الـجمهـورية الـجزائريــةالديمـقراطية الشعبية
وزارة التعـليـم العالي والـبحـث العلمي
جـامـعـة الشاذلـي بن جديـد ـ الطـارف
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع

مطبوعة بيداغوجية في مقياس: سوسيولوجيا الحركات العمالية

السنة الثانية ماستر علم علم اجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية

مطبوعة خاصة بالتأهيل الجامعي – الى رتبة استاذ محاضر(أ)

إعداد الأستاذة: بن حمزة حورية

السنـة الجامعيـة: 2016 – 2017

إسم المقياس :	**مدخل الى علم السكان**
مطبوعة موجهة إلى:	طلبة السنة الاولى علوم اجتماعية نظام ل.م.د
البرنامج الرسمي للمقياس:	- الحركات العمالية (المفهوم، المباديء، الأهداف، والأنواع): • مفهوم الحركات العمالية. • مبادئ وأهداف الحركات العمالية. • أنواع النقابات ووظائفها. - الاطار القانوني لعمل الحركات العمالية. - مجالات عمل الحركات العمالية. - النظريات السوسيولوجية حول الحركة العمالية. - تطور الحركات العمالية في العالم (أروبا، أمريكا، الوطن العربي) - تطور الحركات العمالية في الجزائر.
أهداف المقياس :	- تحديد مفهوم النقابات والتعرف على مختلف أنواعها. - تزويد الطالب بالمعارف المتعلقة بتطور الحركات العمالية واهميتها في المؤسسة ودورها الاجتماعي - تمكين الطالب من الاطلاع على أهم المداخل والنظريات التي تناولت موضوع النقابات. - القدرة على توظيف النظريات والمداخل المختلفة في دراسة وتحليل مختلف الظواهر المتصلة بالعمل النقابي. - **وبالتالي معرفة أساسيات سوسيولوجيا الحركات العمالية.**

فـهـرس المـوضـــوعـــات	رقم الصفحة
المـقـدمـــة	**أ-ب**
المحور الأول: الحركات العمالية (المفهوم، المبادىء ، الأهداف والأنواع)	**9**
* تمهيد	**10**
أولا) مفهوم الحركات العمالية والنقابية	**10**
1) الحركة العمالية	**12**
2) الحركة النقابية	**13**
ثانيا) مباديء الحركة النقابية وأهدافها	**17**
1) مباديء الحركة النقابية	**17**
2) أهداف الحركة النقابية	**18**
ثالثا) أنواع النقابات	**20**
1) التصنيف حسب العمل النقابي	**20**
2) التصنيف أداء النقابة	**20**
3) التصنيف الكلاسيكي	**20**
4) التصنيف حسب اتجاهات النقابة	**21**
5) تصنيف "آلان توران"	**22**
رابعا) وظائف النقابات	**23**
1) الوظيفة الاقتصادية	**23**
2) الوظيفة الاجتماعية	**23**
3) الوظيفة التنظيمية والسياسية	**24**
4) الوظيفة النفسية والتثقيفية	**24**
- خلاصة عامة	**25**
المحور الثاني: الاطار القانوني للحركات العمالية والنقابية	**26**

- تمهيد	**27**
أولا) القانون الدولي لعمل المنظمات النقابية	**27**
ثانيا) البناء التنظيمي للنقابة وفروعها	28
1) البناء التنظيمي للنقابة	29
2) الصفة التمثيلية للنقابة	29
3) الفروع النقابية ووظائفها	30
4) آليات العمل النقابي والأسلوب التفاوضي	31
ثالثا) الاطار القانوني لعمل النقابة في الجزائر	33
1) الحقوق النقابية وفق المشرع الجزائري	33
2) شروط تأسيس المنظمة النقابية ومهامه	35
-خلاصة عامة	36
المحور الثالث: مجالات عمل الحركات العمالية والنقابية	37
-تمهيد	38
أولا) الحركات العمالية والنقابية والمجال السياسي	38
1) الفرق بين العمل النقابي والعمل السياسي	38
2) الحقوق النقابية المهددة في نظر التقارير الأممية للنقابات	39
ثانيا) دور الحركة النقابية في المجال الاقتصادي	41
1) العمل النقابي والتنمية الاقتصادية	41
2) العمل النقابي وثقافة العامل	42
ثالثا) الحركة النقابية والدور الاجتماعي	43
- خلاصة عامة	44
المحور الرابع: الاتجاهات النظرية حول الحركة العمالية والنقابية	45
-تمهيد	46

أولا) الاتجاه الاصلاحي:	46
1) نظرية سليج برلمان	46
2) نظرية فرانك تاننباوم	47
3) نظرية سيدني وبياتريس واب	48
ثانيا) الاتجاه الثوري :	48
1) نظرية إنجلز وكارلس ماركس	49
2) نظرية روزا لوكسمبورغ	50
3) نظرية رالف داهرندروف	50
ثالثا) الاتجاه السياسي:	51
1) آلان توران	51
2) روبرت ميتشلز	52
3) هارولد لاسكي	52
رابعا) اتجاه نسق العلاقات الصناعية (دانلوب جون)	53
- خلاصة عامة	53
المحور الخامس: تطور الحركات العمالية العالمية (في اروبا وامريكا واليابان)	54
- تمهيد	55
أولا) في اروبا الغربية (بريطانيا وفرنسا)	55
ثانيا) في أمريكا	60
ثالثا) في اليابان	62
رابعا) في الاتحاد السوفياتي سابقا واروبا الشرقية	62
خامسا) في أمريكا اللاتينية	64
– خلاصة عامة	65
المحور السادس: تطور الحركات العمالية في الوطن العربي	66

- تمهيد	**67**
أولا) ظروف نشأة الحركة العمالية في الوطن العربي	**67**
1) في مصر	**67**
2) في تونس	**68**
3) في المغرب الأقصى	**69**
ثانيا) خصائص الحركة العمالية في الوطن العربي	**70**
- خلاصة عامة	**72**
المحور السابع: تطور الحركة العمالية في الجزائر	**73**
- تمهيد	**74**
أولا) تاريخية الحركة النقابية في الجزائر:	**74**
1) النقابة الوطنية في عهد الاستعمار الفرنسي	**74**
2) دور النقابة "الاتحاد العام للعمال الجزائريين" وهياكلها	**76**
ثانيا) مسار العمل النقابي في الجزائر بعد الاستقلال	**78**
1) أسس وأهداف نقابة "الاتحاد العام للعمال الجزائريين" بعد الاستقلال	**78**
2) العمل النقابي لنقابة" الاتحاد العام للعمال الجزائريين في ظل النهج الاشتراكي	**79**
3) النقابات المستقلة في الجزائر	**82**
4) نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين" في ظل التعددية واقتصاد السوق	**83**
- خلاصة عامة	**84**
- **الخاتمة**	**85**
- **قائمة المراجع**	**92/86**

المقدمــة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وبعد..

تتضمن هذه المطبوعة سلسلة من المحاضرات في مقياس سوسيولوجيا الحركات العمالية، والتي تم اعدادها طبقا للبرنامج الرسمي المقرر لطلبة السنة الثانية ماستر علم اجتماع تسيير الموارد البشرية نظام L.M.D. وقد حرصنا في هذه المطبوعة على تقديم عرض مفصل ومركز لمختلف الأطر والمجالات لعمل الحركة العمالية ومختلف الاتجاهات النظرية في دراسة النقابة، بشكل يسمح للطالب تكوين معارف نظرية ومنهجية، تمكنه من دراسة علاقات العمل وتحليل نظام العمل، وكذا تؤهله لتفسير مختلف الظواهر المتصلة بهذا الحقل، كما أن هدفنا الأساسي الذي نصبو اليه من خلال هذا العمل المتواضع، هو توضيح مضمون البرنامج ومحتوياته، خاصة بالنظر الى القيمة العلمية التي يحتلها في الجانب النظري لعلاقات العمل وطبيعة الصراع الاجتماعي داخل التنظيم، ضمن هذه التغيرات البنائية والوظيفية المتعددة الجوانب التي شهدتها علاقات العمل منذ الرأسمالية الأولى مع نشأة المصنع الى عهد النظام الاقتصادي العالمي الجديد وما يعرف بالنيو لبيرالية، وعليه تضمنت هذه المطبوعة سبعة محاور، كانت على النحو التالي:

– **المحور الأول: الحركة العمالية (المفهوم– المبادىء– الأهداف والانواع)** " ، تضمن تحديد مفهوم الحركة العمالية والنقابية، وكذلك التطرق لمختلف أنواع النقابات، اضافة إلى عرض اهم مباديء الحركات العمالية واهدافها، ووظائفها.

– **المحور الثاني:**" **الاتجاهات النظرية لدراسة الحركات العمالية**"، تناولنا في هذا المحور أبرز الاتجاهات النظرية في دراسة الحركة العمالية ونقابات العمال ، حيث تطرقنا إلى كل من الإتجاه الماركسي والإتجاه الاصلاحي والسياسي وايضاالبنائي الوظيفي في نشأة النقابات، من خلال إبراز إسهامات رواد كل هذه الاتجاهات في دراسة وتحليل مختلف قضايا العمال ومنظماتهم .

– في حين تعرضنا في **المحور الثالث** الى"**الاطار القانوني لعمل الحركات العمالية**"، والذي يشمل أهم القوانين الدولية المتعلقة بالحرية النقابية وآليات العمل النقابي، اضافة الى دور النقابة في تسوية نزاعات العمل والمفاوضات الجماعية ووفقا لقانون العمل رقم 14/90 ، المتعلق بممارسة الحق النقابي في الجزائر.

– **المحور الرابع:** "**مجالات عمل الحركات العمالية**" ، تناولنا فيه أهم مجالات عمل الحركة العمالية ودور النقابات العمالية في العالم، من خلال تحليل للدور الاقتصادي والسياسي ثم الاجتماعي للنقابات وتطورها ضمن علاقات العمل .

– **المحور الخامس:** "**تطور الحركات العمالية العالمية**"، تطرقنا فيه إلى نشأة وتطور الحركة العمالية في أروبا، بداية كانت في إنجلترا وفرنسا، ثم في المانيا والاتحاد السوفياتي (سابقا) وفي بولندا فالولايات المتحدة الأمريكية

واليابان، وأخيرا في بعض من دول امريكا اللاتينية ، مع تحديد خصوصية كل بلد من حيث نشأة النقابات واهدافها.

– **المحور السادس:** "**تطور الحركات العمالية في الوطن العربي**"، تناولنا في هذا المحور، الأهداف الاستراتيجية للحركة العمالية في منطقة المغرب العربي ومصر ودول الشام ، وتحديد الظروف السياسية لنشأتها في ظل السياسة الاستعمارية وعرض أهم الحركات المطلبية التي ظهرت بعد الاستقلال.

– **المحور السابع:** "**تطور الحركات العمالية في الجزائر**"، حاولنا في هذا المحور، استعراض اهم المراحل التي قطعتها الحركة العمالية والنضال النقابي في الجزائر منذ مرحلة الاستعمار الفرنسي، الى عهد الاستقلال مع توضيح علاقة النقابة بسياسة التنمية الاشتراكية، وموقفها من إستقلالية المؤسسات وسياسة إقتصاد السوق كمرحلة أخيرة من التنمية الاقتصادية.

وقمنا في الأخير بعرض قائمة من المراجع التي اعتمدنا عليها في إعداد هذه المطبوعة.

واخيرا، فإن هذه المطبوعة العلمية قد احتوت على عدة محاور تعالج موضوع الحركة العمالية والنقابية، من جانب نظري وآخر تحليلي مع سرد تاريخي للنقابات، والتي أردنا من خلالها تقديم اسهام علمي موجه الى طلبة الماستر، والى كل المهتمين بحقل سوسيولوجية الحركات العمالية.

المحور الأول

الحركات العمالية (المفهوم– المبادىء– الأهداف والانواع)

- **تمهيد**

أولا) مفهوم الحركات العمالية والنقابية:

1) الحركة العمالية

2) الحركة النقابية

ثانيا) مبادئ الحركة النقابية وأهدافها.

ثالثا) أنواع النقابات

رابعا) وظائف النقابات.

- **خلاصة عامة**

- **تمهيد:**

ان الحركة العمالية والنقابية هي حركة اجتماعية واسعة النطاق، ولم تكن وليدة الصدفة، وانما من الناحية السوسيو تاريخية هي نتاج لخصائص المجتمع وتحولات التنظيم الاقتصادي والاجتماعي وتغير في السياسات والمراسيم والقوانين وغيرها...

كما أن للظروف الاجتماعية والمهنية القاسية التي كان عليها العمال في اروبا، وذلك منذ أواخر القرن الثامن عشر الى اوائل القرن التاسع عشر وهي مرحلة نشأة المصنع، من انخفاض في الأجر وقلة الأمن، واستغلال الانسان بتشغيل النساء والأطفال وبزيادة ساعات العمل...الخ، كلها تمثل دوافع لانتفاضة عمالية، ولتشكل تنظيمات عمالية تؤكد على الوعي الطبقي، وبنمو حجم العمالة وبتطور الحركات النقابية والمطلبية في عديد من دول العالم، زاد اهتمام الباحثين الاجتماعيين بدراسة هذا الحقل، من هنا نقول انه لمعرفة تاريخ سوسيولوجيا الحركات العمالية، مبائها واهدافها في العالم الغربي، علينا أن نطرح التساؤلات التالية: لماذا ظهرت الحركة العمالية في اروبا؟ ولماذا ظهرت في مرحلة تاريخية محددة؟ وماهي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ساهمت في نشأة النقابات؟ وماهي أهدافها؟ كل ذلك نتناوله في مضمون المحور الأول من هذه المطبوعة، وبدايته تكون بتحديد لبعض المفاهيم الخاصة بالحركة العمالية.

أولا) مفهوم الحركات العمالية والنقابية :

1) الحركة العمالية:

-**الحركة** بمعناها اللغوي: تعني التحرك من مكان لآخر، وهي من الحركة ضد السكون، أي الانتقال من موضع لآخر ومن حالة الى أخرى(ج) حركات.[1]

-**الحركة الاجتماعية اصطلاحا : social movement** هي بالمعنى الاجتماعي ذلك الجهد الملموس والمستمر الذي تبدله جماعة اجتماعية معينة، من أجل الوصول الى هدف أو مجموعة أهداف مشتركة، ويتجه هذا الجهد نحو تعديل أو تغيير أو تدعيم موقف اجتماعي....وهذه المسائل تختلف من حركة اجتماعية الى أخرى[2]

وبذلك يشير هذا المصطلح الى ذلك السلوك والنشاط لمجموعة من الناس يشتركون في مباديء ولهم اهداف ومصالح موحدة، يسعون الى تغيير الواقع الاجتماعي.

كما نجد بعض التفسيرات بشأن الحركات الاجتماعية الجديدة التي تبين استعمال عبارة الحركات الاجتماعية في معان مختلفة جدا، فغالبا "ما تستعمل في معنى وصفي محض، وتشير الى العمليات الأكثر تنوعا: الحركات النسائية المناضلة من أجل تحرير المرأة، والمطالبين بإلغاء عقوبة الاعدام... ويمكن للحركة الاجتماعية ان

([1]) عيسى مومني : **قاموس الممتاز**، دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر،2000، ص110

([2]) محمد عاطف غيث : **قاموس علم الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ،2005،ص428 .

تتشكل حول " مصالح" للدفاع عنها، أو للسعي من أجل تقدمها...ان تاريخ كل حركة اجتماعية يبدأ بمرحلة من التعبئة أو التجميع".[1]

ولقد اسهم "هنري بلومر"H.Blumer في معالجته للمصطلح من خلال دراسته للسلوك الجمعي، حيث يعتبرها هي مشروعات جماعية تستهدف اقامة نظام جديد للحياة، وتستند الى احساس بعدم الرضا عن النمط السائد والرغبة في اقامة نسق جديد ... وصنفها الى حركات اجتماعية عامة مثل حركة العمل وحركات اجتماعية خاصة مثل الحركة ضد نظام العبودية .[2]

ولقد ازدادت أهمية الباحثين في معالجة الحركات الاجتماعية منذ التطور الاقتصادي ونمو الرأسمالية الحديثة، لارتباط الحركات بمخافات هذه التحولات ، حيث تمثل العولمة عملية مفتوحة ومتناقضة بحد ذاتها ...ويرى البعض أننا نعيش في مجتمع المخاطرة...وانعدام المساواة التي تتجاوز الحدود...فكان تنامي للحركات الاجتماعية.[3]

ومن الحركات التي تعد جديدة تلك الحركات ذات طابع عقائدي والديني، حيث يصف البعض هذه الحركات الاجتماعية ذات طابع ديني بقوله :" إن انحسار تأثير الدين الكلاسيكي لا يعني ابدا نهاية التدين، ففي العالم العلماني التعددي والخالي من المقدس، عالم الحداثة يعود الديني الى أشكال غير منتظمة ويصبح التدين حرا وجاريا وعاما.[4]

فالبعد الديني لهذه الحركات الاجتماعية تهدف الى تغيير المجتمع نحو قيم معينة، وهناك حركات اجتماعية ذات طابع مدني نشطتها افكار تحررية منذ القرن الماضي للدفاع عن حقوق المرأة وحقوق الأقليات وايضا حقوق البيئة ... ويستخدم في هذه الحركات أحيانا القوة الاجتماعية والضغط للتأثير لكونها جماعية تتحدى السلطة والنظام السياسي القائم.

وعند " آلان توران" فان الحركة الاجتماعية هي فاعلين، متعارضين عبر علاقات سيطرة وصراعات لديهم نفس التوجهات الثقافية والأنشطة التي تنتجها... وقد ينسحب على الحركات الاجتماعية في شكلها ودورها النقابي القديم المرتبط بالمجتمع الصناعي عنه في المجتمعات الحديثة، فالحركات الاجتماعية الجديدة من جهة نظر" توران" لا تتشكل بالعمل السياسي والصدام، ولكنها بتأثيرها في الرأي العام"[5]

ويقدم عالم السياسة الأمريكي تشارلز تيللي Charles Tilly في كتابه: الحركات الاجتماعية (1768-2004) تعريفا وصفيا للحركات الاجتماعية، يقول هي:" سلسلة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص

([1]) ر.بودون وف. بوريكو : **المعجم النقدي لعلم الاجتماع** ، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، صص.269-270.
([2])محمد عاطف غيث، **مرجع سبق ذكره**، ص428
([3])أنتوني غدينز: **علم الاجتماع** ، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة 4، 2005، ص.154.
([4])جان فرانسوا دورتيه: **معجم العلوم الانسانية**، ترجمة جورج كتورة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ، 2009، ص.342.
([5])آلان توران:**نقد الحداثة،ترجمة أنور مغيث**، المشروع القومي للترجمة المجلس الأعلى للثقافة ، مصر ،2003،ص.12.

ينصبون أنفسهم كمتحدثين عن قاعدة شعبية تفتقد للتمثيل النيابين بتقديم مطالب من أجل التغيير سواء في توزيع أو ممارسة السلطة، وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة للتأييد"[1]

وبذلك فموضوع الحركات الاجتماعية واسع وهو مصطلح حديث، يجسده الفعل الاجتماعي ويهدف الى التغيير في القواعد وفي القيم السائدة للمجتمع لمصلحة فئات أو طبقات محددة.

ومن الحركات الأكثر انتشارا في العالم **الحركات العمالية** التي تسعى للدفاع عن مصالح العمال، ويمكن أن تكون ذات طابع سياسي يخضع لتنظيمات حزبية وايديولوجية ، لها بعد استراتيجي يسعى لتحقيق الحرية والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية والاشتراكية...

-**تعريف الحركة العمالية** : تعرف على أنها " كل ما تتضمنه الطبقة الشغيلة من نقابات واحزاب سياسية، تدعي انها تدافع عن حقوق العمال، ومن ثمة فالحركة العمالية تتخذ شكلين هما الجانب السياسي للأحزاب والنقابات للدفاع عن حقوق العمال."[2]

فهي حركة تضم أفراد الطبقة الشغيلة من عمال وأجراء في شكل اتحادات تهدف إلى تغيير الواقع الاقتصادي لصالح العمال، وكذا الاجتماعي، والثقافي، والسياسي، تغييرا يفضي إلى جعل الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، ملكية جماعية، سعيا إلى تحقيق التوزيع العادل للثروة، في إطار دولة تضمن التمتع بالحرية، والديمقراطية، كإمتداد للتمتع بكافة الحقوق التي تسمح بها القوانين، وتشرف عليها الدولة، بأجهزتها المختلفة لتطبيقها، والتي يشترط فيها أن تكون متلائمة مع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ، فهي بمثابة "جبهة تضامن عمالي يهدف الى تحقيق مصالح مشتركة"[3]

وعليه فإن الحركة العمالية هي غالبا ما تأخذ نضالا سياسيا، وهي "اتحادات ونقابات العمال في كل مكان، وقد تتحول الى حزب سياسي مثل حزب العمال البريطاني، وهي تؤيد الديمقراطية، ولا تعترف بالآساليب النضاليةMilitancy التي تتبعها الحركات الشيوعية".[4] فهنا الحركات العمالية تقودها أحزاب مدافعة عن الطبقة العاملة، بهدف جعلها قوة اجتماعية تضغط على الطبقة الرأسمالية وتحد من استغلالها، وهي أيضا حركة تسعى من خلال حلفائها الذين يمتلكون عمالا ووعيا طبقيا، يؤهلهم لأن يلعبوا دورهم بتنظيم عملهم في شكل أحزاب الطبقة العاملة، فبرنامج الحركة العمالية يكون مرحليا، واستراتيجيا، وهو برنامج سياسي، يعطي للعمال حقوقهم المشروعة الآنية، ومطالبهم المستقبلية كبعد أساسي.

([1]) تشالز تيللي: **الحركات الاجتماعية 1786-2004**،ترجمة ربيع وهبة، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة القاهرة 2005،ص.76.

([2]) محمد حسين منصور: **قانون العمل** ، دار الجامعة الجديدة، القاهرة،مصر 2007،ص.56.

([3]) الفيلالي مصطفى : **مجتمع العمل**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2006،ص.250.

([4]) اسماعيل عبد الكافي: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** ، مؤسسة كتب عربية للنشر والتوزيع الاردن،2005،ص.168.

2) تعريف الحركة النقابية:

أما الحركة النقابية فهي نتاج نضال طويل لتلك الحركات العمالية، التي كافحت في مراحل متعاقبة تاريخيا، وهي في هدفها العام تسعى للدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية للعمال، وذلك من خلال تنظيمهم في نقابات في ظل النظام القائم، وغالبا تضغط على الطرف المسير لتحسين الظروف الاقتصادية كمستوى الأجور ومحيط العمل، وهناك من الحركات النقابية التي تعمل على تجسيد ايديولوجية السلطة القائمة، ومساعيها السياسية في المؤسسة الاقتصادية وخاصة على مستوى القاعدة العمالية في ظل المؤسسة الاشتراكية. وللتدقيق في هذه المعاني ، نتطرق في الجزء الموالي من هذه المطبوعة الى تحديد لبعض المصطلحات الأساسية كمفاهيم متعلقة بسوسيولوجية الحركات العمالية ومنها: النقابة، والنقابية والعمل النقابي، مع عرض أهم آليات العمل النقابي.

أ) النقابـــــــة:Syndicat

- **لغة:**

مصطلح النقابة مشتقة لغويا من النقيب، ويعرف في لسان العرب أنه :"سيد وعريف القوم وجمعها نقباء وهو شاهد القوم ،وهو من ينقب عن أحوال قومه بمعنى يفتش في شؤونهم، ويستدل أخبارهم. والنقيب هو كل من يعرف دخيلة قومه ويستدل عن مناقبهم" [1]

واذا عدنا الى مصدر الكلمة فالنقابة هي من "نقب" و قد أخذ اللفظ معاني متعددة بحسب الاشتقاقات المختلفة في اللغة وردت النقابة بهذا اللفظ في القاموس العربي بقوله: "وقد نقب عليهم نقابة، بالكسر، فعل ذلك ونقب كرم وعلم، ونقابة بالفتح تعني لم يكن فصار، و بالكسر معناها الرجل المتميز، ولكن المعنى الراهن للنقابة مختلف تماما عن ذلك، ونجد المعنى القريب لبحثنا لمصطلح النقابة لغويا نقيب القوم هو زعيمهم وبالتالي يختلف المعنى عن تلك الدلالات القديم." [2]

وفي المعنى اللغوي أيضا نجد النقابة بكسر النون"جماعة تمثل العمال وتدافع عن حقوقهم" [3]

كما يحدد المصطلح لغة في اصلها اللاتيني لكلمة syndicat فهي مشتقة من الكلمة اللاتينية sundikos والتي تعني كل فرد يقوم باختيار من يمثله في جماعة مدنية."[4]

- **اصطلاحا:**

كان أول استخدام لكلمة " نقابة " في انجلترا بتسمية " Trade Union " تعبيرا لنشاط جمعيات عمالية تأسست على شكل "نوادي الصداقة Friendly Clubs " هدفها الدفاع عن العمال ذلك سنة 1720 وهو تاريخ أول تظلم قام به عمال الخياطة، الذين رفعوا شكاوى الى البرلمان الانجليزي لتشكيل جمعية بهدف تحسين

([1]) جمال الدين بن محمد الأنصاري :**لسان العرب**. المجلد 4، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت 2003، صص 93-95.

([2]) محمد الفيروز أبادي:**القاموس المحيط**، دار المعرفة، بيروت، لبنان،المجلد الأول، 1977 فصل النون، باب الباء،ص134.

([3])جمال بن الشيخ وآخرين :**قاموس البدر** ،البدر الساطع للطباعة والنشر الجزائر 2007 ص 272

([4])**Dictionnaire Encyclopédique : Larousse**,Paris ,1999 vol.1p.1359

أجورهم وتخفيض يوم العمل بساعة واحدة ، وشكلت هذه الجمعية أول تنظيم نقابي جمع 7000 عامل في الخياطة.[1]

ووجدت بعض أشكال لهذا التنظيم خاصة قبل عهد الثورة الصناعية، وكانت تعرف بالتنظيمات الحرفية (الطوائف) التي كانت سمة لتجمع الحرفيين، خلال العصور الوسطى في أوروبا. وحسب الباحثين في ميدان علم اجتماع الصناعي، فنشأة أول تنظيم نقابي يعود إلى نموذج " الحرفية". [2]

وكانت هذه النقابة تقوم بالتعبير عن مطالب الطبقة العمالية في إصلاح وضعها وقصد التغيير من ظروف العمل القائمة، ومشاركتها في التسيير، كما أنها تشكل قوة ضاغطة على صاحب العمل، لصالح العمال والأجراء، وكل الذين يسعون للدفاع عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على أشكال التهميش والاستغلال الرأسمالي. ومع تطور وظيفة النقابة وتنوع مهامها من المهام الاجتماعية والاقتصادية وأيضا السياسية، أصبحت تعرف بتلك المنظمة العمالية الرسمية التي لها هيكلها التنظيمي، ويكون المنخرطين فيها من العمال في مهن مختلفة، ولا يستثني العمل النقابي الطبقة الشغيلة فحسب وإنما هناك نقابات تخص الإطارات وأرباب العمل، وكل من له وظيفة ومصالح مهنية واجتماعية يسعى إلى حمايتها عبر انخراطه في نقابة مهنية.

وبتعقد وتطور نظام العمل وقوانينه، وبتأزم علاقات العمل الصناعية، خلال مراحل النمو الاقتصادي والتكنولوجي، أصبح الدخول في التفاوض بين الطرفي العمالي وأرباب العمل ضرورة وحتمية لفض الصراع داخل محيط العمل. وبالتالي أصبحت النقابة ضرورة فهي عبارة عن تنظيم" يتخذ جماعات تمثيلية عمالية، تعبر عن مطالبها وتدافع عن مصالحها، قد تكون نقابات عمال الزراعة، التجار، الموظفين، الأطباء.. "[3].

وهناك إتفاق على أن المعنى الاصطلاحي للنقابة باللغة الانجليزية هي: Trade union والتي تعد من أقدم التعريفات ما قدمه كل من "سيدني" و" بياتريس ويب" على أن: "النقابة تشير الى رابطة دائمة بين الذين يتقاضون الأجور بهدف تحسين أحوال ظروف عملهم."[4]

وتعرف النقابات العمالية كتنظيمات تجمع انخراط لعمال بمؤسسات اقتصادية وفقا للقانون تساير مصالح المنخرطين بأنها: "اتحادات للعمال الذين يعملون في مهن معينة، تهدف هذه الاتحادات إلى تنظيم شؤون العمل والدفاع عن مصالح العمال وتحديد الأجور وظروف العمل وشروطه، وكل ما يتعلق بشؤون العاملين من أعضاء النقابة [5].

و لم يكتسب المعنى العام مصطلح النقابات الا منذ منتصف القرن التاسع عشر في اروبا كمنظمة تجمع عمالا وتدافع عن مصالحهم، وقبل ذلك كان يعني تلك الاتحادات التي يكونها العمال والذين يمارسون أعمالا مختلفة وتسعى لحماية هذه المهن.

([1]) جورج لوفان: **الحركة النقابية في العالم**، ترجمة إلياس مرعي، منشورات عويدات بيروت،1980،ص.9

([2]) **الطوائف الحرفية**: هي تنظيمات عمالية من ذوي الحرف يختص كل نوع منها في أداء حرفة أو مهنة معينة وتهدف لحماية هذه الحرفة.
أنظر: السيد حنفي عوض: **علم الاجتماع الصناعي**، مكتبة وهبة، القاهرة 1988، صص 99- 108.

([3]) Suavet .Th. **dictionnaire économique et social**, éd. économique et humanisme. les éditions ouvrières 9ed initiation éco. 1975, p 438.

([4]) محمد عاطف غيث:**قاموس علم الاجتماع**، مرجع سبق ذكره ،ص.489

([5]) مدحت القريشي:**إقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر،عمان ، الأردن، ط.1، 2007، ص .147.

ويعرف "**آلان توران**" **Alain Touraine** أن النقابة العمالية "منظمة تناضل من أجل تحسين الأجور وتوفير الأمن والتوظيف، وهي ضد أوتوقراطية أرباب العمل".[1]

وبالتالي نستخلص بأن معنى"النقابة العمالية" هي الشكل التنظيمي والقانوني للحركة العمالية، الذي يهدف من خلاله العمال حماية مصالحهم المشتركة والتكتل والتضامن والتماسك فيما بينهم عبر نضال مطلبي.

ب) السنديكالية أو النقابية Syndicalisme :

الكلمة الأصلية كلمة فرنسية **Syndicalisme** وتعني حركة النقابات العمالية، وتستخدم الكلمة ذاتها في معنيين أساسيين هما:

- نظرية أو مذهب اجتماعي أو حركة تذهب الى أن نقابات العمال يجب أن تكون أساس الادارة الاجتماعية والصناعية في المجتمع الاشتراكي.
- الفعل الصناعي عن طريق نقابات العمالية (بمعنى الدفاع عن العمال في المصنع بالتوعية والتثقيف...)

وقد أصبح هذا المصطلح أكثر إنتشرا في إنجلترا بعد 1907 للدلالة وللاشارة الى الحركات العمالية والنقابات وعمداء هذه الحركات .[2] وهنا نشير الى أن هذا المصطلح قليل الاستخدامه في القاموس العربي ويعوض بالعمل أو الفعل النقابي كما سنوضحه في الجزء الموالي.

ج) العمل النقابي:

في تعريف للعمل النقابي L'Action Syndicale يضم عمل وأهداف النقابات، وهي أيضا مجمل المبادئ التي ترتكز عليها وظيفة النقابة في المؤسسة، حيث يشير العمل النقابي إلى مختلف السلوكيات النقابية، التي تسعى للدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية للعمال وللأجراء، وبغية تحسين أوضاعهم المادية والمعنوية ...

ويجسد **العمل النقابي** أيضا أهدافا مطلبية أي كل ما يتعلق ب: الارتقاء بالمستوى المهني للعمال، وتكوينهم، وتشجيع المنافسة بين المنتجين ورفع المستوى الصحي والاجتماعي للعمال الأعضاء ولعائلاتهم، والمشاركة في مناقشة المشروع، وإطلاع الطرف الاداري على مشاكل العمال وتحويلها الى مطالب مشتركة، كما تتحدد قوة النقابة وقدرتها في العمل النقابي وفي التفاوض، وذلك بفرض المطالب على الجهة المعنية (من أرباب العمل او السلطة الإدارية).

كما ان قوة النقابة تكون تبعا لعدد أعضائها ، ويكون بالتماسك العمالي، وبمدى ارتباط هذه المسألة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للعمال ولمحيطهم، فالعمل النقابي يقوي من مكانة النقابة و"بنجاح النقابة يرتفع عدد المنتسبين إليها.

ويتحدد العمل النقابي أيضا من خلال وظيفة النقابات ودورها داخل التنظيم، وعلاقتها بالعمال من خلال توعيتهم بمجريات العمل، ومن خلال الدخول في اجراءات التفاوض أوالاضراب في حالة فشل الحوار مع

([1])Alain Touraine :**sociologie de l' action ;**Paris ;ed.du seuil,1965,p.346

([2]) محمد عاطف غيث: **مرجع سبق ذكره**،ص.480

الطرف الاداري، وبالتالي تكون أهمية هذه النقابات في كونها "تنظيمات جماعية تهدف الى الدفاع عن حقوق العمال، وتمثيلهم والنهوض بأحوالهم وحماية مصالحهم، وتوعيتهم بواجباتهم وحقوقه"[1]

ويمكن تفسير النشاط النقابي أيضا في ظل الظروف المتأزمة وأثناء الصراع الصناعي، بقوة النقابة في فرض مطالبها باعتبارها تنظيم قانوني يمثل مجموعة من ممثلي العمال تم اختيارهم أو انتخابهم من قبل باقي العمال، لتمثيلهم في منظمة معترف بها قانونيا، لتمارس نشاطها في حدود القانون ووفقا لهذا الحق فهي "تجسيد للحرية التامة لأي فرد بإختياره في الانضمام إلى نقابة وفي تأسيسه ."[2]

إن العمل النقابي هو شرط أساسي للنقابات وللعمال الذين ينتمون الى عمل أو مهنة، ضمن علاقات عمل، وتسعى "للحفاظ على الحياة العملية المناسبة له، ولمواجهة السلطة إذا لم توفر له المصالح المهنية الاجتماعية."[3].

ويبين الواقع النقابي ضمن مساره التاريخي ضرورة تحقيق التماسك العمالي حول منظمة تعبر عن انتمائهم وايديولوجيتهم ووعيهم بمصالحهم، و"تشترط النقابة في عضويتها اعتبارات كالحصول على مؤهل خاص او لقب من ألقاب المهنة ولها الحق في ان ترفض أي اعتراف بمؤهلات لا تراها كافية لعضويتها."[4] فلا يحق الانتماء الى النقابة من لم يعمل في المؤسسة، اويكون خارج المصنع، فتواجد النقابة يكون حين تأزم الصراع الصناعي، وحسب طبيعة ذلك " فالتنظيم الصناعي الحديث الذي اقتضته ظروف التقدم الصناعي، قد أوجد هوة عميقة وواسعة فصلت العمال عن أصحاب الأعمال، استوجب نشأة النقابة"[5].

وكخلاصة، نقول **أن النقابة** هي نتاج حركة عمالية، وذلك عبر نضالاتها المتعاقبة ضد الرأسمالية في الدول الغربية، وأصبحت المتحدث الرسمي عن الطبقة العمالية، لها شكل إطار قانوني وتنظيمي ، كان لها الدور الكبير في تطوير علاقات العمل الصناعية. وهي ذلك التنظيم العمالي الذي يتوحد من خلاله العمال، ويتوضح في شكل منظمة رسمية تضم عمالا منخرطين فيها، وتحميهم من كل أشكال الاستغلال والتمييز والاقصاء، كما تهدف الى تحسين ظروفهم الاقتصادية والمهنية والاجتماعية .

أما العمل النقابي: فهو مجمل الآليات والوسائل الموظفة في سيرورة عمل المنظمة النقابية قصد تحقيق غاية هذا التنظيم بتلبية مصالح منخرطيه، وهو أيضا الشكل الأكثر تنظيما على مستوى الحركة العمالية، ويتجسد في تلك الممارسة النقابية ونشاط المنخرطين النقابيين داخل محيط العمل للدفاع عن مطالب العمال.

وفيما يخص" **النقابية** " نرى بأنها مصطلح مكمل للعمل النقابي، ويجسد معنى الممارسة النقابية بشكل أكثر وضوحا، حيث تمثل هذه النقابية ذلك التيار أو المذهب الاجتماعي الذي يوجه مجموع النقابات نحو مباديء التغيير من أهمها التحسين من ظروف العمل، وترقية حياة العمال، ويساهم في تنظيمهم وفي شكل جماعة ضاغطة داخل وحدة العمل.

([1]) سعد الدين ابراهيم: النقابات العربية، **سلسلة انتاج ثقافة المجتمع المدني** ، دار الأمين للنشر والتوزيع،أفريل 1988 القاهرة،مصر،ص.39

([2]) Marcelle Stroobants: **sociologie du travail**, 2e éd. direction de François de singly,Paris 2007 p 91.

([3]) السيد محمد حنفي:**الحركات السياسية للطبقة العاملة** ،مكتبة وهبة ،القاهرة ،ط.1987،1،ص.28.

([4]) وضاح زيتوني: **المعجم السياسي**، دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ،2006، ، ص 335.

([5]) حسن الساعاتي : **علم الاجتماع الصناعي** ،دار النهضة العربية ،بيروت،1980 ، صص 119- 120.

ثانيا) مبادئ الحركة النقابية وأهدافها :

1) **مبادئ الحركة النقابية**[1]: تتمثل أهم المبادىء التي تحدد مساعي الحركة النقابية في:

أ)الوحدة : وهو أول وأهم مبدأ في العمل النقابي ، وتعني حدة العمال تجمعهم وتكتلهم و بعبارة أخرى تضامنهم (فرد من أجل المجموعة و مجموعة من أجل الفرد)، فعندما يكون العمال متحدين يمكنهم الحصول على أكثر ما يمكن من مطالب، وحينما يكونون متشتتين تكون حظوظهم في تحقيق مطالبهم ضئيلة ويعني هذا عمليا أن التنظيم هو عضوية لكافة العمال فيه .كما أن قوة النقابة ونفوذها في مواجهة الصعوبات، رهينة بنسبة إنخراط عمال المؤسسة في هذه النقابة، فكلما كانت نسبة العضوية في النقابة مرتفعة تكون أقوى كلما إنضم إلى صفوفها العمال الأكثر كفاءة داخل المؤسسة، ومهما يكن فالشكل التنظيمي المتبع لنقابة مهنية، صناعية، أو نقابة عامة، فإن لكل العمال مكانتهم في النقابة بصرف النظر عن إنتماءاتهم العرقية والدينية والجنسية أو مؤهلاتهم او ثقافتهم...

ب)الإستقلالية: المنظمة النقابية المستقلة ايديولوجيا عن أي اطار تنظيمي أو حزبي، تكون في خدمة أعضائها، ولهذا يجب أن يراقبها أعضائها أنفسهم ، وحتى تحقق المنظمة النقابية بتفان الأهداف التي حددتها يجب عليها عدم الوقوع تحت هيمنة المصالح الخارجية عنها سواء من الحكومة أو أرباب العمل أو الأحزاب السياسية أو المجموعات الدينية أو التنظيمات المختلفة أو حتى الأفراد. وقد يكون للعمال إستعداد للتعامل مع باقي النقابات، ولكنها في الواقع حين تنجح حكومة ما في التأثير في سياسة نقابة ما ، و ممارستها فإنها تصبح أداة لهذه الحكومة .وتبتعد عن من تمثلهم.

ج)الأساليب الديمقراطية :لا يمكن لأية نقابة أن تستجيب بنجاعة لمطامح أعضائها، أجرة أرفع، ظروف عمل أحسن ألا إذا كانت تجمعا طوعيا لعمال تجمعهم مصالح مشتركة، فإن أي منظمة حرة لا يمكن أن تكون فاعلة وقوية ما لم يشارك أعضائها مشاركة واسعة في أنشطتها ونضالاتها، والنقابات عادة ما تكون مؤسسة ديمقراطية، لأنه لا وجود لأي تسيير أخر يمكن أن يكون أكثر فعالية، وهذا ما دفع ببعضهم إلى القول أن قوة النقابة هي في الأساليب الديمقراطية وممارسة حقوقها بشرعية من خلال التداول على المنصب.

د)الحرية النقابية : تعد الحرية النقابية من الحريات الأساسية التي يتمسك بها منطق النشاط النقابي للأفراد، فالقانون النقابي هو ذلك الفرع من فروع القانون العام الذي ينظم كيفية ممارسة تلك الحرية ولا شك أن أبعاد القانون ومضمونه يختلف من بلد لآخر بحسب الظروف الاقتصادية والسياسية، وكذا الاجتماعية ومبدأ الحرية النقابية في حد ذاته يعني الحق لكل من يمارس مهنة أو عملا في أن يجمع جهوده في إطار النشاط النقابي مع أقرانه في المهنة للدفاع عن مصالحهم المهنية المشتركة .

([1])**المرجع السابق** ص.123

ويبين المشرع الجزائري طبيعة الحرية النقابية ذلك ان القانون[1] رقم 90-14 المتعلق بالحقوق النقابية ينص على الآتي: "يحق للعمال الأجراء من جهة والمستخدمين من جهة أخرى أن يكونوا لهذا الغرض تنظيمات نقابية وينخرطوا انخراطا حرا وإراديا في تنظيمات نقابية موجودة".

فمن خلال نص المادة السابقة لهذا القانون نلاحظ تطورا في الحركة النقابية في القانون الجزائري، وتكيفها مع الوضع الراهن من حيث إعطاء صبغة قانونية للعمل النقابي وإطار رسمي منظم لمواجهة سيطرة أرباب العمل واستغلال الشـركات الرأسمالية – كما هو في اقتصاد السوق ونظام الخصخصة – وبذلك نرى في هذا القانون عنصرا للنجاعة والديمومة للعمل النقابي، وخاصة من خلال تحقيق التضامن والتماسك العمالي، فبتوحيد قوتهم وبوضع برنامج نضالي محكم تتحقق المطلبية النقابية ومنه الحماية العمالية، وان الحركة النقابية الصحيحة هي التي تقسم تحالفات وثيقة بين فئات اجتماعية متعددة وذات مصلحة في مشاركة العمال ونضالا تهم ومقاومتهم للأوضاع السائدة في المجتمع .

وتتحدد قوة النقابة من خلال قدرتها التفاوضية، حيث تتمتع بها المنظمة النقابية بمكانتها داخل التنظيم وبفرضها لمطالب العمال على الجهة المعنية (أرباب العمل او السلطة الإدارية أو الحكومة) كذلك تتجسد فعالية النقابة وقوتها في مستويين: أولهما يخص مكان العمل حيث تهدف إلى تحقيق نسبة أعلى من الانخراط العمالي في النقابة ، وثانيهما تحقيق قوة افضل من الانضباط أي التقيد بالمطالب أثناء تطور الصراع والحفاظ على مجريات التعليمات المعطاة من المنظمات النقابية.

وإذا كانت الشروط السابقة لتحقيق القوة التفاوضية للنقابة داخل التنظيم، تعد نتاج حركة العمالية وعبر التاريخ النضالي للطبقة العمالية منذ الثورة الصناعية، فلقد أثبتت التجارب الحركات النقابية في العالم ان قوة النقابة تكون تبعا لعدد اعضائها، وحجم العمال المنتسبين اليها، ووفقا لذلك يتحقق التلاحم فيما بين أعضائها، ويكون التماسك العمالي حول المبادئ العامة للنقابة ويجسد أهدافها، كما ان الواقع يبين مدى ارتباط هذه المسألة (أي قوة النقابة) بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للعمال ولمحيطهم، فيكون نجاح أي نقابة سببا في رفع عدد المنتسبين إليها.

[1]) ارجع الجريدة الرسمية (رقم 23) المتضمنة قانون رقم 14/90 المؤرخ في 2 جوان 1990 المتعلق بتعديل **ممارسة الحق النقابي**.

أ) **أهداف الحركة النقابية[1]:**

تهدف الحركة النقابية الى تحقيق مجموعة من الأهداف منها الاهداف المطلبية واخرى أهداف سياسية منها :

- **الاهداف المطلبية:**

✓ تسعى النقابة للدفاع عن فرص العمل وحماية منصب العامل والتأمين عن عمله .

✓ تهدف النقابة للمشاركة الفعلية للعمال في التسيير وتحقيق المشروع التنموي والاقتصادي للمؤسسة .

✓ تحسين أداء العامل بالتكوين والتأهيل عبر التمهين والبعثات التكوينية.

✓ توفير التأمين في العمل والعطل والتقاعد والمرض.

✓ الدفاع عن الامتيازات الاجتماعية من خدمات الاجتماعية الأخرى كالترفيهية والثقافية.

✓ السعي لتحسين الأجر الأدنى للعامل مقارنة بالمستوى المعيشي وتحسين القدرة الشرائية.

✓ التعويض على البطالة والحماية الاجتماعية للعمال أثناء الأزمات الاقتصادية.

✓ حماية العمال من أي تجاوز لرب العمل من خلال منع الاستغلال أو الفصل عن العمل.

- **الاهداف السياسية:**

✓ منع استغلال النساء والأطفال والأجانب بتطبيق نظام عمل وفقا للشروط المناسبة للعمل الدولي، ومنع الاستغلال العمال.

✓ التفاوض مع الطرف الاداري أثناء النزاعات والحق في استخدام الاضراب للدفاع عن امتيازات وحقوق عمالية داخل المؤسسة الاقتصادية.

✓ الاعلام والنشر للمعلومات التي تخص العامل ومحيط العمل كحق في التوعية والتثقيف العمالي.

✓ المشاركة في المفاوضات مع الحكومة وارباب العمال لحماية اجور العمال.

✓ تقديم تسهيلات لتطوير العمل النقابي وتنمية الانخراط العمالي في النقابة.

✓ عقد الاجتماعات والندوات لتحسين اداء النقابة لحماية منخرطيها.

✓ لهدف البعيد المدى الاتصال والتواصل بين المنظمات النقابية الأخرى للتعاون وتبادل الخبرات .

[1]) علي محمود اسلام الفار: **علم اجتماع الصناعي** ، دار المعارف القاهرة ،1985 ،ص85-89

ثالثا) أنواع النقابات ووظائفها:

1) أنواع النقابات:

بتطور العلاقات الصناعية وأنظمتها، وبتطور الفكر الايديولوجي وتوسع الأنظمة السياسية اللبيرالية والشيوعية، تنوعت النقابات في العالم وتعددت وظائفها، فنجدها في الاتحاد السوفياتي (سابقا) قد أخذت دور المشاركة السياسية، عن طريق التفاعل بين النقابة والحزب الشيوعي، كما اختلفت الآراء في هذا البلد حول المهام الايديولوجية للنقابات مما أدى إلى جدل بين " لينين " و " تروتيسكي"، هذا الأخير الذي رأى بأن النقابات العمالية تسعى للدفاع عن العمال، طالما الدولة هي عمالية أما " لينين " فقد رأى أنها ليست عمالية طالما أنها مرفقة بتسوية بيروقراطية . [1] من هذا المنطلق نحاول تصنيف النقابات حسب الآتي:

وتصنيف النقابات الى عدة **نماذج**، هي [2]:

1- نقابات على النموذج الماركسي تهتم بالمجتمع بكل مسؤولياته تكون ثورية او معارضة تعمل على الحد من الليبرالية.

2- نقابات اصلاحية لا تهدف إلى هدم النظام القائم وإنما إلى إصلاحه لصالح العمال فهم أعضاء التشاور والحوار وإعطاء امتيازات للعمال وتدعى النقابات الإصلاحية.

3- نقابات عمالية لا تتعارض مع النظام القائم بل تعمل على اخذ بعض الامتيازات لصالح العمال، بالنسبة للنقابات الأمريكية وتسمى بالنقابات الدمجية ونقابات الرقابة.

تصنيف **النقابات العمالية حسب أداء النقابة:** هناك تصنيفا آخر، يعتمد على نوع المهنة او نوع القطاع الذي تعمل فيه النقابات، فمنها: النقابات الحرفية (على أساس الحرفيين المهرة) والنقابات المهنية التي تجمع عمالا من نفس المهنة (كالصحة، التجارة، التعليم، والمحاماة...) والنقابات العمالية هي التي تجمع كل العمال والأجراء بمختلف مهنهم ووظائفهم، وذلك في قطاعات متعددة منها الصناعة على مستوى الدولة، وحتى على المستوى العالمي بتوسيع نشاطها للدفاع عن حقوق كل العمال في العالم.

أما **التصنيف الكلاسيكي** لأنواع النقابات هو كالآتي: [3]

أ) **النقابات الحرفية:** يعد أقدم التنظيمات النقابية وهو نظام الطوائف، والطائفة هي" تنظيم حرفي يجمع بين أصحاب العمل والعمال في مهنة واحدة كطائفة النجارين والنحاسين والصاغة والحدادة. "[4] وتمثلت أهداف نظام الطوائف في حماية مصالح الطائفة من السيطرة الاقتصادية لتجار العصور الوسطى ، وتنظيم العلاقة بين

([1]) محمد السويدي: **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، صص 55-69.

([2]) Suavet T.H **dictionnaire économique et social**, ed, économique et. humanisme, les ed. ouvrières 9éme initiation économique, paris, 1975 ,p 438-439.

([3]) السيد حنفي عوض، **علم اجتماع الصناعي** ، مكتبة وهبة ، القاهرة ،1992، ص 99.

([4]) علي محمود إسلام الفار: **مرجع سبق ذكره**، ص 82.

أعضاء الطائفة الواحدة (ادوات العمل، عدد العمال والصبية)، وتحديد العلاقة بين المنتج والمستهلك(أثمان السلع) وكانت الحكومة تقدم مساعدات مالية لاعانة وظيفة الطوائف. [1]

وعلى أساس نظام الطوائف توجد نقابات لنفس العمال في نفس الحرفة (المهنة) كنقابة الميكانيكيين أو النحاسين وغيرها... وتهدف هذه الطوائف (كنقابات المهن والحرف الواحدة) إلى حماية المصالح العمالية المتشابهة في القطاع الواحد من حيث الجانب التنظيمي والمهني والاجتماعي للوصول إلى صياغة قانون موحد يحمي هؤلاء العمال المنضمين إلى نفس الطائفة أو المهنة.

ب) **النقابات الصناعية**، وهي تنظيم يجمع كل العمال المشتغلين في قطاع الصناعة، ولقد نشأت بناء على رغبة العمال في الصناعة لتنظيم العمل، وللمفاوضة الجماعية، ولمناقشة مسائل المصنع والعمال بشأن الأجور والأمن وظروف العمل، كما تسعى لتنظيم الاضرابات عند فشل الاسلوب التفاوضي.

ج) **النقابات العامة** فهي مجموع النقابات التي تضم كل العاملين في العديد من الصناعات المختلفة أو كونها تشكل تجمعا واسعا لنقابات القطاعات الصناعات المختلفة في اتحاد عام عمالي، يسعى لحماية كل العمال في هذه القطاعات بمختلف تخصصها، في مسائل الأجر والمنح وساعات.

* وإن تصنيف النقابات حسب **اتجاهاتها** هو كالأتي : [2]

– **النقابة المعارضة** : وهي التي تكافح في سبيل حماية العمال على الصعيدين المهني والاقتصادي وتشكل قوة دفاعية عن مصالح الطبقة العاملة الضعيفة، ويكون الفعل النقابي فعلا ثوريا ومعاديا للتسويات الإصلاحية والسياسية، ومعارضة الطرف الرأسمالي ضد أشكال الاستغلال الفيزيقي والذهني، فهي أداة تسعى لنزع الملكية من الطبقة الرأسمالية المستغلة من جهة ، كما تقوم بالمفاوضات كطرف عمالي مع أرباب العمل من جهة ثانية.

– **النقابة المراقبة** : إن المشروع الصناعي من الوسائل التي تحدد كيفية الانتقال من تصميم اقتصادي إلى تنفيذ تقني جعل طبيعة العلاقات توجه لمشاركة جميع الأجراء والعمال في الإدارة والتسيير، فنجاح المشروع الاقتصادي يتطلب ضرورة تنسيق جميع الجهود نحو هدف واحد مشترك، دفع في بعض المصانع الى تحويل النقابة الى جهاز للرقابة، وتسمى أيضا بالاندماجية.

وهذا النموذج يهدف إلى التقليل من وجود المشكلات التنظيمية من خلال المشاركة العمالية في مراقبة الانتاج وتوزيع الأرباح والتسويق...

– **النقابة المشاركة في السلطة** : وهي النقابات التي لها انتماء إلى حزب حاكم، كما كان في البلدان الاشتراكية كالإتحاد السوفياتي واروبا الشرقية في عهد النظام والمد الشيوعي، حيث أن النقابة تتحمل الالتزامات لتحقيق أهداف الخطة السياسية أو المشروع الاقتصادي للدولة، ويكون لها دور التثقيف والإعلام العمالي على مستوى القاعدة، والمشاركة مع هيئات وأجهزة الدولة في بناء الاشتراكية ونشر ايديولوجيتها.

---

[1])السيد حنفي عوض: **مرجع سبق ذكره**،ص.100

([2]) جورج فريدمان وبيار نافيل: **رسالة في سوسيولوجيا العمل** ،الجزء2، منشورات عويدات، بيروت وديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1985، صص 330- 348.

ولهذا النموذج عدة عيوب أدى إلى فشلها منها التداخل بين دور النقابات والتنظيم الصناعي والابتعاد عن مصالح العمال، مما أدى الى الصراعات داخل العمل، والاستياء الكبير لدى الطبقة العمالية لتردي أوضاعها

كما تتعدد أنواع النقابات من خلال **طبيعة الأداء النقابي وحريته**، والقانون النقابي الذي يحدد كيفية ممارسة تلك الحرية، ولا شك أن القانون النقابي يختلف من بلد لآخر حسب الظروف الاقتصادية والسياسية، وحسب مبدأ الحرية النقابية ، التي تعني الحق لكل من يمارس مهنة أو عملا في أن يجمع جهوده في إطار النشاط النقابي مع أقرانه في المهنة للدفاع عن مصالحهم المهنية المشتركة" [1]

ومن جهته **يصنف** "**آلان توران**" **النقابات العمالية** الى ثلاث أنواع، هي كالتالي [2]:

– **النقابة الصراعية أو الثورية:** لها إيديولوجية محاربة الرأسمالي واستغلاله للعمال وهدفها تقليص هذا الاستغلال العمالي من خلال صراع دائم تجسده بوسائل الاحتجاج والإضراب.

– **نقابة الأعمال:** وهي نموذج له إيديولوجية مساواة بين الرأسمالي والعمال وذلك من خلال معاهدة تتم بين المسير والعمال ومن خلال الحوار وتدعيم الأحزاب التي هي في السلطة، آلياتها الإضراب والاحتجاجات على الأجر والأمن وكل ما يخص محيط العمل...

– **نقابة الواجهة** : وهي ذات إيديولوجية العمل مع الرأسمالي ، وهي ضد النقابات الصراعية ونقابة الأعمال، وتجسد تعهدات سلمية مع المسير، لضمان السلم الدائم داخل المؤسسة ، وبالتالي لا وجود لأي احتجاج.

وفي الأخير يمكن تصنيف النقابات أيضا، من خلال **طبيعة نشاط القائد النقابي**، ويتضح ذلك في سلوك واتجاه العضو والقائد النقابي **le syndicaliste** ودوره أو نشاطه في المنظمة النقابية، وتمثيله لعمال المنشأة أو المصنع والتعبير عن مطالبهم على مستوى الإدارة ، حيث أن" الدور الذي يقوم به النقابي يكون منقسما إلى ثلاثة ... فهو بالنسبة لزملائه عبارة عن شخص يتحدث بإسمهم أمام الإدارة ويحقق أجورا وظروفا أحسن للعمل وهو بالنسبة لنقابيته ينفذ سياسة النقابة، أما بالنسبة للإدارة فهو شخص يثير المتاعب"[3].

وهناك من الباحثين الذين يصنفون النقابات من خلال تقييم الدور الذي يقوم به الممثل النقابي اتجاهاته إلى النماذج التالية [4]:

1– النموذج الثوري الذي تكون لديه رغبة في تغيير النظام القائم.

2– النقابي الذي يعمل على ممارسة عمله ونشاطه من خلال تركيزه على سلبية العمال.

3– النقابي الإيجابي الذي يقوم في وقت الأزمات، صاحب مواقف وقرارات.

4– النقابي ذو التوجيه المزدوج وهو الأكثر تعاطفا مع الإدارة.

5– النقابي حامل البطاقة أو الغير مبالي لا يلتحق بالنقابة إلا نادرا.

6– النقابي غير المكترث يهدف إلى حماية منصبه أو يسعى إلى الحصول على العمل.

([1]) أحمد حسن البرعي: **علاقات العمل الجماعية (النقابات)**، الجزء I ،دار الفكر العربي القاهرة 1976، ص 21-22.

([2]) Alain Touraine, Michel. Wicviorka, François. Dubet: **le mouvement ouvrier** ;Paris 1997, p 19.

([3]) باركر وبراوان وآخرون: **علم الاجتماع الصناعي**، دار الكتب الجامعية ، الإسكندرية 1999، ص 191.

([4]) **المرجع السابق** ، ص 191.

إن أغلب الدراسات والبحوث قد ركزت كثيرا على دور النقابة ووظيفتها داخل التنظيم، واكدت على أن "النقابة القوية تكون تبعا لعدد أعضائها وتبعا للتلاحم فيما بين العمال ... ومدى ارتباط هذه المسألة بالظروف الاقتصادية ... كما أن نجاح نقابة معينة يرفع من عدد المنتسبين إليها"[1].

رابعا) وظائف النقابة: تتعدد وظائف النقابات (وهذا كما سبق لنا عرضه بشأن أهداف النقابة) كالآتي:

1) **الوظيفة الاقتصادية** منها :

- ✓ تحسين الأجور والمنح، والظروف الأمنية والصحية للعمال والعطل وغيرها من المسائل التي تخص تحسين ظروف العمل،في المجتمعات الرأسمالية خاصة كون الدولة في المجتمعات الاشتراكية هي التي تتولى الدفاع عن مصالح العمال التي تطورت بتطور معايير العمل.
- ✓ تقرير حماية مناصب العمل وتأمين ديمومة العمل وخاصة إذا وقعت المنافسة في عرض سوق العمل أو القوى العاملة، فالنقابة " وما تسعى إليه هو تجنب أن يكون العامل تحت الضغط المباشر لبؤس خاص به، مضطرا إلى الرضا بأجر أدنى من الأجر الذي كان محددا سابقا بالعرض والطلب في فرع نشاط محدد"[2] وكمثال على ذلك ما تقوم به الاتحاداتالنقابية في الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في مجال الطيران والسكك الحديدية، في حماية أعضاء الاتحاد من إمكانية استبدالهم بالمعدات الرأسمالية، وأيضا موقفها من سياسة الهجرة وما يتركه من أثر سلبي على الأجور ومنافسة العمال الأمريكيين[3].

2) **الوظيفة الاجتماعية:** وتتمثل في خدمة المصالح الاجتماعية للعمال ولأسرهم حتى يكون الاستقرار في العمل ويستطيع العامل تحقيق الفعالية في الأداء ومنها أيضا:

- ✓ تحسين الأحوال الاجتماعية العامة للعمال ورفع مستوى معيشتهم من خلال الطلب على رفع أجور العاملين خاصة، وغاية النقابة الحول دون انخفاض مستوى الأجور إلى أدنى من مقدار العيش.
- ✓ تزيد في شعور العامل بالإنتماء الى جماعة العمل وتحقيق الأمان والثقة بالنفس، كما كان في نظام الطوائف الحرفية ، والاحساس بالدور الاجتماعي والتضامن.
- ✓ التكفل بمشاكل العمال أثناء الأزمات من جانب مادي ومعنوي(المرض، الوفاة..)

([1]) جورج فريدمان وبيار نافيل ،**مرجع سبق ذكره** ،الجزء 2، ص.313.
([2]) ماركس انجلر: **في الحركة النقابية**، ترجمة طلال الحسيني، صونيا الخوري طعمة، مرجع سابق، ص .37
([3]) مدحت القريشي : **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر، الأردن 2007، ص 151.

3) **الوظيفة التنظيمية والسياسية** من بينها:

- ✓ اللجوء إلى المفاوضات في حل مشاكل العمال وتحقيق مطالبهم وذلك بأسلوب الحوار والضغط على الادارة وأرباب العمل، وفي حالة فشل التفاوض وتلجأ النقابة الى استخدام الإضراب وكبح الإنتاج كأسلوب الآخر من المطلبية.
- ✓ تنمية الفكر الإيديولوجي والسياسي على مستوى القاعدة وإشراك العمال في التسيير وفي اتخاذ القرار، والعمل على توعية وتثقيف العمال.
- ✓ المشاركة السياسية في تأطير العمال لتوعيتهم بمكانة العامل في المجتمع والانخراط في التظاهرات السياسية .

4) **الوظيفة النفسية والتثقيفية** تهتم النقابة أيضا ب:

- ✓ التقليل من السخط العمالي أو عدم رضا في العمل، وبالتالي التقليل من معدل ترك العمل الاختياري للعمال.
- ✓ المساهمة في زيادة الإنتاجية مباشرة عن طريق زيادة كسب ثقة العمال والعناية بشكاويهم وتحفيزهم بعلاوات ومكافآت ...
- ✓ وتوفير فرصة للعمال للتعبير عن آرائهم في التغيرات الممكنة لقواعد العمل أو الإنتاج التي تعود بالفائدة على كل من الإدارة والعمال. [1] وبالتالي التقليل من الاضطراب النفسي للعمال والتخليص من الشعور بالاغتراب عن العمل.

- ✓ تشكل النقابة وحدة تنظيمية تجمع العمال والأجراء بهدف التوعية والتثقيف .
- ✓ الاجتماع مع الطرف الاداري والتفاوض حول المسائل العمالية.
- ✓ إعلام العمال بشأن المؤسسة والعمل والمشروع .

–**تعقيب:** أن تنوع الاتجاهات النقابية، وادائها واهدافها كل متكامل يجعلها تجسد الى جانب الشرعية القانونية مجموعة من الخصائص النضالية للعمال التي تمكنهم من تحقيق المصالح المادية والمعنوية، وبالتالي عندها يتحقق العمل النقابي، وتتحقق الحرية النقابية، فكخلاصة لذلك نقول بأن "الحركة النقابية الصحيحة هي التي تقيم تحالفات وثيقة بين فئات اجتماعية متعددة وذات مصلحة مع الطبقة العمالية وتمكن من مشاركة العمال ونضالاتهم ومقاومتهم للأوضاع السائدة في المجتمع. "[2]

([1]) رونالد أهرنبرج ورزبيرت سميث: **اقتصاديات العمل**، ترجمة فريد بشير طاهر ، دار المريخ، الرياض، السعودية 1994، ص 538.
([2]) عابد الجباعي وحسن يوسف اللمع: **الطبقة العاملة السورية وحركتها النقابية**، الاتحاد العام للنقابات العمالية، دمشق 2002، ص 317.

- **خلاصة عامة:**

كانت نشأة الحركات النقابية متزامنة وتطور الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة والتي عرفها المجتمع البشري بعد الثورة الصناعية، ويتجلى ذلك من خلال تحليل فكري لباحثين في الحقل السوسيولوجي خاصة، بربط التحولات الاجتماعية بعلاقات العمل وبالصراع الطبقي، في أغلب المجتمعات المبنية على التناقض بين الطبقة الدنيا والطبقة الغنية المستغلة بنفودها المادي والسياسي والإقتصادي، بداية بمجتمعات الأولية (بعد المشاعية) كنظام الرق والإقطاعية اللذان يتميزان بالملكية الفردية لوسائل الإنتاج والعبودية في علاقات العمل، قد عرفا استغلالا واضحا للفلاحين الذين استعبدهم الإقطاع، واستمر النظام الإقطاعي لقرون تم فيها تركيز صفة الملكية الفردية لوسائل الإنتاج في يد الإقطاع.

في العصر الحديث بداية بالقرن الثامن عشر الميلادي، تطور نظام العمل المأجور في أوربا مع بروز المكننة والتكنولوجيا ونظام المصنع، مما نتج عنه الإنتقال من العمل الحرفي الذي يعتمد على العمل اليدوي إلى إقامة مصانع كبيرة مجهزة بالآلات العصرية ، وإلى الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على التقنية العصرية، فيها يكون الرأسمال موجه مشاريع استثمارية من أجل الربح الوفير، مما أثر على علاقات الإنتاج السائدة في هذا النظام وفرض عليها تحولات جذرية في علاقاته، بداية بالإنتقال من العبودية الإقطاعية إلى النظام الرأسمالي الذي يتطلب طبقة عاملة ماهرة، تتوفر على مستويات من الوعي والتأهيل لإستعمال التقنيات الحديثة، وكان بذلك نموا للحركة العمالية والنقابية، وهكذا ظهر النظام الرأسمالي بخصائصه المتعددة، الذي احتفظ بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ونشأت معه طبقة عمالية واسعة الحجم بأهداف سياسية ووعي طبقي.

إن العامل الأساسي والمباشر الذي جسد وجود النقابة العمالية هو الثورة الصناعية وما أفرزته من استياء عمالي وشعور بضرورة تجميع قواهم لمواجهة استغلال الرأسمالي، فالنقابات المشكلة من مجموع العمال في القطاع أو في المهنة أو الحرفة الواحدة تقوم بعمل مفيد بتشكيلها مراكز مقاومة لكل تجاوز يقوم به رب العمل وبهدف تغيير الواقع الاجتماعي للعمال. كما يعتبر النضال النقابي العمود الفقري للحركة العمالية لدى أغلب المجتمعات الصناعية والرأسمالية في عصرها الحديث، فلقد ساهم العمل النقابي في تحقيق غاية التحسين من الظروف المادية والاجتماعية في محيط العمل وبلورة الفكر المطلبي للطبقة العمالية، ومحاولة توجيهه للتخلص من التهميش الاجتماعي والتمايز الطبقي، وصولا نحو هدف المشاركة في التسيير واتخاذ القرار على مستوى إدارة المؤسسة، كما خطت الحركة العمالية مراحل هامة من تاريخها النضالي اكتسبها الشرعية بنصوص ومواثيق ومراسيم قانونية، تدعو لحماية العامل ولصيانة الحق في الحرية النقابية.

المحور الثاني

الإطار القانوني للحركات العمالية والنقابية

- تمهيد

أولا) القانون الدولي لعمل المنظمات النقابية

ثانيا) البناء التنظيمي للنقابة وفروعها:

1)البناء التنظيمي للنقابة

2)الصفة التنظيمية للنقابة

3)الفروع النقابية ووظائفها

4)آليات العمل النقابي والأسلوب التفاوضي

ثالثا) الاطار القانوني لعمل النقابة في الجزائر:

1)الحقوق النقابية وفقا للمشرع الجزائري

2)شروط تأسيس المنظمة النقابية ومهامها.

- خلاصة عامة

-تمهيد:

يتجلى العمل النقابي في تلك الممارسة النقابية التي تمثل مجموعة من الآليات المستخدمة من طرف ممثلي الطبقة العمالية ، والتي لها صفة التمثيل والدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال، وتعد النقابة منظمة لها هدف أساسي هو تحقيق التماسك والانسجام بين الفئات القاعدية من العمال من خلال أطر قانونية جسدها المشرع، وتسعى لإصدار قرار موحد يخدم مصالح كل العمال عن طريق التشاور، واستخدام آلية التفاوض، كمرحلة أولى من هذه الممارسة، وحين فشلها تستخدم النقابة آلية الضغط على الطرف الاداري، باللجوء الى الاحتجاجات والإضرابات كمرحلة ثانية، بما تحدده النصوص القانونية.

أولا) الاطار القانوني الدولي لعمل المنظمات النقابية:

لقد تخطت المنظمة النقابية حدود الإقليم والبلد الواحد لتصبح منظمة عالمية تجمع العديد من الدول لتوحد فيما بينها المبادئ العامة للعمل النقابي، ضمن مسار نضالي وضد الاستغلال الرأسمالي.

نحاول في جزئنا الموالي عرض أهم المراحل التاريخية لتطور المنظمات النقابية الدولية على النحو التالي [1]: فأول منظمة عمالية دولية تمثلت في تجمع لمنظمات واتحادات من العمال الأوروبيين خاصة من انجلترا وفرنسا وألمانيا، وجاء ذلك نتيجة لجلب انجلترا عمالة أجنبية اثناء الإضرابات التي عمت صناعة التعدين سنة 1850، ولقد أوجد هذا الإجراء لدى نقابات العمال البريطانيين شعورا بالحاجة إلى تكوين منظمة دولية لحماية العمال، فعقد أول اجتماع في لندن سنة 1864 وحضره ممثلون عن ايطاليا، فرنسا، بولونيا، ألمانيا وسويسرا.

أما المنظمة العمالية الدولية الثانية فكانت بين سنة 1868 إلى 1914 حيث شهدت أوروبا الغربية في سنوات 1880 إلى 1890 إضرابات بسبب سلبيات التصنيع والبطالة التي أخذت تنتشر على أوسع نطاق، فأقرت الفئات العمالية بضرورة وجود تعاون دولي لحماية العمال، وتشكلت المنظمة الدولية الثانية في باريس 1889، ففي هذا التاريخ كان الإقرار على تقصير ساعات العمل إلى 8 ساعات وإقرار الأول من مايو 1890 عيدا للعمال.

وأخيرا تشكلت المنظمة الدولية الثالثة بين 1914 إلى 1929 بعقد مؤتمر في موسكو سنة 1919 حضره وفود 37 دولة من بينهم الزعماء الشيوعيين في أمريكا، وكان عقد مؤتمر المنظمة الثالثة سنة 1920 ليقوم بإنشاء الأقسام والفروع الشيوعية في كل أنحاء العالم، كما تم عقد مؤتمر " للكومنترن" في سنة 1921 (هي مجلس النواب في ظل الحكم الشيوعي اللينيني بعد ثورة 1917). اضطر "لينين" إلى تكوين خلايا نقابية في أغلب دول العالم إلا أن اتجاه آخر يضم الاشتراكيين في أوروبا رفض التعاون معه فانبثق عن اتحادهم في سنة 1922 ما يسمى " بالأنترناسيونال العمالي الاشتراكي" الذي كان أقرب إلى المنظمة الثانية.

([1]) فلورينس بيترسون : **النقابات العمالية ، تارخها ، حقيقتها، عملها**، ترجمة إيميل خليل بيدس ، المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر ، بيروت، ط1، 1972، صص 164- 170.

وعن الاتحاد الدولي لنقابات العمال، فقد ظهر أمام قوة ونشاط المنظمات الدولية الموالية للشيوعية كان إنشاء نقابات العمال النظامية[1]. فعقد مؤتمر في باريس سنة 1889 ليشمل دول أوروبا الغربية، وأسس بعده الاتحاد الدولي للنقابات عام 1913 في سان فرانسيسكو.

أما عن **منظمة العمل الدولية** OIT [*] فهي فرع من معاهدة الصلح التي عقدت بعد الحرب العالمية الأولى 1919 في باريس، ولقد تم "تعديل مبادئ وأهداف منظمة العمل الدولية في دورتها السادسة والعشرين بموجب اعلان فيلادلفيا سنة 1944 تضمن وجوب تشغيل الأيدي العاملة والسعي لتحقيق التشغيل ...وتحسين علاقات العمل الفردية بمشاركة العمال عن طريق زيادة أجورهم ورفع مستوى معيشة العمال، وضمان تكافؤ الفرص أمام الجميع"[2] وهذه المنظمة هي من أهم المنظمات الدولية التي تعالج قضايا العمال وتحمي شروط العمل، ويوجد مقرها في جنيف منذ 1945.

وفي ظل تطور العمل وعلاقاته وضمن هذه التحولات الاقتصادية في العالم، وضعت منظمة العمل الدولية " قانون العمل" ضم اتفاقية بين رب العمل وممثلي العمال، احتوت على النقاط التالية[3]:

1- الاعتراف بالنقابة .

2-الأجور الأساسية وساعات العمل بما فيها الساعات الإضافية وأنظمة الأقدمية.

3-الإجراءات الصحية والإجراءات المتخذة لتأمين العامل على حياته.

4-الإجراءات المتبعة لتسوية الخلافات أثناء العمل، والتفاوض لإبرام عقد عمل جديد.

إن للحركة النقابية العالمية بعدا نضاليا خارج حدود الدولة والذي يتضح في وجود تنوعا للمنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الطبقة العمالية، نذكر منها[4]: الاتحاد الدولي للنقابات ، منظمة العمل الدولية، مؤسسة دبلن، المركز الدولي لحقوق النقابات، الاتحاد الدولي للعمل، مؤسسة الأمم المتحدة للنساء، الاتحاد الأوروبي للنقابات، المسيرة العالمية ضد تشغيل الأطفال وتهدف هذه التحالفات العمالية الى الدفاع عن العمال في مختلف الدول ومحاربة استغلالهم عبر التوعية، المناشير، المؤتمرات وغيرها...

ثانيا) البناء التنظيمي للنقابة وفروعها:

تعمل النقابة على تحسين ظروف وشروط العمل، ولتحديد دور المنظمة النقابية فإننا نبين أولا أن هذه المنظمة هي تنظيم اختياري لأي فرد، وأنها تختلف تشكيلتها وأهدافها بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية، ففي الدول الأولى تكون حقلا للصراع بين أصحاب العمل والعمال من أجل مواجهة الاستغلال الطبقي، أما في الثانية فهدفها تدعيم النظام الشيوعي ويكون ذلك عن طريق قيام النقابات بمهام محددة ترسمها السلطة كتعبئة العمال وراء الحزب الشيوعي لتنفيذ خطط الحكومة.

([1]) **النقابات النظامية**: هي مجموع النقابات التي تناضل في القاعدة (أي على مستوى الوحدات الانتاجية).

([*]) **منظمة العمل الدولية** ، ارجع إلى الموقع الالكتروني : OIT: www.ilo.org

([2]) طلعت ابراهيم لطفي:**مرجع سبق ذكره** ،ص.108

([3]) فلونس بيترسون: **مرجع سبق ذكره**، ص 140.

([4]) آلان غريتش وآخرون: **أطلس العولمة**، ترجمة سمير العطية ، مطبعة دار الكتب ، لبنان 2003، ص 211.

ومنذ الاعتراف الرسمي بالحق النقابي في القانون الدولي، تتمتع النقابة بالحقوق الشخصية المعنوية كالاسم والمواطن الأهلية، ويعتبر المشرع أموالها مالا عاما، ولا يجوز للنقابة توظيف أموالها في أعمال مالية أو تجارية أو صناعية"[1]. فالنقابة تتميز بخصوصية تشريعية، وهيكل تنظيمي نوضحه في الآتي:

1) البناء التنظيمي للنقابة: كأي تنظيم يتكون الجهاز التنظيمي للنقابة حسب كل بلد من هياكل تقسم فيها المهام والأدوار لتحقيق المبادئ الأساسية لها، ويكون ذلك من خلال قوانين العمل المشرعة في البلد، "حيث أن النقابات في العموم منظمة وفق مبادئ متشابهة لكن بمقاييس جد متباينة حسب الدول"[2].

وهذا التباين يحدث في عدة مسائل منها: طبيعة الانخراط، وظيفة التنظيم، نوع الحقوق، إجراءات التفاوض، الموقف من الإضراب، وكذا العضوية النقابية وعلاقتها بالمسير بصاحب العمل في إطار قانون مشترك عام، والذي يعاقب على كل مخالف لمواد هذا القانون. ومهما كانت طبيعة المنظمات النقابية وتنوع تخصصاتها،" فالتجربة قد أثبتت أن النقابة تناقش مع العمال كيفية حل مشاكلهم كما تسمع لشكواهم وتمنع تعسف الإدارة ضدهم ... وهذا كله يزيد من شعور العامل بالأمن ويجعله يشعر بقيمة عمله."[3]

يتفق المشرع على وجود بنيان نقابي متكون من اللجان النقابية في القاعدة وأعلى جهاز يكون في الاتحاد العام، وهو بذلك يكون على شكل هرمي متفرع إلى[4]:

1- **اللجان النقابية** كقاعدة التنظيم النقابي، و منها تأتي الفروع النقابية.

2- **النقابة العامة** من مجموع اللجان النقابية من عمال في مهن مماثلة تضم مندوبي اللجان النقابية المتواجدة في مجموعات المهن.

3- **الاتحاد العام للعمال** قمة التنظيم النقابي وهو متكون من جميع النقابات العامة ويتكون من ممثلي النقابات المنتجة في مجلس إدارة النقابة.

ويتجسد نشاط النقابة في مهام **اللجان النقابية** والذي يتمثل خاصة في تسوية المنازعات الفردية والجماعية للأعضاء، والإشراك في أعداد عقود العمل، والمشاركة في مناقشة خطط الإنتاج وتنفيذ البرامج .أما **النقابة العامة** فتعمل على مراقبة وتوجيه نشاط هذه اللجان النقابية والدفاع عن حقوق العمال والمشاركة في وضع وتنفيذ المخططات وإبرام عقود عمل جماعية، أما **الاتحاد** فله حق الدفاع عن العمال ومصالحهم ووضع ميثاق للعمل النقابي والمشاركة في المناقشات على مستوى القمة والتنسيق بين النقابات العامة، وإنشاء وإدارة المنظمة النقابية وتحديد إيرادات النقابة. وتمثل **الفروع النقابية** تشكيلة تتعدد بتعدد المهن (المناجم ، التعليم، الصحة) ويمكن أن تكون أولا متجمعة داخل اتحاد واحد يجمعهم، مثلا: اتحاد النقابات العمالية الألمانية، مؤتمر الاتحاد العمالي البريطاني والمركز العمالي القوي في السويد...

([1]) محمد حسين منصور: **مرجع سبق ذكره**، صص 27- 31.

([2]) Marcelle Stroobants: **Sociologie du travail sociologie du travail**, 2éme ed, sans la direction de français de singby, paris, 2007., p 93

([3]) طارق كمال ، **علم النفس المهني والصناعي**، مرجع سابق، ص 216.

([4]) عبد الباقي صلاح الدين: **الجوانب العلمية والتطبيقية في إدارة الموارد البشرية بالمنظمات**، مكتبة الوهبة، مصر 2001، صص 113- 121.

2) الصفة التمثيلية للنقابة: يمكن أن يؤخذ بمعنيين أو مفهومين مختلفين للصفة التمثيلية للنقابة، فهناك من يعرفها على أنها النسبة المئوية لعدد المنتسبين للنقابات من المجموع الكلي للأجراء الذين يحق لهم الانتساب لها، كما أنها تعني أنها عدد الأصوات المؤيدة للمترشحين الذين تقدمهم قيادة النقابة للانتخابات المهنية مقارنة مع باقي الأصوات التي حصل عليها المرشحون الآخرون، ومهما كانت طبيعة الصفة التمثيلية، فالممثل النقابي عليه القيام بدور الحضور والمراقبة للسير الحسن للمنظمة [2]. وبهذا فإن تنوع صفة التمثيل العمالي تعود إلى الدور للذين تم انتخابهم على مستوى المنظمة الإنتاجية ليبرز هذا الدور في نشاط و وظيفة الممثل النقابي .

3) الفروع النقابية ووظائفها: تختلف وظائف النقابات حسب اختلاف طبيعة التنظيم النقابي الذي ينتمي إليه العمال، وكذا حسب نوعية الفروع النقابية، وأيضا نوع الاتحادات العمالية، وانطلاقا من هذه الأخيرة، فإن التصنيف الهرمي للنقابات وفروعها يكون على النحو التالي[1]:

– **لجنة المصنع:** وهي متصلة اتصالا مباشرا مع العمال حيث ترى عن قرب مشاكلهم ومشاكل الإنتاج والتسيير فتعمل على معالجتها مع المسير.

– **النقابة الفرعية:** والتي كما سبق ذكره في البناء النقابي تضم في داخلها عدد من اللجان النقابية لعمال الصناعة الواحدة تكون في منطقة أو اقليم معين، ويكون الاتصال بين اللجان النقابية والنقابة العامة ليتم التنسيق للنشاط الاجتماعي العام المتعلق بعمال الصناعة والمهنة الواحدة.

– **الاتحادات الإقليمية:** ينضم بداخله عدد من النقابات الفرعية لعدد من الصناعات، ولا يسير هذه النقابات بشكل رأسي بل انها تجمع وتضم كل العاملين بغض النظر عن الوحدات الإنتاجية المختلفة.

– **النقابات العامة:** تجمع بداخلها عددا كبيرا من اللجان النقابية في المصنع والنقابات الفرعية على نطاق البلد كله وهي تضم بشكل رأسي إلى عضويتها آلاف العاملين الذين يشتغلون في هذه المهن ولها مهام متعدد.

– **الاتحاد العام للعمال:** هو المركز الذي يجمع بداخله كل التنظيمات النقابية في الصناعة والمهن كلها وهو أعلى مستوى نقابي يهتم في أدواره بقيادة التنظيم النقابي العام للطبقة العمالية ويعالج مشاكل عدة تخص العمال والإنتاج والتسيير وغيرها ...

وبهذه التشكيلة البنائية للمنظمة النقابية وللأدوار التي يتكفل بها كل جزء في التنظيم، يتم تحديد عمل النقابة العامة في النقاط التالية:

- ✓ تحسين الأحوال الاجتماعية العامة للعمال ورفع مستوى معيشتهم من خلال الطلب على رفع أجور العاملين خاصة، وغاية النقابة الحول دون انخفاض مستوى الأجور إلى أدنى من مقدار العيش.
- ✓ تقرير حماية مناصب العمل وتأمين ديمومة العمل وخاصة إذا وقعت المنافسة في عرض سوق العمل أو القوى العاملة، فالنقابة " وما تسعى إليه هو تجنب أن يكون العامل تحت الضغط المباشر لبؤس خاص به، مضطرا إلى الرضا بأجر أدنى من الأجر الذي كان محددا سابقا بالعرض والطلب في فرع نشاط

([1]) نور سليمان جاسر : **دور النقابات في الإنتاج وفي تنفيذ برنامج العمل الوطني**، دراسات عمالية، دار الثقافة الجديدة، دمشق، ط1 1972، صص 26-50.

محدد".[1] وكمثال على ذلك ما تقوم به بعض الاتحادات النقابية في الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في مجال الطيران والسكك الحديدية بالسعي للحصول على ضمانات تكفل حدا أدنى من حجم فريق العمل وهدفها حماية أعضاء الاتحاد عن إمكانية استبدالهم بالمعدات الرأسمالية، وأيضا موقفها من سياسة الهجرة وما يتركه من أثر سلبي على الأجور ومنافسة العمال الأمريكيين[2].

- ✓ وظيفة النقابة أيضا اللجوء إلى المفاوضات لحل مشاكل العمال وتحقيق مطالبهم وذلك بأسلوب الحوار للضغط على الادارة وأرباب العمل وفي حالة فشل التفاوض، ويلجأ الى استخدام الإضراب، وكبح الإنتاج أو غيرها من الأساليب الأخرى...
- ✓ المساهمة في تحسين الإنتاج ونوعيته، كما كان إبان الأزمات الاقتصادية في انجلترا سنة 1929 وفي فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية.

وتتمثل أهمية الفروع النقابية في كونها تساهم في [3]:

- التقليل من السخط العمالي أو عدم رضاهم وبالتالي تقليل من معدل ترك العمل الاختياري للعمال.
- المساهمة في زيادة الإنتاجية مباشرة عن طريق زيادة كسب العمال والعناية بشكاويهم وتحفيزهم بعلاوات ومكافآت ...
- توفر المنظمة النقابية فرص للعمال للتعبير عن آرائهم في التغيرات الممكنة لقواعد العمل أو الإنتاج التي تعود بالفائدة على كل من الإدارة والعمال.

ومن وجهة نظر أخرى ذات طابع اقتصادي وقانوني، فإن أهم الآثار السلبية التي تخلفها النقابة حسب اتجاه المشرع أثناء الأنشطة النقابية في المؤسسة الصناعية وفي باقي القطاعات، مايلي[4]:

- التأثير السلبي للعمل خاصة على الإنتاجية وذلك عند استخدامها الضغط والمعارضة والترويج للمواقف العدائية في أماكن العمل.
- التمييز بين العمال وبالتالي تؤدي إلى الانفصال و ما يسمى بالجهوية بين العمال وبين نساء ورجال، وبين الأقليات هذا إذا كانت العضوية تشترط انتماء شريحة محددة.
- التأثير على الأرباح ، حيث لوحظ بأن الشركات الخاضعة لنشاط الاتحادات تحصل على أرباح أدنى من مثيلاتها غير الخاضعة للاتحادات.

4) آليات العمل النقابي والأسلوب التفاوضي:

من آليات العمل النقابي استخدام الأسلوب التفاوضي الذي يقع بين طرفي الإدارة والعمال عن طريق ممثلين في النقابة بعد انتخابهم من طرف العمال، هو أسلوب جاء كحتمية لتطور علاقات العمل في الصناعة خاصة، حيث

([1]) ماركس انجلر: **في الحركة النقابية**، ترجمة طلال الحسيني، صونيا الخوري طعمة، مرجع سابق، ص 37.
([2]) مدحت القريشي : **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر، الأردن 2007، ص 151.
([3])رونالد أهرنبرج ورزبيرت سميث: **اقتصاديات العمل**، ترجمة فريد بشير طاهر ، دار المريخ، الرياض، السعودية 1994، ص 538.
([4]) مدحت القريشي ، **مرجع سبق ذكره** ، صص 159- 160.

نجد العالم كلج H.A. Clegg[1] يرى أن المساومة الجماعية بين طرفي الإنتاج من العمال والإدارة، هي أفضل الوسائل لحماية المصالح والحقوق.

أما من الجانب القانوني الذي يعد مرجعا هاما بالنسبة للطرفين الإدارة والعمال ومن خلاله تكون آليات التنظيم النقابي بحكم الرضا للطرفين ويتحقق التوافق في مجال العمل وتكسب النقابة ثقة العمال، ومن جانب آخر قد لا يحدث التوافق فإن العوامل التنظيمية فتؤدي إلى صراع بين العمال والإدارة، وهذا ما أطلق عليه بمفهوم الصراع الصناعي لدى المحللين الاجتماعيين فتكون آليات النقابة في استخدام أساليب الضغط بالإضراب ، بكبح الإنتاج وغيرها ... من أجل مواجهة اتحادات أصحاب الأعمال وذلك باللجوء إلى الإضراب كوسيلة من وسائل الصراع الصناعي" بالامتناع العمالي كليا لتنفيذ مطالبهم بشأن شروط العمل"[2].

كما أن آليات المساومة هي أكثر فائدة بالمشاركة العمالية في اتخاذ القرارات، فلن تكون هناك وسيلة لحماية حقوق العمال ومصالحهم إلا بواسطتها، ويرى آخرون أنها ترفض عملية تمثيل العمال في الإدارة، وترى بأن نشاط وآليات التنظيم النقابي لا تكون الا في شكل معارضة وخارج الإطار الإداري، وفي المقابل تقوم الإدارة بتسوية هذا الصراع عن طريق الرضوخ للتفاوض الجماعي، وبالتنازل عن بعض قرارات أو أنها تقوم بغلق المنشأة وكثيرا ما تلجأ إلى التهديد بالفصل، أوخصم مرتبات المضربين أو بالفصل النهائي مباشرة وتعويضهم بقوى عمالية أخرى.

ويحقق التفاوض الجماعي العديد من الأهداف والوظائف على مستوى المنشأة أو المصنع من أهمها[3]:

- ✓ يساهم التفاوض الجماعي في تحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ذلك لأن قبول الإدارة بالجلوس مع ممثلي العمال والتفاوض معهم يمثل تغييرا في نظرة الإدارة نحو العمال واعترافها بأهميتهم في إنجاح العملية الإنتاجية.
- ✓ يلعب التفاوض الجماعي دورا سلميا كما أنه يمثل منهجا ديمقراطيا لحل المنازعات العمالية فيما بين العمال وأصحاب العمل.
- ✓ يشكل نظام التفاوضي الجماعي نشاطا من التحكم الصناعي، حيث تشكل المفاوضات آليات عمل تحقق مصالح العمال أولا وتضمن بقاء العمل والإنتاج للإدارة ورب العمل حيث يرى ماركس[4]: بأن العمال يتضامنون بغاية الوقوف بصورة ما على قدم المساواة مع الرأسمالي فيما يخص عقد بيع عملهم، وهو الركيزة المنطقية في وجود النقابات.

- **العوامل المؤثرة في القوة التفاوضية للنقابة:**

تعد عملية التفاوض مسألة حاسمة في الصراع الصناعي ودور النقابات العمالية، بتأكيد قوتها من خلال ما تحققه من مطالب ضمن المسار التفاوضي مع الطرف الآخر (إدارة – رب العمل) وهنا يوجد مؤثرين هامين في قوة

([1]) طلعت ابراهيم لطفي : **علم الاجتماع الصناعي**، مرجع سابق ، ص 167.
([2]) **المرجع السابق** ، ص 150.
([3]) مدحت القريشي: **مرجع سبق ذكره** ، صص 154- 155.
([4]) ماركس وانجلز: **في الحركة النقابية** ، مرجع سبق ذكره ، مأخوذ عن مقتطفات لماركس من كتاب :
Archiv Marksa " **Kapital erset et buch der productions** " Moscou 1933.

العملية التفاوضية من الجانب النقابي تستخدم في تنمية القوة النقابية هما: عدد المنخرطين وعدد الأيام للإضرابات، ففي معظم الدول الصناعية تكون قوة الطبقة العمالية في تلاحمها وتكتلها في نقابات تجسدها آليات المطلبية الإضرابات التي هي وسيلة مكلفة والتي لا تستخدم من طرف العمال إلا في نهاية المطاف بعد فشل الأساليب الأخرى منها التفاوض والمساومة.

تعد مسألة التفاوض أمر هام لكسب ثقة العمال، في تحقيق المطالب العمالية وذلك من خلال عدة عوامل هي[1]:

1-اتساع حجم النقابة: فكلما كان حجمها كبيرا وعدد المنتسبين له اكبر وإخلاصهم مضمون كلما كانت القوة التفاوضية للنقابة كبيرة.

2-مدى تأييد الحكومة لحرية التفاوض الجماعي (من خلال القوانين).

3-مدى تأييد قانون العمل لحق العمال في استخدام الإضراب إذا فشلت جولات التفاوض.

4-خبرة النقابيين القياديين في مجال التفاوض والقدرة على الإقناع وإدارة دقة التفاوض.

5-الظروف الاقتصادية السائدة في البلد ففي حالة الازدهار الاقتصادي تكون القوة التفاوضية للنقابة العمالية مرتفعة نتيجة لحالة الطلب على العمل والعكس تكون منخفضة حينما يكون الاقتصاد في حالة ركود.

6-توفر المعلومات لدى النقابة العمالية حول الجانب المالي للشركة ومبيعاتها.

7-وجود اتفاقيات سابقة مماثلة لما يتم التفاوض عليه من نقابات أخرى.

8-مدى وجود المنافسة بين النقابات للحصول على عضوية العمال الجدد.

9-مدى توفر التشريعات الدولية والإقليمية والتي تسهل الرجوع إليها في فض النزاعات.

وعلى هذا الأساس فمقاييس القوة التفاوضية للنقابات من الجانب التشريعي تعتبر متشابكة ومعقدة، حيث يتم تحقيق مطامح الطبقة العمالية. ويكون دور النقابة حسب هذا الهدف هو" العمل على توحيد العمال تحت لواءها وإقناعهم بالانخراط ضمن أنشطتها من خلال طرح قضايا متعلقة بوضعهم المهني عبر الاحتجاج والتفاوض"[2].

ثالثا) الاطار القانوني لعمل النقابة في الجزائر :النقابة في الجزائر شأنها شأن باقي الدول النامية، خضعت لتطورات في مساعيها لحماية الطبقة العمالية منذ السيطرة الاستعمارية، أين كان الهدف السياسي في التحرر أولى إهتماماتها، لتتتطور هيكليا وتنظيميا بعد الاستقلال، وكان قانون 88/28 الصادر في جويلية 1988 الذي يحدد كيفية ممارسة الحق النقابي، وكان الاعتراف بالحرية النقابية وممارسة الحق النقابي لكل المواطنين في دستور 1989 ، وفقا للمادة 53 منه التي تتضمن الحقوق والحريات الفردية .

1) الحقوق النقابية وفقا للمشرع الجزائري:

النقابة في قانون المشرع الجزائري وفي ظل هذه المستجدات الخاصة بالتعددية السياسية وحرية التجمعات، ومنح الحق في الاضراب وفقا لما ورد في دستور 1989، جاءت سلسلة من القوانين والمراسيم لتطبيق هذه

([1]) مدحت القريشي : **مرجع سبق ذكره**، ص 156- 157.

([2]) الهمامي عبد الرزاق: **أي دور للنقابات في ظل واقع اليوم ضمن اتفاق الشراكة** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة تونس 1998، غير منشورة ، ص 243.

الحقوق، منها المتعلقة بتنظيم المهام النقابية داخل المؤسسات الاقتصادية، وهي متواجدة كجهاز له وظيفة التسيير من خلال لجان المؤسسة، ومنها لجنة التنسيق والاتصال والنشاطات الثقافية والرياضية والمساعدات الاجتماعية الخ... وتضطلع إلى أمور أخرى في التعددية، بحيث قدم قانون 90-11 والمتعلق بعلاقات العمل فصلا هاما حول حقوق العمال منها:

- ✓ ممارسة الحق النقابي.
- ✓ المشاركة في تسوية الخلاقات الجماعية.
- ✓ المشاركة في أجهزة التوظيف.
- ✓ المشاركة في الأمن الاجتماعي، التقاعد، الأمن ...
- ✓ المشاركة في الوقاية من نزاعات العمل.
- ✓ اللجوء إلى الإضراب[1].

ولقد سمح قانون 14/90 المؤرخ في ذي الحجة 1410 الموافق ل 2 أفريل 1990 المتعلق بحق بممارسة الحق النقابي، من شروط الانخراط والانسحاب، والقواعد الذي تحدد إجراءات حل المنظمة النقابية[2]...

ووفقا لقانون 14/90 نفسه، واستنادا للمادة (28) [3] فإن من كيفيات ممارسة حق الإضراب أن "يوافق على اللجوء إلى الإضراب عن طريق الاقتراع السري، وتكون الموافقة بأغلبية العمال مجتمعين في جمعية عامة، تضم نصف عدد العمال الذين تتكون منهم جماعة العمال المعنية على الأقل".

وهنا فإن البعد الديمقراطي الذي حملته الإصلاحات السياسية وقانون العمل، يتطلب إعادة النظر في مسائل عديدة منها جانب التأهيل العمالي، ويحث على التكوين والوعي العمالي حتى يمكن التطبيق الفعلي لهذه الصلاحيات خاصة التي تخص تقسيم العائد والشراكة، بالإضافة إلى تحسين ظروف العمل المهنية والاجتماعية، كما يتطلب ظروفا ملائمة من الشعور العمالي بالوضعية الراهنة لمؤسساتهم، وفهم طبيعة علاقات العمل ضمن العولمة والشراكة التي تفرض علاقات المتاجرة والمنافسة الاقتصادية الحرة. وهكذا خطت النقابة خطوة هامة في مسارها نحو الاستقلالية لتكون عمالية، وهذا نتاج مسيرة طويلة قادتها فئة عمالية واسعة للمطالبة بمسألة التمثيل الديمقراطي للعمال المنتخبين النقابيين وكذلك بخلق نقابات مستقلة. ولقد تم إزالة مجلس العمال واستبداله بهيئة تمثيلية للعمل هي " لجنة المشاركة " التي تتشكل من مجموع المندوبين المنتخبين من طرف العمال بمختلف أماكن العمل سعيا وراء تعميق الطابع الديمقراطي للإدارة والتسيير بالمؤسسة[4]. حيث يقدم قانون العمل مزايا عديدة للعمال منها: المشاركة في التسيير من خلال هذه لجنة المشاركة، وبتوجيه العمال نحو أهداف الديمقراطية ومن خلال التكوين والإعلام والتنظيم.

([1]) قانون العمل رقم 11/90 المؤرخ في 21 أفريل 1990، المادة 05،**النصوص التشريعية والتنظيمية**، المعهد الوطني للعمل،الجزائر، 1990، ص35.

([2]) ارجع المواد 5-6-10 المتعلقة بالحق النقابي قانون 14/90 المتعلق **بكيفية ممارسة الحق النقابي** في الجريدة الرسمية رقم13 سنة 1990

([3]) **قانون العمل** النصوص التشريعية والتنظيمية، المعهد الوطني للعمل ،الأمر رقم 02/90 المؤرخ في 6 فبراير 1990 يتعلق بالوقاية من نزاعات العمل وحق الإضراب، ، الجزائر 1990 ،ص 218

([4]) محمد الصغير بعلي: **تنظيم القطاع العام في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992،ص 84.

وتتجسد أهمية المنظمة النقابية، من خلال تمثيل العمال الأجراء في النقابة في إطار التشريع المعمول به، وذلك فقا للمهام التالية[1]:

- ✓ المشاركة في الاتفاقيات الفردية والاتفاقيات الجماعية داخل المؤسسة المستخدمة.
- ✓ المشاركة في الوقاية من الخلافات في العمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب.
- ✓ جمع أعضاء "المنظمة النقابية" في الأماكن أو المحلات المتصلة بها خارج أوقات العمل وباستثناء أثناء ساعات العمل إذا حصل اتفاق مع المستخدم.
- ✓ إعلام جماعات العمال المعنيين بواسطة النشرات النقابية، مباشرة وعبر باقي وسائل الاعلام.
- ✓ جمع الاشتراكات النقابية في أماكن العمل من الأعضاء حسب الإجراءات المتفق عليها.
- ✓ تشجيع عمليات تكوين النقابي لصالح أعضائها.

2) شروط تأسيس المنظمة النقابية ومهامها:

ان ممارسة الحق النقابي في المؤسسة الانتاجية الخاضعة للتحول الاقتصادي ضروري وفقا للشروط القانونية وتبين المادة 40 من قانون العمل 14/90 ان انشاء الهيكل النقابي في المؤسسة العمومية أو الخاصة، يكون في منظمة نقابية تمثيلية وحتى في أماكن العمل المتميزة بغض النظر عن عدد العمال الذين يعملون بها، ويعين الهيكل النقابي من بين أعضائه مندوبين مكلفين بتمثيلية لدى المستخدم في حدود حجم المستخدمين، فالتمثيل العمالي في المنظمات النقابية للعمال الأجراء المستخدمين ويكون في التي تضم 20% على الأقل من العدد الكلي للعمال.. ومن الشروط المتعلقة بالمندوب النقابي بلوغه سن 21 سنة (وفقا للمادة 44) وله أقدمية بمدة سنة على الأقل، والتمتع بالحقوق الوطنية والمدنية. كما يقر القانون الحماية النقابية، بحيث يكون العمل النقابي حقا دستوريا معترفا به، ولا يجوز لأحد أن يمارس التمييز ضد أحد العمال بسبب نشاطاته النقابية، كما أن صاحب العمل لا يستطيع تسليط العقوبة على المندوب النقابي، المرتكب الخطأ المهني الا بعد موافقة النقابة على ذلك(المادة 54) .

وعن الحماية القانونية للمندوب النقابي، فإن المشرع ينص على أن القانون يحمي النقابيين من أي تعسف يصدر عن الهيئة المستخدمة ويقرر توقيع عقوبات جزائية على كل من يقوم بعرقلة العمل النقابي، تبين المادة 51 من القانون 14/90 أنه لا يجوز لأحد أن يمارس ضغوطات ضد العمال أو تهديدات تعارض التنظيم النقابي ونشاطاته، حيث تنص المادة بأن كل عزل لمندوب نقابي هو خرق لأحكام هذا القانون ويعاد ادماج المعني في منصب عمله، وترد إليه حقوقه بناء على طلب مفتش العمل.

و وفي الأخير نضيف بعض المهام التي تتكفل بها النقابة في القانون الجزائري، حيث تسعى لضمان تمثيل المصالح المادية والمعنوية للأعضاء الذين لهم الصلاحيات في: حرية الاعلام، حرية توزيع المناشير، حرية عقد

([1]) نبيل صقر، فراح محمد الصالح: **تشريعات العمل (نصا وتطبيقا)**، النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بالعمل- اجتهاد المحكمة العليا- المادة 38 من قانون العمل، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 2009، ص 24.

الاجتماعات، المشاركة في المفاوضات الجماعية والاتفاقيات داخل المؤسسة، المشاركة في الوقاية من الخلافات في العمل وتسويتها،جمع الاشتراكات النقابية، وفي عملية التكوين النقابي... ويتم حل المنظمة النقابية اذا كان الأعضاء النقابيون يمارسون نشاطا مخالفا للقوانين المعمول بها، وتمثل هذه العملية اجراء اداري طبقا للقانون وللأحكام المنصوص بها. ولقد تم تعديل وإتمام الصلاحيات النقابية في قانون 91 المؤرخ 1991/12/21 منها ما تعلق بمجال المصالحة والوساطة والتحكيم وممارسة حق الاضراب.

- **خلاصـــــة عامة :**

نستعرض مجموعة من الملاحظات والاستنتاجات التي نجدها كخلاصة عامة لهذا المحور، وهي :

- أن الممارسة النقابية التي كانت إلى حين قريب عمل يقتصر على الدفاع عن العمال المادية والمعنوية تمارس في شروط تنظيمية وقانونية، أصبحت جزء من التنظيم ونشاطاته الهامة بهدف انجاح المؤسسة الاقتصادية.
- النقابة وحملها مصطلحات "المقاولة المواطنة" و"النقابة المواطنة" والتي انتشرت في العديد من الدول، أصبحت تعمل على التوافق بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، على اعتبار أن نجاح المقاولة (المؤسسة) هو من نجاح عمالها ونقابييها.
- يلاحظ أن النقابة الجزائرية بمميزاتها السابقة، قد تحصلت على حقوق عديدة فيما يتعلق بالعمل النقابي، وكذلك على المستوى الايديولوجي والمطلبي فهي تمكنت من الحق في الاضراب والاستقلالية والحرية النقابية .
- إن النقابة ومفهوم ديمقراطية المشاركة القاعدية وحريتها في التعبير عن مطالب العمال قد جسدته المراسيم القانونية خاصة قانون 14/90 كما أن النقابة في عملها لا تعتمد فقط على مبدإ المواجهة، بقدر ما أصبحت تؤمن بضرورة نهج سياسة تفاوضية سلمية.

المحور الثالث

مجالات عمل الحركات العمالية والنقابية

- تمهيد

أولا) الحركات النقابية والمجال السياسي:

1)الفرق بين العمل النقابي والعمل السياسي

2)الحقوق النقابية المهددة في نظر التقارير الاممية للنقابات.

ثانيا) دور الحركة النقابية في المجال الاقتصادي:

1)العمل النقابي والتنمية الاقتصادية.

2)العمل النقابي وثقافة العامل.

ثالثا) الحركة النقابية والدور الاجتماعي

- خلاصـة عامة

- **تمهيد:**

تختلف الأهداف النقابية من دولة لأخرى بإختلاف الاطار القانوني الذي تعمل فيه المنظمة النقابية، وبإختلاف الايديولوجيات لمؤسسيها، وبما أن النقابات العمالية تعتبر منشآت تنظيمية متواجدة في المؤسسات الاقتصادية خاصة، كان لها الدور في مجال الاقتصادي والاجتماعي ومنه التأثير على السياسات الاقتصادية وكذا الاجتماعية وحتى النفسية، حيث تشكل تنظيمات المجتمع المدني وهي حلقة وصل بين أصحاب العمل والعمال، تجسد مطالب العمال على مستوى الادارة والسلطة، بالمساهمة في سن التشريعات والقوانين والسهر على تطبيقها.

أولا) الحركات النقابية والمجال السياسي:

تعتبر الحركة النقابية في أى بلد تعبير عن القضايا العمالية وأن تشغل نفسها بالقضايا النقابية البحتة دون التدخل في مجالات العمل السياسي حتى لا تعرض نفسها لمشكلات قد تؤثر على مسيرتها في تحقيق أهدافها نحو تحقيق مصالح الطبقة العاملة يري البعض الآخر أن نضال الطبقة العاملة التي تقودها الحركة النقابية يقتضي منها الدخول في العمل السياسي، باعتباره جزء لا يتجزأ من نضالها من أجل الدفاع عن حقوق العمال وهنا يتساءل البعض عن القدر الذي يمكن للحركة العمالية أن تساهم فيه عند الالتجاء إلي العمل السياسي.

ولقد ساهم الكثير من العلماء في ابراز دور النقابات والحركات العمالية في المجال السياسي في أروبا في مرحلة التصنيع الأولى(القرنين الثامن والتاسع عشر) فالكفاح السياسي ماهو الا تعبير عن نضال طبقي تقوده اتحادات عمالية وأحزاب للدفاع عن الطبقات الكادحة ضد الاستغلال بكافة أشكاله–كما سبق عرضه–

ومن جانب آخر فإن مؤسسات الدولة منها المصانع والتي تطبق فيها الاشتراكية كنظام ينادي بتوزيع عادل للثروات وبمشاركة كل الفئات الاجتماعية في السلطة وفي التسيير،" حيث أن النضال النقابي الذي يتحول في مرحلة معينة الى نضال سياسي ، لابد من بناء جبهة وطنية عريضة للنضال من أجل الديمقراطية التي تضم في صفوفها الأحزاب والمنظمات النقابية والحقوقية حتى يتم اشراك الجميع في هذه الجبهة على أساس خلق حوار ديمقراطي بين المنظمات".[1]

1) الفرق بين العمل النقابي والعمل السياسي:

لا يمكن الفصل بين ماتقوم به الاتحادات العمالية ذات طابع ايديولوجي وسياسي عن النشاط السياسي، حيث يمكن أن تقول أن الحركة النقابية لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن الحياة السياسية وذلك باعتبار الطبقة العمالية أوسع شريحة في المجتمع، وهي من المنظمات الأكثر مساهمة في بناء الاقتصاد الوطني، وتحقيق

[1])أحمد يوسف القرعي: **الحركة النقابية الافريقية في عالم متغير** ، الهيئة العامة للكتاب، مصر 2007، صص.105-106

التنمية التقدم ورفع المستوي المادي والاجتماعي للعمال من خلال تمثيلهم على مستوى السلطة، من خلال دور قياداتهم في العمل السياسي.

وكما جاءت به القوانين الدولية فإن العمل النقابي يبدأ من ضرورة إعطاء العمال التمثيل الشرعي داخل المنظمات الاقتصادية، ولهذا النشاط روابط تاريخية برهنت على مسار حركات عمالية في أروبا وتحقيقها لمراسيم قانونية لصالح الطبقة الشغيلة بنضالاتها السياسية، وتبين قدرة النقابة على المساومة الفعالة لخدمة مطالب عمالية وهذا تعبير على مدى قوة التنظيم النقابى.

ويختلف العمل النقابي عن العمل السياسي من حيث أن الأول يقتصر بالتركيز الدائم على الصلاحيات التنظيمية المتعلقة بالعمل وبمحيطه وبظروف العمال، أما الثاني فهو نشاط فكري وايديولوجي تتبناه النقابة للوصول الى السلطة، أو نضال أحزاب تسيطر على نقابات وتعمل على توجيهها لتنفيد سياساتها ويتجلى هيمنة السياسي على النقابي من خلال" حركة سياسية اجتماعية شاملة يحتد فيها الصراع بين الطبقات الاجتماعية ، وفيه تتجند الأحزاب الوطنية وخاصة حزب الطبقة العمالية لقيادة ذلك النضال وتوجيهه لتحقيق الأهداف المرحلية في تغيير ميزان القوى لصالح الشعب الكادح."[1]

و هذا ما يجسد الدور السياسي والنضالي الذي قدمته الحركة النقابية في الجزائر إبان الثورة التحريرية التي من خلاله ساهمت في الدفاع عن الشعب الجزائري وسيادته مع التضامن على مبدأ أساسي الاستقلال أولا وقبل كل هدف مطلبي يخص حقوق العمال الاقتصادية والمهنية.

ولقد تبين لنا من خلال مسار الحركة النقابية في العالم، ان هنالك مجالان متناقضان حول دور السياسي للنقابات، المجال الأول يبين إبعاد النقابات عن الدور السياسي، والحفاظ على المهام الاجتماعية والاقتصادية للعامل لمصداقيتها ولحريتها في ممارسة النشاط النقابي، من تحسين في الأجور والتأمين على العمل، وغيرها... والمجال الثاني لا يفصل العمل النقابي عن العمل السياسي، كمذهب سياسي يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية ومساندة الأفكار التحررية المدعمة للطبقات الكادحة، فالعمل السياسي هو جزء من العمل النقابي للدفاع عن حق العمال ، وهي حركة قاعدية عمالية في المجتمع على أن "بأن تلتزم في حركتها بالمباديء القومية ولا تترك المؤثرات الخارجية فرصة لتحويل اتجاهاتها سواء نحو اليمين أو اليسار ، فإن الالتزام بالمصلحة القومية وحدها هو الكفيل بأن يجنب الحركة النقابية الوقوع في مزالق كثيرة".[2]

2)الحقوق النقابية المهددة في نظر التقارير الأممية للنقابات:

النشاط السياسي للنقابات والنضال المتواصل للنقابيين يتطلب تلك الممارسة النقابية على شكل أطرا قانونية محددة وواضحة لمواجهة الاستغلال ولحماية العامل وصيانة الحقوق النقابية، وللبحث في واقع النشاط

([1]) عبيد أحمد: نضال العمال الجزائريين لتحقيق الاستقلال النقابي ، **مجلة المرشد**، العدد9 سبتمبر1988، الجزائر ،ص.36.
([2]) ضياء مجيد الموسوي: **سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة**،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر2007،ص.74.

النقابي، وكشف أهم المعوقات التي تحول دون ممارسة حقيقة للنقابية، نستدل ببعض الاحصائيات المؤكدة على هذا الوضع وعلى هذه المضايقات من خلال تقارير أممية للانظمة السياسية المعادية لحرية النقابات، والاحصائيات الواردة في تقارير سنة 2002 [1] تؤكد ذلك منها مايلي:

- **نقابيون تعرضوا للعنف** : 957 في أمريكا، 76 في أوروبا، 3 في الشرق الأوسط،459 في أفريقيا و 1436 في آسيا واستراليا.
- **نقابيون مسجونون:** آسيا واستراليا نحو 5863 نقابي، أفريقيا 365، في أوروبا 74، في الشرق الأوسط 2 وفي أمريكا 1741 عاملا.
- **نقابيون تعرضوا للاغتيال:** 186 في أمريكا، 2 في أوروبا، 7 في أفريقيا، وفي آسيا وفي استراليا 15 نقابيا...

إن هذا الوضع الخطير الذي آلت إليه بعض النقابات في العالم، إستدعى انتهاج استراتيجية عمل جادة من قبل النقابيين بالتفاوض والمساومة وأحيانا بالاحتجاج، لمواجهة كل التأثيرات الناجمة عن استغلال العمال أو التخفيف منها، بالرغم من وجود اتفاقيات دولية تدعو لحماية العامل وصيانة حقوقه، الا أن الممارسة النقابية لا تزال محفوفة بالمخاطر في العديد من الدول وتواجهها صعوبات عدة، ويمكن التأكد من حجم هذه المخاطر من خلال التطلع إلى التقارير السنوية الصادرة عن "الاتحاد الدولي للنقابات الحرة"، ففي عام 2000 سجل هذا الاتحاد خروقات للحقوق النقابية الأساسية في 113 بلدا، ففي عام 2000 تم اغتيال حوالي 210 من النقابيين، كما تعرض 2931 للضرب والتعذيب بينما صرف 19539 عاملا من أعمالهم، كما تم التصدي بالعنف والقوة لـ 362 إضرابا "[2].

وفي ظل القوانين المتعلقة بالعمل وبالحق النقابي ومهام المنظمة النقابية في الجزائر، فإن من أسسها حماية العمال على أن لا ترتبط ارتباطا هيكليا أوعضويا بأية جمعية ذات طابع سياسي، فعرف هذا التوجه النقابي "بالظاهرة التي أطلق عليها اسم تمهين النقابات، حيث تم حصر عمل النقابات في الهم المهني بعيدا عن المشاركة في الهم الوطني..."[3] أي فصل العمل النقابي عن المشاركة السياسية والتخصص في الظروف المهنية المتعلقة بالأجر بالتأمين في المحيط العمل المهني والفيزيقي، وعليه تكون مجالات المطلبية النقابية مهنية، عبر المساومة والتفاوض أو في حالة الفشل للطرق السلمية يلجأ الى استخدام الاضراب، ولا تقبل المطالب السياسية.

([1]) Rapport annuel des violations des droit syndicaux (2002), confédération international des syndicaux libre, Bruxelles.**www.itrus-csi.org**

([2]) آلان غريش: **أطلس العولمة**، ترجمة سمير عطية، مرجع سبق ذكره ، صص 74-75.

([3]) غالب فريحات: إشكالية المشاركة في الحياة السياسية ودور التربية في الوطن العربي، **مجلة الفكر العربي**، الإنماء العربي للعلوم الإنسانية العدد 95، بيروت 1999 ص 244.

ثانيا) دور الحركة النقابية في المجال الاقتصادي:

يكون للعمل النقابي أهمية بتوعية العمال بأهمية ودور النقابة في مؤسستهم وظروفها المادية والاقتصادية من خلال الندوات والملتقيات، وهي من أهم المسائل التي تعيد للعامل ثقته بالنقابة وحماية لمصالحه، وفي ظل التحول الاقتصادي الذي انتهجته أغلب المؤسسات الاقتصادية يدفع المشروع ومسيريه إلى تحقيق أقصى درجة من التعاون والتنسيق والوفاق بين المنظمة والنقابات مبنية على الثقة فيما بينهما.

1) العمل النقابي والتنمية الاقتصادية:

يكون العمل النقابي عبر التوعية العمالية عبر المناشير والاجتماعات للاطلاع على أحوال العمل ومحيطه، وهي جزءا من المشروع المدعم لتنفيذ برنامج النقابة ولتحقيق أهدافها، فقد أخذ الباحثون والنقابيون يقترحون مجموعة من الحلول لتقوية النضال النقابي والاهتمام بالمجال الاقتصادي أمام تنامي سلطة أرباب العمل والشركات المتعددة الجنسيات، حيث يرى النقابي Don Gallin [1] أن على النقابة أن :

- تقوم بإستعمال إستراتيجية متكيفة مع الظروف الآتية وتحسين هذه الإستراتيجية بنظرية الموقف في تسوية الخلافات.
- إتباع سياسة التحالف للدفاع عن حقوق الأفراد.
- توظيف العنصر النسوي في العمل النقابي (نسبة اليد العاملة النسوية في أوروبا سنة 1993 يتجاوز 42%).
- ترقية سلوك وثقافة أعضاء المنظمات النقابية بالتخلي عن الطرق الكلاسيكية في المجال التفاوضي.
- تكوين مطالب منطقية (مسألة الأجور، الاستقرار الوظيفي، ساعات العمل ...).
- اكتساب التجربة مع مختلف القطاعات المحلية والعالمية.

وقد عرفت المسيرة النقابية في العالم أسلوبا آخر من التوعية النقابية، ومنعطفا جديدا يتمثل في بعث نقابات اندماجية واتحادات عمالية عالمية، تجتمع وتعقد مؤتمراتها الدولية، لمناقشة معايير العمل والتنمية الاقتصادية وحقوق العمال لمواجهة قرارات منظمة التجارة العالمية، ولعقد اللقاءات، وكان الهدف إرساء نظام التجارة الدولي القائم على قوانين عادلة، واحترام معايير العمل طبقا لما ورد في ميثاق منظمة العمل الدولية.

وعلى هذا تبقى إشكالية القوة والفعالية النقابية، مرهون بمكانة المؤسسة اقتصاديا وماديا ومدى مساهمة هذه المنظمة من توعية عمالية لمواجهة الصعوبات الجديدة للعمل النقابي في ظل اقتصاد السوق، وتفعيل مكانة هذه المنظمة وفاعليها لحماية الطبقة العمالية، التي تحتاج الى مجالات للتوعية ونوع من الثقافة النقابية، والتي تتضمن الخصائص التالية[2]:

([1])Don Gallin(president du global institute -GLI-): article forum**:Entre conséquence et resistance**;domaine public www.domaine public,ch/articles.21 sep2001

([2]) محمد زين الدين: الأحزاب والنقابات وهيئات المجتمع المدني علاقات تقاطع ام تكامل؟ **الحوار المتمدن**، العدد 1905 بتاريخ 4 ماي 2007، الموقع الالكتروني: .**www.ahewar.org**

- **الصفة التمثيلية للنقابات:** التي تعني من جهة النسبة المئوية لعدد المنتسبين للنقابة من المجموع الكلي للأجزاء، والذين يحق لهم الانتساب لها، كما أنها تعني من جهة أخرى، عدد الأصوات المؤيدة للمترشحين الذين تقدمهم القيادة النقابية بالمقارنة مع الأصوات التي حصل عليها المرشحون الآخرون.
- **تعدد النقابات :** فالنقابات من حيث تعريفها تكون عديدة ويبقى من الضروري وجود تعددية في النقابات، مع أن التعددية قد تضعف الفعل النقابي.
- **الانضباط**[*] : وهي مسألة يجب أن يتقيد بها النقابيون أثناء نشوب الصراعات، فالانضباط الضعيف يمكن أن يفضي إلى شل عمل النقابات(أثناء موقف الإضراب).

2) العمل النقابي وثقافة العامل:

إن الثقافة العمل هي من أبرز اهتمامات الحركة النقابية في ظل التحديات الراهنة، فهي تعبير عن قضايا ومشكلات تنظيمية للعمل ومحيطه، وتجسيد للفعل المطلبي وللحاجات المادية والمعنوية لكافة العمال، وكذلك لإيجاد إطارات نقابية مؤهلة، تكون مستقلة في قراراتها، وقوية في سياساتها لتحقيق فعالية المؤسسة وهي أيضا الدور النقابي المساير للتنمية، فهي تسعى كهيكل نقابي وممثليين عن العمال الى بعث روح العمل الجماعي، واعتناق ثقافة العمل الجاد والتحدي للواقع في ظل هذه العولمة، والتي من أهم مبادئها [1]:

– التخلي عن ثقافة الدولة المانحة التي تقدم كل شيء بما في ذلك فرص العمل، والتخلي عن الاتجاه المطلبي القائم على لوائح مطالب تقدم الى الحكومة وتنتظر التنفيد.

– التفكير في طريقة لترسيخ ثقافة الاعتماد الفردي على النفس، بخلق فرص العمل والانتاج ومستوى المعيشة، والتخلى عن ثقافة انتظار الدولة أو المؤسسات لتفعيل ذلك.

– على السياسة الحكومية أن تساعد وتشجع المؤسسات على توليد الثروة وأن تعزز الظروف التي تقود الشركات الى الابداع والتجديد والابتكار، وخلق فرص العمل وخلق الحوافز التي ترسخ الثقافة التي تشجع العمال لأن يصبحوا أكثر إنجازا.

ولمواجهة كل السلبيات من تدهور لمعيشة العامل وتراجع في مكانته الاقتصادية، وتهديد لمنصب عمله وكل ما تخلفه هذه المنظومة الاقتصادية الجديدة على محيط العامل، وعلى معايير العمل داخل المؤسسة الصناعية، يتطلب تحديات كبرى، "فالتنمية المعاصرة تغيرت مبادئها وتتطلب ثقافة مغايرة عن سابقتها، فهي تسعى لترسيخ ثقافة الاعتماد الفردي على النفس ... وثقافة عمل تسهم في تقدم أوطاننا [2]

ولكون الثقافة العمالية تسعى لتطوير الانتاج وخلق الابداع والابتكار لدى الفئات العمالية، ضرورة وحتمية للتصدي للواقع الاقتصادي في المؤسسة الخاضعة لاقتصاد السوق والخصخصة، كان أصبح من الضروري أن

(*) **الانضباط:** هو ما يتقيد به النقابيون من سلوكات بشأن تنفيذ التعليمات والقرارات المتخذة أثناء الصراعات.

([1]) سمير إبراهيم حسن:**الثقافة والمجتمع**، دار الفكر آفاق ومعرفة متجددة،ط1،دمشق2007 ،ص.280.

([2]) **المرجع السابق**، صص.278-280

يعلم العامل بظروف عمله، وما يحدث بشأن محيط هذا العمل وبأهمية العمل النقابي. وتتلخص هذه الثقافة العمالية حسب "الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب "[1] في جوانب أساسية هي :

3) تبني إستراتيجية ثقافية شاملة للحركة العمالية لتلبية متطلبات المرحلة المستقبلية، والمتغيرات الدولية بما يساعد على تعميق الوعي بخطورة الآثار السلبية للعولمة، والتصدي لانعكاساتها.
4) التأكيد على الممارسة الديمقراطية للحركة النقابية ...
5) التأكيد على أهمية وحدة الحركة النقابية واستقلاليتها ...
6) دراسة أسباب العزوف عن الانخراط في النقابة، ونتائجه على العمل النقابي.

وأخيرا يتجلى دور النقابات في تحقيق مسار التنمية الاقتصادية ، بأن يتم تحقيق معدلات النمو الاقتصادي الذي يتوقف على فعالية الأداء العمالي ، وكلما كان التحسن في الانتاجية كلما تحسنت ظروفهم المادية والاجتماعية من رفع في اجور وعلاوات مثلا، وخاصة اذا كان الاقتصاد الحر يسعى الى التقليل من أعباء العمال في المؤسسة خاصة الاجتماعية، والذي ينعكس سلبا على العمال، ومع ضرورة وأهمية الدور الاقتصادي للنقابات في مرحلة الأزمات تبقى حقيقة تلك الأزمات الخطيرة التي تعيشها الطبقة العمالية من حالات التضخم والبطالة، في العالم وخاصة في الدول النامية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، " مما يلقي على العمال ونقاباتهم عبئا أكبر ويجعل مهمتهم في الدفاع عن مصالح العمال أكثر صعوبة".[2]

ثالثا) الحركة النقابية والدور الاجتماعي:

إن دور الحركة النقابية في المجال الاجتماعي لا يقتصر على مجرد تقديم التنظيمات النقابية للمساعدات الاجتماعية لأعضائها في حالات الازمات أو الكوارث وفي المناسبات المختلفة، ولكن الأمر يختلف عن ذلك بكثير ذلك أن النقابات باعتبارها إحدى أهم منظمات المجتمع المدني، لها الدور الأساسي في قيادة العمال لتطوير المجتمع، فهي الشريحة المهيمنة على الأغلبية وباستطاعتها أن يكون لها دور مؤثر في القضايا الاجتماعية الملحة وأهمها المشكلات المتعلقة بمحو الأمية وبتنظيم الأسرة.

ويتجلى دور النقابات في أغلب الأحوال في مايلي: [3]

- مواجهة الآثار السلبية للتحولات الاقتصادية بإعادة تنظيم أساليب عمل النقابات بالشكل الذي مع أبعاد هذه الآثار السلبية وعمقها.
- العمل على تحسين الأجور وحماية حقوق العمال ومكاسبهم، والحد من تدني مستوى معيشة للعمال جراء ارتفاع الأسعار والعمل على زيادة الأجور بما يتناسب وهذه الوضعية.

([1]) الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، مقال بعنوان: التوجهات المستقبلية في مجال الثقافة العمالية (تصورات في المؤتمر الثاني عشر لنقابات العمال العرب2006) على الموقع الالكتروني: www.isatu56.org
([2]) ضياء مجيد الموسوي: **مرجع سبق ذكره**،ص80
([3]) محمد ظريف : **الحقل السياسي المغربي**، منشورات علم اجتماع السياسي، مطبعة النجاح ، الدار البيضاءالمغرب، 2002 صص.32-33

- تطوير الحوار الثلاثي(حكومة ، أرباب عمل، عمال) في ظل اتساع مع إقتصاد السوق.
- التركيز على أهمية التدريب والتأهيل ورفع مستوى اليد العاملة وكفاءتها.
- توسيع الخدمات الاجتماعية من تحسين الرعاية الصحية والنقل والتعليم...
- تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي...واستثمار أموال التأمينات الاجتماعية بما ينعكس ايجابيا على العمالة.
- الاستفادة من تجارب النقابات العمالية العالمية من خلال الملتقيات والندوات والاعلام.
- تطوير المنتوج الوطني أمام المنافسة العالمية واقتصاد السوق.

وأمام الآثار السلبية للاقتصاد الحر على الظروف الاجتماعية للعمال ، فإن " النقابات تعد المحركة التي تدفع الى القيام بالتحسينات في الأجور ، ومزايا العمل ، بينما الادارة تتصرف كرد فعل للمبادرات الصادرة عن النقابات العمالية بشأن ضرورة تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية."[1]

- **خلاصة عامة:**

لقد كان للبعد الاقتصادي والسياسي وايضا الفكري دور في ظهور النقابات التي تعد مصدر لحماية العامل بطرق قانونية وهي شكل من التضامن والتماسك العمالي وقوة ضغط على ارباب العمل. وبتأزم الصراع الصناعي، فإنه من الأجدر التأكيد على أهمية النضال العمالي ودور النقابة في المؤسسة، وبتحديد الاستراتيجية التي تشكل الهدف العام للنقابة من خلال ممثلي العمال، وممارستها لآليات العمل النقابي بصفتها حقا عماليا مشروعا، للحد من الاستغلال الطبقي، خاصة وأن العامل قد أخذ كافة الحريات في الانتماء وفي التعبير عن حقوقه، كما يضمن له القانون الحق في ممارسة الإضراب.

كما أن تطور في وسائل الإنتاج وفي النظم الاجتماعية لتأكيد على ذلك التباعد والتمايز الطبقي بين الأفراد ، أن لسيرورة الحركة العمالية نجاح لتطبيق التشريعات المتعلقة بالحماية الاجتماعية داخل محيط العمل، ودور في تطوير الوعي الطبقي لمصالح العمال، ومن الدور السياسي والاقتصادي ثم الدور الاجتماعي لوظيفة النقابة، كان التوجه الى الاهتمام بالمشاركة العمالية في التسيير وفي اتخاذ القرار، ومنه العمل على التحسين من نوعية الخدمات الاجتماعية للعامل ولأسرته.

([1])طلعت ابراهيم لطفي: **الخدمة الاجتماعية العمالية** ، دار غريب للطباعة والنشر، مصر، 2008،صص291-292

المحـــور الرابع

الاتجاهات النظرية حول الحركة العمالية والنقابية

- تمهيـد

أولا) الاتجاه الاصلاحي:

1)نظرية سليج برلمان

2)نظرية فرانك تانباوم.

3)نظرية سيدني وبياتريس واب

ثانيا) الاتجاه الثوري:

1) نظرية إنجلز وكارل ماركس

2)نظرية روزا لوكسمبورغ

ثالثا) الاتجاه السياسي:

1)آلان توران

2)روبرت ميشلز

3)هارولد لاسكي

رابعا) اتجاه نسق العلاقات الصناعية(جون دانلوب)

- خلاصة عامة

- تمهيد:

لقد تنوعت النظريات المفسرة للحركة العمالية والنقابية نشأتها ومسارها، فكانت مختلفة في المناهج ومتباينة في التحليل السوسيولوجي، الأمر الذي يتطلب منا عرض أهم النظريات التي عالجت فكرة الحركة النقابية من حيث النشأة والتطور، وتفسيرها لأهداف النقابة ودورها في التنظيم، وطبيعة ايديولوجية النقابات، ولتعدد المقاربات السوسيولوجية في هذا حقل علاقات العمل، واختلافها بين التحليل البنائي والوظيفي، والتحليل الماركسي والثوري، وآخر يهتم بالاصلاحي والسياسي، نستعرض في الجزء الموالي البعض من هذه النظريات في شكل اتجاهات نظرية تتناول تحليلا لدور الحركة النقابية، ويكون على النحو التالي:

أولا) الاتجاه الإصلاحي:

هو اتجاه يسعى الى البحث عن نشأة النقابات وعن أهدافها الاجتماعية بعد الثورة الصناعية، لما لها من أهداف مطلبية مقاومة لاستغلال الطبقة البورجوازية، وهي في نظر أصحاب هذا الاتجاه ردة فعل لتعديل موازين القوة لصالح العمال، ومن رواده ما يلي:

أ) نظرية سليج برلمانSelig Perlmans[1]:

لقد حدد هذا العالم** مرحلة تشكيل العمال للنقابات، بكشفه عن القواعد التي تحكم سلوكاتهم في العمل، وكانت بحوثه تتناول بالدراسة خلفية المنظمة النقابية لعمال الطباعة في الولايات المتحدة، والتي تعود نشأتها إلى سنة 1851 حيث استخلص دور التضامن ونوع العلاقات التي تجمع العمال بإنتمائهم إلى المصنع الواحد تجمعهم مصالح واحدة، وهدفها صيانة أمورهم كنظام التقاعد ومنع الفصل وتحديد ساعات العمل.

كما حاول "برلمان" الكشف عن الأسباب التي ساعدت على تشكيل النقابات العمالية، وحدد سمات الحركة النقابية الناجحة التي- حسب رأيه - تنبثق من واقع العمل العضوي وحاجياته. حيث أن ما قدمه "برلمان "[2] من أفكار بشأن القواعد التي تحكم المنظمات النقابية، تحدد الوعي العمالي ومسألة الندرة[*] ويبين أن هذه الأخيرة كشرط ودافع أساسي لتشكيل النقابات لحماية فرص العمل، ويرى أيضا "بارلمان"ان النشاط النقابي قد أخذ أبعادا ايديولوجية تعكس وعي العمال فسماه "الوعي بالندرة في سوق العمل" Conscionness of society[3] ويقسم الوعي العمالي هذا الى جانبين، أحدهما داخلي ذو طبيعة ذاتية والآخر خارجي ذو طبيعة موضوعية، ويقصد بالأول ما يقدم من فرص عمل بشعور العامل بأنه لا يستطيع أن يستغل فرص اقتصادية أخرى خارج ميدان العمل، أما الثاني فهو وعي واقعي بحيث يبين الاقتصاد الليبرالي ندرة حقيقية في سوق العمل، وتعرض العمال للبطالة بسبب التنافسية فيما بين الحجم الكبير من البطالين، مما ينعكس على وضعية العامل اجتماعيا ، فكان

([1])السيد حنفي عوض: **مرجع سبق ذكره** ،صص 169- 172.

**) ولد "بيرلمان" في بولونيا سنة 1888 وتوفي 1959 عالج التطور التاريخي في الحركة العمالية والنقابية وايضا التاريخ الجديد للعمل .

([2])**المرجع السابق** ، ص. 171 ، مأخوذ عن : **S.Perlmans, A theory of labor mouvement**, Augustus M.Kelly , New York 1970, pp 262 -318

([*]) **الندرة:** تتعلق بعدم استفادة العامل من الفرص الاقتصادية العديدة في المجتمع، ويعني ذلك أن عدد الفرص الاقتصادية المتاحة له قليلة ومحدودة ، أي هي نادرة ، فندرة فرص العمل تؤدي الى المنافسة بين الراغبين في التملك لفرص العمل.

([3]) عبد الباسط محمد حسن: **علم اجتماع صناعي**، مكتبة غريب، القاهرة ، ط3، 1982، ص208.

انتماؤه الى تنظيم نقابي حل لهذه الوضعية، ولعل هو الدافع الحقيقي لتكوين نقابات، اضافة الى انها منظمة تشبع رغبات العمال في التنظيم ولتحقيق الرقابة في العمل.

لقد اسهم "بيرلمان" في تحديد العلاقة بين النظام الصناعي ومجتمع الرأسمالية والمنافسة الشرسة فيما بين العمال للحصول على منصب عمل، وبين نشأة النقابات وهذا امر قد اكده كارل ماركس في مرحلة سابقة، مع ان الدور الهام للنقابات كان داخل المصنع ومن خلال نشاط العمال في الصناعة ومقاومتهم للاجور المنخفضة ولساعات العمل فهي ردة فعل اتجاه استغلال للعمال من طرف الرأسماليين.

ب) نظرية فرانك تاننباوم Frank Tannenbaum:

ترى نظرية فرانك تاننباوم ** أن نشأة النقابة يعود أساسا إلى " نفور العمال من مجتمعهم الصناعي والعمل فيه هو الأساس الذي يناضلون من أجله، ليعيدوا الحياة لمجتمعهم القديم الذي كان يشبعهم بالمكانة والأمن الاجتماعي "[1].

ويقصد هنا ذلك التطور الحاصل في العلاقات الصناعية، من تقسيم للعمل وتعقده في ظل التطور التكنولوجي ، وظهور المصنع الكبير الذي كان سببا في هجرة الفلاحين من مجتمعاتهم المحلية وجعلهم أقل مكانة وأكثر استغلالا من حيث ساعات العمل الطويلة والأجور القليلة وعدم الأمن الاقتصادي...

وحسب رأيه فالنقابة العمالية نشأت من خلفية ظرفية تميزها الحاجة الاجتماعية والنفسية للعمال، والتطور الاقتصادي الهائل وما صاحبه من أهداف مادية نفعية للكسب والربحية، وفي المقابل كان استغلال العامل، الذي أصبح مجرد أداة لتحقيق الإنتاج، وبذلك أفقده الجانب المعنوي والراحة النفسية، وحسب رأي " تاننباوم" أن النقابة تسعى دائما إلى الهدف الاجتماعي والسيكولوجي، وتهدف بذلك الى إعادة شعور العامل بانتمائه الاجتماعي، وتعيد اليه دوره " كما تجعل للحياة معنى آخر باشتراك العمال في نسق واحد من القيم" [2].

إن تفسيرا كهذا، هو تصور يحدد فكرة نشأة النقابة حول أهداف الحركة العمالية، على أنها جاءت بسبب الانعكاسات السلبية التي خلفتها الثورة الصناعية، وجعلت فيها شعور العمال بالاغتراب، والابتعاد عن الاندماج الاجتماعي لمحيط العمل وعن علاقات الصداقة بين العمال، لكن مع تطور العلاقات السوسيو مهنية في العمل تجاوز العامل هذه الظروف ليندمج في علاقات اجتماعية حددت اهميتها المدرسة السلوكية ومن ذلك بحوث " التون مايو" وتجارب "هاوثورن".

**) ولد سنة 1893 في استراليا وهاجر الى الو.م.أ أين توفي سنة 1969 ،مؤرخ وعالم اجتماع ناضل في العديد من المنظمات منها "عمال الصناعة في العالم" قاد حركات نقابية، سجن بسبب نشاطه له العديد من المؤلفات منها:الاجرام والاتحادات 1938، النضال من أجل السلم والخبز1950.

([1]) السيد حنفي عوض، **مرجع سبق ذكره**، ص 173.

([2]) **المرجع السابق** ، مأخوذ عن :F.TannenBaum **philosophie du syndicalisme:** knopf,newyork,1951, pp 334- 336..

ج) نظرية سيدني وباتريس واب Sidney and Beatrice Webb:

إن الهدف الأساسي للنقابة حسب آراء هذين العالمين"سيدني وبياتريس ويب"** هو أن العمال تضامنوا بسبب ضعفهم أمام سلطة صاحب العمل، فالنقابة جاءت لتعديل ميزان القوى لصالح العمال وللتخفيف من سلبيات العمل والحد من تنافس العمال على مناصب عملهم وتوجيه شروط الاستخدام لمصلحة كل العمال[1].

ولهذا تشكلت النقابات لتهتم بالظروف الاقتصادية وبمحيط العمل محاولة " لوضع قواعد عامة للتحكم في الأجور وعدد ساعات العمل وتنفيذ الأمن الصناعي...وتنسيق لظروف العمالة ، وذلك عن طريق تحديد عددهم في مجالات العمل المختلفة و تحديد من له حق الاشتراك في نقابة ..."[2].

ويقصد بالإشتراك في النقابة الأسلوب الذي يحصل العامل من خلاله على تأمين على الأجر أثناء الإضراب، وفي أوقات البطالة، وكيفية اجراء المساومة الجماعية، كما يؤكد كل منهما " أن هناك عاملا آخر لنشأة النقابة هو ضعف العامل أمام قرارات صاحب العمل، ولهذا يؤكدان على أن النقابة تقوم بالوظائف التالية[3]:

– المفاوضة الجماعية بين النقابة وأصحاب العمل من أجل تنظيم شروط الاستخدام.

– العمل على تدخل الحكومة لتنظيم ميدان العمل بواسطة التشريعات ووضع قواعد عامة منظمة من أجل تحقيق التوازن بين الأطراف المختلفة لهذا الميدان.

– التأمين المتبادل لضمان الأجر في حالة البطالة والاضراب ولمحاولة الضغط الاقتصادي الذي يتعرض له العامل في هذه الحالات .

فمن خلال هذه المسائل التنظيمية لدور ووظيفة النقابة تكون مهمتها اصلاحية، حيث تسعى النقابة للعمل مع الطرف الاداري الى تحسين العمل والمشاركة في التسيير، والتعاون لأجل التنمية الاقتصادية ونبذ الصراع، ولكن أغلب الدراسات تجسد العلاقة المتأزمة بين الطرف الرأسمالي والعمالي كسبب لنشأة النقابات.

ثانيا) الاتجاه الثــوري:

على عكس الاتجاه الإصلاحي فإن هذا الاتجاه لا يحافظ على الأوضاع السائدة وإنما يدعو إلى التغيير الجذري للمجتمع ومحاربة النظام الرأسمالي، ويدعو إلى تمكين الطبقة العمالية من مراكز السلطة، للتحقق العدالة الاجتماعية، كون هذه الطبقة هي الأوسع حجما في المجتمع، ويسعى هذا الاتجاه الى تغيير المجتمع والنظام السياسي بمكوناته الأساسية المتعلقة بالملكية لوسائل الانتاج لتعمم على جميع افراد المجتمع بواسطة ملكية الدولة، وتمثل أفكار كل من "إنجلز" و"ماركس" محتوى هذا الاتجاه الثائر على مساوئ الرأسمالية، نحاول تلخيصها في ما يلي:

**) ولد سيدني ويب في لندن سنة 1859 وتوفي1947 مناضل اشتراكي انجليزي أسس مدرسة الاقتصاد في لندن تقلد منصب نائب البرلمان سنة1922 من مؤلفاه تاريخ النقابات 1894، أما زوجته سيدني ويب التي حملت نفس افكار سيدني قد نشطت سياسيا ، وعضوة في حزب العمال .

(1) عبد الباسط محمد الحسن ، **مرجع سبق ذكره**، صص213/212

(2) سيد حنفي عوض، مرجع سبق ذكره، ص 177.

(3) **المرجع السابق**، ص.178

أ) **نظرية "انجلز" وكارل ماركس "Karl Marx et Engels" :**

ترى أن الدور الفعال للعمل النقابي هو التغيير الجدري لملكية وسائل الانتاج لصالح الدولة، وبين كل منهما أن الكفاح الاقتصادي بين الرأسمالية والنقابات هو الحصول على أجر يقارب قيمة العمل هذا من جهة، كما أن للنقابة دور في ايقاف واستمرارية الانخفاض في الأجور أثناء الأزمات من جهة أخرى.

ويبين ماركس فعالية ودور النقابة والذي يجب أن يرقى الى الدور السياسي والنضال الاقتصادي للقضاء على استغلال الرأسمالية، وهو صراع "المادية التاريخية"، ويقول ماركس وانجلز:" لاشك أن للنقابات والإضرابات التي تقوم بها لها أهمية أساسية كونها المحاولة الأولى التي قام بها العمال لإزاحة **المزاحمة**[1]، وهي في الواقع تستلزم الوعي بأن سيطرة البورجوازية ترتكز بالضرورة على تزاحم العمال، وإذا كانت النقابات بمثل هذا الخطر على النظام الاجتماعي القائم، فذاك على وجه الدقة تحارب المزاحمة" [(2)]. ويقصد بالمزاحمة بين العمال هو ذلك الصراع القائم فيما بين العمال حول العمل المنخفض الأجر، والعمل ذا الأجر المرتفع، وهي سلاح في يد البورجوازية ضد الطبقة العمالية (ما سماها ماركس بطبقة البروليتاريا) ولإزالة هذه المزاحمة قام العمال بتكوين الرابطات، وتكوين ما يعرف بالنقابات لتفعيل الجانب الاقتصادي وتثبيت أجور العمال وتخفيض ساعات العمل.

ان التحليل الماركسي لدور النقابة هو محور واسع ضمن العرض العام لنظرية القيمة المضاعفة، والصراع الطبقي بين البورجوازية والبروليتاريا، ولا يمكن الفصل بين هذه التحولات التاريخية لنظام الرأسمالية ونشأة النقابات في الفكر الماركسي، وبالتحديد في" قيمة العمل" التي ركز عليها، حيث قدم تعريفا شاملا لقيمة العمل في الاقتصاد السياسي. كما يرى ماركس أن للنقابات بعد سياسي وإيديولوجي، بحيث يكون لها الدور القيادي في تحقيق الثورة ضد الرأسمالية، و هي التي تعمل على التغيير الجذري للنظام الاجتماعي بتطبيقها نظام الاشتراكية. فالنقابات تعمل على " تدعيم الوعي الثوري لدى العمال والوصول بهم إلى الثورة الكبرى...والعمل الاقتصادي للنقابة لا يعتبر عائقا للثورة، ولكنه يأخذ شكلا عاما، ويكافح في سبيله بصورة جماعية وبصفة متواصلة، يمكن أن يكون جسرا صلبا للعمل السياسي"[(3)].

وهنا يتداخل الاتجاه الثوري النقابي مع الاتجاه السياسي والذي سيعرض لاحقا، فقد أكد ماركس أن التاريخ من صنع الانسان، كما بين التطور التاريخي نضال وصراع طبقات، وفي ظل الرأسمالية الطبقة المالكة لوسائل الانتاج لها دور في تسيير وقيادة العمل، بينما الطبقة العمالية المحرومة من وسائل الانتاج تخضع لأوامرها، وحسب ماركس البرهان على ذلك الصراع والتطور التاريخي لعلاقات الانتاج "أن وجود الطبقات لا يقترن الا بمراحل تاريخية معينة في تطور الانتاج، وأن الصراع الطبقي يقتضي بالضرورة الى ديكتاتورية البروليتاريا، وأن الديكتاتورية نفسها لا تعني سوى الانتقال الى القضاء على كل الطبقات والى مجتمع خالي من الطبقات"[(4)] .

([1]) **المزاحمة**: تعني تزاحم العمال وتنافسهم الشديد على فرص العمل .

([2]) ماركس وانجلز : **" الطبقة الكادحة في انجلترا 1848"- الحركة النقابية** - ، ترجمة : طلال الحسني ، صونيا الخوري طعمة، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط1، بيروت 1975، ص 25.

([3]) جمال النبأ : **أزمة النقابة**، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة 1981، ص 90.

([4]) خضر زكريا : **نظريات سوسيولوجية** ، دار الأهالي،سوريا،ط.1، 1998،ص.106.

وما يحدد الجانب السياسي في التحليل الماركسي هنا، مسألة الوعي الطبقي وتشكل الايديولوجية في ضوء علاقات الانتاج هذه، ويتحدد الصراع السياسي الذي يقتضي تحقيق الطبقة العمالية مصالحها بالقضاء على الرأسمالية وصولا الى السلطة وكأخر مطاف تحقيق ديكتاتورية البروليتاريا –على تعبير ماركس–

ب) نظرية روزا لوكسمبورغ Rosa Luksonbourg:

ترى نظرية روزا لوكسمبورغ بالاعتماد على خلفية الصراع الطبقي والثورة الشيوعية في روسيا سنة 1917 التي استطاعت تغيير نظام الحكم لصالح عمال السوفيات، في ظل النظام البلشفي بزعامة " لينين" وفي عرضها البحثي حول العمل النقابي تجد أنه لا تفرق بين العمل النقابي وآلياته من إضراب، وبين العمل السياسي كلاهما له هدف واحد، و ذلك استنادا للثورة الروسية[1] بتقلد العمال في ظل نجاح النظام الشيوعي لزمام الحكم، وهي تعالج دور النقابة السياسي كوسيلة ضرورية في يد العمال للوصول إلى تحقيق مطالبهم، وبالتالي تكون مجالا فعالا لغايات أكبر تخص العمل السياسي ولا يتوقف عند الجانب المهني والاجتماعي. وتنتقد العمل النقابي الذي ينحصر في المجال المطلبي المحدود المتعلق بالأجور أو المنح وظروف العمل وغيرها...والذي لا يخدم الأبعاد السياسية للعمال ولا يسعى إلى تحقيق الأهداف الكبرى المتمثلة في بناء نظام الاشتراكية، وتبين "روزا" في هذا الاتجاه الثوري، أن العمل السياسي للنقابة يعد جزء من الرأسمالية، ما لم يعتمد على وعي طبقي يمهد للعمل الثوري الذي تقوده نحو تحقيق العدالة الاجتماعية على مستوى القمة أي وصولا الى السلطة وتعميم ملكية وسائل الانتاج.

ج) نظرية "رالف داهرندروف R.Dahrendorf:

لقد ساهم العالم" رالف داهرندروف" بتحليل لوقع الطبقة الاجتماعية من خلال كتابه" الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي" امتداد للفكر الماركسي الثوري، لكنه رأى أن التحليل الماركسي يحتاج الى تعديل عندما ينتعلق الأمر بالمجتمع الرأسمالي الحديث، هذا الأخير الذي شهد تغير في علاقاته الطبقية، وتقدم في وسائله الانتاجية وتطورت من خلال ذلك القوى العمالية(مهرة وغير مهرة) بالاضافة الى نمو الطبقة الوسطى، كلها مظاهر تشكل مجتمع ما بعد الصناعة، بانفصال الملكية عن الادارة، وتتعدد الطبقات، حيث يرى أن التشكيلات الاجتماعية تتفرغ الى طبقات لها خصائصها من حيث التغير الآلي ، والصراع القائم داخلها، والطبقة هي تصنيف اجتماعي غير وراثي، وعملية التطور هذه التي آلت اليها أروبا خاصة في المجتمع الصناعي الحديث، قد أدت الى سلسلة من التغيرات في خصائص الطبقة العاملة وفي ايديولوجيتها وأهدافها، وأيضا في مستوى وعيها، حيث كان لهذا التطور انعكاسات ايجابية على الطبقة العمالية، بتشكيل نقابات عمالية لها اهداف سياسية وأحزاب اجتماعية تخدم لخدمة المصالح العمالية، كما يرى أن " الأنظمة الطبقية قد تعددت وتجزأت لكن لم تفقد خاصيتها الوجودية المرتبطة بالقوة"[2] وهنا يقصد بالقوة في ادارة المصنع أو المؤسسة الانتاجية وعلاقة ذلك برأس المال.

([1]) **المرجع السابق** ، صص 105.

([2]) محمد عبد الكريم الحوراني: **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2007،ص.96

لقد وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية تعلقت بغموض في المفاهيم ، وأنها لم تفسر المستوى الفردي للتمايز الطبقي وعدم تحديدها لأطراف الصراع إن كانوا أفراد أو جماعات، أو تنظيمات أو مجتمعات. كما أن الدور الهام للنقابات حدد في المجال السياسي والمتمثل في تغيير السلطة لصالح الطبقة الكادحة.

ثالثا) الاتجـــاه السيـاسي:

اعتبر هذا الاتجاه النقابات وسيلة فعالة لتمثيل حقوق العمال سياسيا، بإعتبارها أوسع شريحة في المجتمع حتى تستطيع أن تناضل على مستوى السلطة، والمشاركة في البرلمان وفي باقي التنظيمات الجماهيرية لحماية مصالحها ولسن قوانين ومراسيم لصالح العمال، ومن بين أهم أنصار هذا الاتجاه ما يلي:

أ) نظرية آلان توران "A.Touaine" :

يرى بأن الحركة العمالية لا تتوقف عند الجانب الاجتمـاعي بل تصل إلى الغاية السياسية في المجتمعـات الصناعية، فالنقابات هي أنساق فرعية إلى جانب نسق الأحزاب السياسية والسلطة السياسية من النسق الكلي تسعى من خلال مصالح متشابكة الى بناء علاقة فيما بينها، بحيث تختلف أشكال هذه العلاقة بالنسبة للنقابات باختلاف الخصوصيات المرتبطة بإيديولوجية النقابة وبمكوناتها البشرية. وإن دور النقابة في نظر "توران"[1] لم تكتفي بما هو عمالي وإنما تعداه ليصل الى كل ما هو سياسي، فهي نسق يجمع العمال كفاعلين اجتماعيين لهم ايديولوجيات مختلفة، منها الثورية المحاربة للنظام الرأسمالي، والتي تحدد مستوى الوعي الطبقي، والتي تدخل في صراع مع المالكين لوسائل الانتاج. ويرى في مسألة الوعي العمالي أنه الارادة العمالية في التعبير لمقاومة الاغتراب، لكن الوعي العمالي يوجد بأشكال متباينة، فالوعي الطبقي للعمال الحرفيين ليس هو نفس الوعي عند طبقة عاملة مهنية، ويؤكد أن الجانب الثقافي والمستوى التأهيلي للعامل يزيد من وعيه بشكل أكثر أهمية ووضوح عبر الوسائل الاعلامية كالمناشير والندوات المؤطرة من خلال قادة ممثلة عن العمال، وعن طريق التكوين والانخراط في جمعيات وفي تنظيمات عمالية ، ويبين توران أنه ومنذ نهاية القرن التاسع عشر، أن الحركة العمالية تكون ملحقة بالعمل السياسي وبالأحزاب الاشتراكية ، أو الاشتراكية الديمقراطية أو العمالية أو الشيوعية ، لكن هذا الانتصار للعمل السياسي ليس الا حيلة من حيل الترشيد لفرض منطقه على الحركة العمالية ولاختزالها الى مجرد " حركة جماهير" يقودها حزب يتحول بسهولة الى سلطة ديكتاتورية [2].

ويرى "آلان توران" هنا أن الوعي الطبقي كفعل وكشعور ارادي يحس به كل عامل ويوجد بطريقة غير منظمة، لأنه لايمكن امتلاك في هذه الظروف أي مرجعية للتسيير ولادارة المجتمع الصناعي...ويعتبر الوعي العمالي ردة فعل يمكن ملاحظتها بسرعة أنها وسيلة للتحليل غير وصفية...كما أن زيادة مستوى التكوين المهني والعام للعامل يؤدي به الوقوف على مشاكل عديدة عند الدفاع عن المصالح العمالية...وبالتالي يزداد مستوى الوعي الطبقي".[3]

([1])Alain Touraine ,Michel Wicviorka,Francois Dubet **: le mouvement ouvrier** , op.cit p.35

([2]) آلان توران **: نقد الحداثة**، مرجع سبق ذكره صص.310-311

([3]) Alain Touraine ,**La Conscience ouvriere** , ed.de seuil, paris 1979,p.310

ويتحدد الوعي العمالي من خلال شروط أساسية منها: أن تسيطر على الطبقة العمالية... شعور بإنتماء لأدنى درجات السلم الاجتماعي، والتعويض يتجلى بالشعور بالتضامن العمالي...والعمل الجماعي للعمال يكون عن طريق التنظيم، وتثبيت قوتها وكرامتها بتطوير المنظمات العمالية...المتجلية في النقابة والحزب.[1]

وبالتالي يشكل الوعي الطبقي عنصرا أساسيا ضمن مسار النضال العمالي والعمل النقابي حيث لا يمكن تجاهل دور النقابة في تحقيق الوعي العمالي بالمصالح التي يسعون أليها، مما يحقق تماسكهم وصولا الى تحقيق ذواتهم –حسب رأي توران–

ب) نظرية روبرت ميتشلز ** " Robert Mitchels " [2] :

هذه النظرية التي أطلق عليها إسم" القانون الحديدي" يرى "روبرت ميتشلز" افتراض تكوين قلة ممتازة تلازم كل أشكال التنظيم الاجتماعي، وذلك لاستحالة ممارسة السلطة على المستوى الكلي للمجتمع. كما يرى بأن النقابية هي حركة عمالية تسعى في نطاق الديمقراطية إلى أهداف سياسية، ولكن بعد أن يقوم العمال بإنتخاب قادتهم وممثليهم يصلون إلى مناصب قيادية يتحولون إلى خدمة مصالحهم للبقاء في المنصب، حتى أنهم يعمدون الى تحقيق نفوذ مادي بتشبيههم بالطبقة البورجوازية، ومن هنا يبتعدون عن العمل النقابي وتزيد القطيعة بينهم وبين القاعدة العمالية ومن جانب آخر تسعى الإدارة والدولة الى كسب القائد النقابي وتدعيم مركزه حتى يبتعد عن خدمة الطلب العمالي. ويستدل " ميتشلز " في هذا التحليل الواقعي من خلال دراسة قام بها على إحدى النقابات في ايطاليا، ويعتبر أن لامبالاة العمال يعزز أكثر الرقابة الأوليجاركية للقادة ، وتصبح من مصلحتهم بقاء الطبقة العمالية من أجل انتخابهم.

ج) نظرية هارولد لاسكي" Harold Lasky" [3] :

يحلل " هارولد لاسكي"*** في كتابه "النقابات العمالية في المجتمع الحديث" أن النقابة تنظيم عمالي في المجتمعات الرأسمالية وحتى الاشتراكية، كتنظيم قائم على خلفية سلطة الدولة بحيث لا تضع قرارات خاصة وإنما تقوم بتطبيق ما يضعه المشرع والدولة في عملها داخل المنظمة الاقتصادية، بحيث أي تحدي لهذه القرارات أو لهذه المبادئ هو بمثابة تحدي للسلطة، ويبين دور النقابة في تخطي هذه المرحلة بالوصول إلى العمل السياسي حيث يستطيع من خلال ذلك الضغط على السلطة لتحقيق المطالب العمالية وكسب ثقتهم، وللوصول إلى هذه الخطوة يحدد " لاسكي" مسألة الديمقراطية في بناء النقابات وانتخاب أعضائها وتمكين كل الفئات القاعدية من طرح آرائها في المجال الاقتصادي والاجتماعي الذي يخدم كل الأطراف.

وما يلاحظ في نظرية " لاسكي" تأكيده على أهمية التدريب العمالي والرفع من مستوى الوعي للعمال حتى يتمكنوا من مواجهة رجال الأعمال أثناء المفاوضات، وأيضا يقترح مشاركة النقابات في التخطيط والتنمية

([1]) بيار لاروك: **الطبقات الاجتماعية**، ترجمة جوزيف عبودكية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1973،ص.57-58-59

**) عالم اجتماع ولد في ايطاليا سنة 1867 وتوفي 1936 درس في جامعة السربون بفرنسا ناضل في الحزب الشيوعي من مؤلفاته الأحزاب السياسية .

([2]) السيد حنفي عوض ، **علم اجتماع الصناعي** ، مكتبة وهبة ، القاهرة ،1992، صص184-187

([3])هارولد لاسكي : **نقابات العمال في المجتمع الحديث**، ترجمة أحمد رضوان عز الدين مطبعة الدار المصرية ، القاهرة 1957، ص 52 .

***) ولد سنة 1893 ببريطانيا وتوفي 1950 مفكر سياسي انجليزي كان رئيس العمالي البريطاني بين 1946/1945 من مؤلفاته الشيوعية 1927 كارل ماركس1921 الدولة بين النظري والتطبيقي 1935.

الصناعية والاستفادة من المجالات العلمية، وتوفير الديمقراطية الصناعية من خلال الديمقراطية داخل النقابات وأكد على أهمية النقابة في رفع الانتاج كخطوة للرفع من المستوى المعيشي للعمال كافة.

رابعا) الاتجاه نسق العلاقات الصناعية:

يعتبر هذا الاتجاه أوسع نطاق عند تحليل التنظيمات الصناعية وفعاليتها، ويبرز العلاقة بين ثلاث متغيرات أساسية لهذا الواقع وهي : الدولة ، النقابات العمالية والمستخدمين.

وتظهر هذه المقاربة في أعمال الباحث **دانلوب جون** " **Dunlop John**" حيث تناول موضوع النقابات العمالية ومحيط المصنع الخارجي (المحيط العام الاجتماعي) الذي يمثل المحور المركزي بالنسبة "لدانلوب" وإن وظيفة منظومة علاقات العمل في صياغة القواعد في مكان العمل، ووظيفة النقابة تكون في رفع الأجر إلى أقصى حد ممكن. وتعد هذه المقاربة النظرية من التحليلات البنائية الوظيفية في مجال علاقات العمل، وفي هذا المضمون، يحلل "دانلوب" طبيعة الدور النقابي بكونه نسقا منفصلا عن الاقتصاد وأن "يحمل منطلقات اجتماعية واقتصادية وسياسية كلها تجسد تفاعلا مستمرا ليس على مستوى مكان العمل فحسب، وإنما في شبكة علاقات واسعة تضم المحيط الأكبر والأشمل، وبالتالي تظهر الوظائف المتكاملة والموضوعية التي تستجيب للأهداف العامة "[1].

وتتوضح في تحليل هذا الاتجاه مسألة المجتمع الأكبر ودور النقابات العمالية في الحراك الاجتماعي ، لكنه يركز على فكرة الاستقرار، فالنقابة كتنظيم يحمل منطلقات اجتماعية واقتصادية وسياسية، كلها في تفاعل مستمر ليس على مستوى مكان العمل فقط، وإنما يتعدى الى المحيط الاجتماعي، ويرى أن القوة لا تكمن في علاقة صراع بين الإدارة والنقابات، ولكنها واحدة من صراع المجتمع الأوسع، وهي موزعة في النسق الاجتماعي العام الذي يساعد في تشكيل نسق العلاقات الصناعية.

وكتعقيب فإن "دانلوب" قد أهمل عامل الصراع في مناقشته وهو الذي بينه باقي المفكرين، كأساس للعلاقات القائمة بين النقابات وأصحاب العمل، وهو بهذا الطرح يميل الى الاتجاه الاصلاحي.

- **خلاصة عامة:**

تعتبر الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع المعالجة لحقل النقابات، الاطار الهام في تطوير النظرية السوسيولوجية ، والتي في الحقل السوسيو مهني تبرز دور علاقات العمل، وتحدد الاشكالات والنقائص داخل التنظيم وتفسر طبيعة الصراع وخلفياته، كما أن هذه الاتجاهات تنظر لوظائف الحركة العمالية والنقابية من خلال سيرورة تطور مفهوم النقابة ووظائفها، وتعدد وظائفها واتجاهاتها داخل التنظيم.

لنستخلص في الأخير أن وظيفة النقابة لا تقتصر على القضايا المهنية والاجتماعية للعمال، خاصة الأجور، الأمن، أوقات العمل، التقاعد...وانما تتعدى ذلك للمجال السياسي كما أنها تمثل قوة ضاغطة على الطرف الرأسمالي والاداري وأيضا الحكومي .

([1]) Anne Perrot : **les nouvelles théories du marché du travail** ed. découverte, Paris 1992 pp 73-74.

المحور الخامس

تطور الحركات العمالية العالمية

(في اروبا وامريكا واليابان وامريكا اللاتينية)

- **تمهيد**

أولا) في اروبا الغربية:

1)في انجلترا

2)في فرنسا

3)في المانيا

ثانيا) في أمريكا.

ثالثا) في اليابان .

رابعا) في الاتحاد السوفياتي(سابقا) واروبا الشرقية:

1)في روسيا

2)في بولندا

3)في يوغوسلافيا

خامسا) في امريكا اللاتينية(المكسيك والبرازيل)

- **خلاصة عامة**

- **تمهيد :**

ان المطلع على تاريخ الحركات العمالية في اروبا مولد الثورة الصناعية يجدها متماثلة في طبيعة العمل النقابي وذلك خلال القرن التاسع عشر للتأزم الكبير في علاقات العمل بين الطبقة البورجوازية والطبقة العمالية، هذا الصراع الذي يجسد تذمرا عماليا ضد استغلال النظام الرأسمالي، الأمر الذي أدى الى استخدام النضال العمالي والطلبي، كانت بدايته الشكل العفوي بتحطيم الآلات داخل المصنع، ليأخذ شكل التنظيم والشرعية القانونية بتأسيس الجمعيات والاتحادات ثم النقابات المهنية والصناعية.

أولا) في أوروبا الغربية:

ان العودة الى تاريخ العمل النقابي ونشأة النقابات أمر لا بد منه لفهم الظروف السوسيو– مهنية، وايضا التشريعية التي مكنت الحركة العمالية من تحقيق اهدافها، فلقد تباين نظام العمل وأختلفت أشكال النقابات، لأسباب عدة منها ماهو متعلق بطبيعة العمل ومكانه ونظمه ومنها ماهو متعلق بطبيعة الملكية وظروف العامل ونوع علاقات العمل ، وهذا ما انعكس على محيط العمل وعلى ظروف الطبقة العمالية، ونبين فيما يلي تطور نظام العمل في المجتمع الأروبي وأشكاله التنظيمية، على النحو التالي[1]:

- **مرحلة العمل المانيفكتوراه:** معنى المانيفكتوراه هي عملية تجميع لحرف مختلفة لانتاج بضاعة محددة، فالمانيفكتوراه لم تكن الشكل الأول لانتاج البضاعة، بل ظهر قبلها ورشات بهدف تجميع الحرفيين ، توسيع في الانتاج، وتحديده والاشراف عليه، ومنها "العمل على الطاولة" فهو مجموعة من العمال أو الحرفيين يتعاونون في اطار متخصص لانتاج معين، وهناك شكلين من المانيفكتوراه: شكل يعتمد على تجميع حرفة معينة يكون التعاون بسيطا ، وشكل يعتمد على تجميع حرف مختلفة لتوفير منتوجات حرفية مختلفة.

وهناك شكلين أساسين سبق المانيفكتوراه، هما: العمل المنزلي، والعمل الحرفي.

وقد تطور العمل في مرحلة المانيفكتوراه، حيث تحول العمل في هذه المرحلة الى تقسيم المهام والعمل من عمل ذات مهارة سابقا، الى عمل ميكانيكي آلي بدون أي ابداع أو مهارة معينة. ويولد تقسيم العمل البسيط أدوات عمل متخصصة لكل حرفة أو بضاعة منتجة.

- **مرحلة العمل الصناعي والمكننة:** وهي عملية انفصال كلي بين العمل الفكري (التخطيط) والعمل العضلي(الانتاج) ويكون لعملية تجميع لبعض المهام أثر على أداء العامل والآلة أصبحت بين مجموعة من العمليات الانتاجية، ويكون نظام السلطة والمراقبة أكثر تعقيدا، الآلة مركز المبادرة ، والعامل يخدم الآلة وهو تابع لها، وكان لتطور العلوم والتكنولوجيا والمعلوماتية دور في المراقبة الادارية وفي تحديد الأجور...

ولقد تباينت اشكال التطور الصناعي في اروبا من دولة لأخرى حسب الظروف السياسية والاقتصادية، مما أثر على نمو الحركة العمالية، ونوضح ذلك في عرضنا التالي لظروف نشأة وتطور الحركات العمالية في بعض الدول الغربية على النحو التالي:

([1]) محمد فاروق الباشا: **التشريعات الاجتماعية، قانون العمل**،دار المعارف للطباعة دمشق،1990صص.15-16

1) في انجلترا:

يبين تاريخ الحركة العمالية والنقابية في العالم الغربي تجانسا كبيرا من حيث أسباب نشأتها، ولكن يوجد تنوعا في أهدافها المطلبية وفي تطورها، حيث كان ظهور الصناعة وانتعاشها في أوروبا سببا في انهيار نظام الطوائف وذلك " بتراكم الثروات في يد المعلمين – وهم الذين كانوا يعلمون الصبية حرفة معينة في النظام الحرفي– والتي كونت فئة بورجوازية ناشئة استطاعت توجيه الطوائف الحرفية إلى طوائف تجارية ومنه إلى مصانع يدوية وأخذت تتوسع بظهور الثورة الصناعية وبتوسع الأسواق التجارية[1].

فإن الاقتصاد الصناعي الحديث قد استوجب وفرض شعورا تضامنيا لدى العمال بإنتمائهم لحياة اجتماعية متميزة ألا وهي حياة مجتمع المصنع،" فالمصنع يتميز بتقسيم العمل داخل المنشأة والتقسيم التكنولوجي للعمل الذي يعتبر إحدى مميزات المجتمعات الصناعية المعاصرة...كما يقوم على تجميع رأس المال..."[2]

وكان للتمركز العمالي في المنشآت الصناعية سببا في زيادة الاستغلال العامل، فبزيادة وتجدد رأس المال من خلال زيادة العمل وساعاته. ولهذه الخاصية التي سادت المجتمعات الصناعية في مراحلها الأولى، كان التطور في اشكال الصراع بين الملاك الرأسماليين والعمال، حول مسائل عديدة تخص طبيعة التنظيم، ونوع التسيير، مستوى الأجور وغيرها.. ومن جهتها كان للعمال محاولات عديدة لتكوين تنظيمات تجمعهم من خلال جمعيات عمالية ، وأولها كان "نوادي الصداقة" التي لم تلقى تأييدا من طرف الدولة بل بالعكس كان صدور قانون سنة 1718 يمنع انشاءها.

ولكن الوعي العمالي بضرورة حماية مصالحهم ومحاربة الاستغلال كان إستمرار النضال العمالي الطويل عبر الاضرابات والشكاوي، فوافقت الحكومة الانجليزية على قانون حق تشكيل التنظيمات النقابية وعلى حريتها سنة 1829، كما كان ذلك سببا لنمو الحركات النقابية خلال هذه الفترة وتكوين اتحاد النقابات المهنية [*] كإتحاد الميكانيكا والمناجم والسكك الحديد... والاعتراف بها.

وفي حديثنا عن المجتمع الانجليزي، فإن الاقتصاد الحديث قد استوجب وفرض شعورا تضامنيا لدى العمال بإنتمائهم لحياة اجتماعية متميزة ألا وهي حياة مجتمع المصنع، " فالمصنع يتميز بتقسيم العمل داخل المنشأة والتقسيم التكنولوجي للعمل الذي يعتبر إحدى مميزات المجتمعات الصناعية المعاصرة..."[3] وللتمركز العمالي هذا في المنشآت الصناعية سببا في زيادة استغلال العامل، فبزيادة وتجدد رأس المال من خلال زيادة العمل وساعاته، تزداد اشكال الاستغلال العمالي، و يتوسع الصراع الصناعي بين عنصر رأس المال أو الملكية الرأسمالية وعنصر القوى العمالية في مجتمع المصنع، يجعل تفوقا للعنصر الأول، فالإنتاج بكلفة أدنى وارتفاع في المنتوج يوفر أسواق جديدة، وبالمقابل تقلصا في فرص العمل، ويؤدي هنا الى تضرر الطبقة العمالية، التي

([1]) علي محمود اسلام الفار،**مرجع سبق ذكره** ،ص 105.

([2]) ريمون آرون : **ثمانية عشر درسا في المجتمع الصناعي** ، مؤسسة فرانكلين ، القاهرة ط1، 1968، ص 76.

([*]) **النقابة المهنية** هي منظمة مهنية أو تجمع يضم العمال الذين يمارسون مهنة أو حرفة واحدة، تهدف الى تنظيم شؤون النشاط المهني والإشراف على ممارسته، وقد تنشأ بقوة القانون، ويكون ذلك بانضمام اجباري للأفراد بحكم مزاولة نفس المهنة، منها أصحاب المهن الحرة كالمحاماة والطب وغيرها ... حيث يتم تنظيم هذه المهن والرقابة عليها من خلال النقابة المهنية.وفي المصطلح الفرنسي يقابلها:les ordres professionnels

([3]) ريمون آرون : **ثمانية عشر درسا في المجتمع الصناعي** ، مؤسسة فرانكلين ، القاهرة ط1، 1968، ص 76.

أخذت تناضل عفويا بتوجهها الى تحطيم الآلات وتعطيلها للعمل، تعبيرا عن تذمرها واستياءها من وضعها. فلقد ظهرت "التجمعات العمالية الأولى في شبه جمعيات ونوادي للصداقة في انجلترا وكان الهدف من هذه التجمعات هو الإعداد لإضراب ما أو تقديم شكاوى لحث مجلس العموم على تشريع جديد"[1] وظلت هذه التجمعات ترفع شكاوى وتطالب بتحسين ظروف العمال، لكن المشرع كان يواجهها بالرفض إلى حين "تحولت التجمعات العمالية إلى حركة سريعة تلجأ إلى استعمال العنف والى تحطيم الآلات، لذلك اضطر المشرع في هذه الدول لإباحة التنظيمات العمالية وأجاز تكوين النقابات"[2].

وقد تشكلت الجمعيات العمالية الأولى في بريطانيا خلال القرن الثامن عشر على الرغم من التشريعات المعرقلة لنشاطها وكان أول قانون يسمح بحق "التحالف" في سنة 1824، ويقضي التحالف بطرح قضايا خاصة بالأجور وساعات العمل والتأمين على العمل. وعلى عكس ما كانت تعيشه الحركة النقابية في فرنسا فإن النقابات البريطانية قد عايشت ظروف الصناعة الحديثة وانعكاساتها على أوضاع العمال بتدهورها، حيث لم تكن قادرة على مواجهة أرباب العمل، الذين كسبوا الحكومة في صفهم بوضعها لسياسة مضادة للعمال من خلال سياسة التكتل بين 1799-1824[3] وجعلوا العمال غير قادرين على المطالبة بتحسين أجورهم أو بتخفيض في ساعات العمل وحتى في حق الإضراب. وكانت أحداث 1813 والقوانين المستهدفة في معاقبة كل من يريد الإضراب أو تحطيم الآلة (كما قام به عمال الجوارب والملابس الصوفية في مدينة دربي) وكانت النتيجة معاقبتهم بالإعدام.

وبتطور النظام الرأسمالي وظهور مساوئه ساهمت الحركة النقابية البريطانية أثناء الأزمة الاقتصادية (1929-1933) بتعاونها مع السلطة ومع أرباب العمل خدمة للاقتصاد، وبقيت الأوضاع على حالها حتى نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي[4]، حين تحولت الحركة النقابية في بريطانيا الى حركة اجتماعية مطلبية تسعى لتحسين الخدمة الاجتماعية ولزيادة في فرص العمل ولحماية مناصب العمل وغيرها ... وعليه نستنتج أن النقابات في بريطانيا نشأت في ظروف الصراع الصناعي وتطورت باتجاهها نحو السياسة، وأحرزت بذلك نجاحا كبيرا، من خلال حزب العمال الذي تقلد السلطة، وتوصل الى اصدار قوانين تخدم مصالح العمال وتفتح الطريق أمامهم للمشاركة في العمل السياسي.

2) في فرنسا:

لقد خضعت علاقات العمل في فرنسا الى نظام الطوائف المهنية، ويرجع بنا الحديث إلى عهد ولادة حرية التعبير والحق في إبداء الرأي كحقوق أساسية للإنسان التي يعود تاريخها إلى نابليون الثالث وقبل ذلك الى عهد الثورة الفرنسية 1789 والذي أقر بموجبها الحق في الإضراب .

([1]) السيد حنفي عوض: **مرجع سبق ذكره،** ص 110.
([2]) **المرجع السابق** ، ص 112.
([3]) زيدان عبد الباقي: **علم الاجتماع المهني**: دار الفكر العربي، القاهرة 1976، ص 288.
([4]) أوتكين **: ما هي النقابات ؟** دار التقدم، موسكو ، سنة 1989، صص 58- 59.

لكن التحول الكبير الذي حدث في نظام التصنيع لسنة 1791 أدى الى صدور قانون آخر قرر مبدأ حرية العمل وألغى نظام الطوائف، وفي السنة نفسها تم إصدار قانون ثان يحرم تكتلات العمال وجمعياتهم ...لكن قسوة القانون لم تكن لتحول دون قيام العمال بمحاولات مستمرة للتكتل دفاعا عن مصالحهم،[1] ففي يوم 24 ماي 1864 لحماية عرشه- نابليون الثالث- قمعت الجمعيات العمالية ، لكنها استمرت في نشاطها السري الى حين سقوط الامبراطورية الثانية.

يتبين مما سبق، أن نظام الطوائف الحرفية "قد دب الوهن فيه اعتبارا من القرن السادس عشر وأخذ يفقد تدريجيا أهميته وبدأ انهياره كاملا بعد الثورة الفرنسية[2] وفقا لمرسوم Alcarde décret وتم بموجبه الإلغاء النهائي له، وجسد مبدأ الحرية الفردية وحق الممارسة الحرة للنشاط المهني، وكانت مبادئ الحرية الفردية التي سادت في ظل الثورة الفرنسية ، تتنافى مع القيود التي فرضها نظام الطوائف وبالتالي كانت سببا في انهيار هذا النظام في المجتمع الصناعي. وهنا كان أول تنظيم نقابي يظهر في شكل نقابات مهنية لا تتعدى أهدافها المشكلات المهنية كالرفع من الأجور وتحديد ساعات العمل، وبتطور الوضع السياسي كانت الثورات الأوروبية بين 1830 و 1848 لها أثر بالغ على مسار الحركة النقابية، حيث ساهمت النضالات السياسية المناهضة للأنظمة الملكية والمحاربة للطبقة الأرستقراطية في بعث النضال النقابي من جديد، وصدور أول وثيقة قانونية تدافع عن حق إنشاء جمعيات وتنظيم العمل وإلغاء استغلال الإنسان للإنسان، وذلك في 21 مارس عام 1884 بوضع قانون يعترف بالحرية النقابية في فرنسا.

وكان الاعتراف بصلاحية التقاضي لحماية المصالح الجماعية المهنية مع الجمهورية الثالثة التي اهتمت بالرعاية التشريعية للحركة النقابية، ثم كان لمؤتمر باريس سنة 1906 مجال لصدور ما يعرف بإسم ميثاق "إميان Amiens " الذي حدد مهام ونشاطات اللجنة الاتحادية للعمال في فرنسا، ثم تطورت نضالات الطبقة العمالية في فرنسا ففي سنة 1926 كان المجال حول تنظيم العمل الموضوع الأساسي للمناقشة في اللجنة الوطنية للاتحاد العام للعمل، وكانت اعتراضات النقابيين على طريقة الاستخدام التقني للعمل من قبل النظام الرأسمالي وتطورت انشغالات النقابة أثناء الأزمة الاقتصادية سنة 1929 وذلك بوضع خطة اقتصادية حيث كان "التناقض بين اتجاهين يفسر تعارض نقابي حول وضع الاقتصاد الفرنسي،"[3] وذلك حول مسألة التأميم الصناعية كحل للأزمة، فهنا أعتبرت كمرحلة هامة من تاريخ الحركة النقابية الفرنسية بمشاركتها في التسيير وانطلاقة جديدة للدور النقابي في المشروع الاقتصادي.

وتطورت الأوضاع بعد الأزمات الاقتصادية 1926 ونتيجة للوضع العالمي المتردي وللمنافسة التجارية وما صاحب ذلك من اختلال في الاقتصاد الأوروبي، أثر ذلك كله على مطلبية الطبقة العمالية واتجاهاتها النضالية كما لوحظ في هذه الحركة ضعفها أحيانا وخاصة ظهور الانشقاق العمالي في مسائل تخص آليات المطلبية العمالية . أما الفترة التي عقبت الحرب العالمية الثانية(1944-1947) فقد شهدت توسعا للحركات

([1])محمد فاروق باشا :**التشريعات الاجتماعية ،قانون العمل** ،دار المعارف للطباعة،ط.5،دمشق،1991،صص.50-51

([2]) السيد حنفي عوض: **مرجع سبق ذكره**، ص.104

([3]) جورج فريدمان: **رسالة في سوسيولوجيا العمل، (الجزء 1)** مرجع سبق ذكره،.ص325

العمالية في فرنسا وبريطانيا خاصة، وأظهر القادة النقابيين لهذه الدول عدم ثقتهم في الاصلاح الذي خص التنظيم الصناعي، وبادروا في الكفاح ضد هيمنة واحتكار الرأسمالية، بزيادة العمل الاحتجاجي وتوسيع نطاق الاضرابات لتشمل نحو 17 % لأسباب تخص مشكلة الأجور وارتفاع معدل البطالة، ونظرا لخطورة النشاطات التي تقوم بها النقابات داخل التنظيم من خلال تهديدها باللجوء الى الاضراب بغية تغيير واقع العمل والتنظيم الصناعي، فقد سارعت التنظيمات الرأسمالية الاحتكارية الى ممارسة ضغوطات عليها بقصد تشتيت جهودها واستقطابها لصالحها، خاصة في فرنسا حيث أصبحت هذه الحركات لا تقوم بدورها، نظرا لكثرة النزاعات الداخلية بين النقابيين الشيوعيين والكاثوليك، وانقسامها الى هيئات ضعيفة.[1]

وقد زادت الصراعات تطورا بين فترة العشرية 1950 و1960 وتدريجيا ارتفعت الاحتجاجات والاضرابات وزاد نشاط الحركة النقابية بين 1968 إلى 1976 تنظيما ومطلبية، وخلال العشرية الموالية سجل تقهقرا في حجم وفعالية هذه الصراعات داخل العمل لتعود من جديد بأعداد هامة بعد سنوات 1990"[2]. حيث أصبحت المؤسسات الاقتصادية الفرنسية تعيش يوما بعد يوم على واقع الإضرابات العمالية، خاصة الصناعية منها، بسبب الإغلاق الذي خص المؤسسات العاجزة عن الإنتاج والمنافسة الاقتصادية ونظام العولمة، لكن كان ضد العمال في العديد من المصانع "فلقد خفضت خلال خمس سنوات (90-1995) عدد العمال على نحو دؤوب، وما يثير الفزع ليس هو معدل البطالة الذي زاد عن 12% بل هناك ما يقرب من 45% من مجموع العاملين يتعين عليهم التعايش مع عقود عمل مؤقتة، أو بعقود عمل لا تحميهم من التسريح المفاجئ، ف 70% من كل فرص العمل الجديدة كانت في 1994 مؤقتة لا غير، في الوقت ذاته تخسر النقابات العمالية أعضاءها وتأثيرها ومنظورها بإستمرار."[3]

وعلى هذا، أصبح الدور النقابي أمام هذه الأوضاع في تراجع كبير عما كان عليه سابقا، والمشكلة في هذه الحالة تلك الاضرابات المتواصلة للعمال غير المؤطرة نقابيا أمام تراجع النشاط النقابي من جهة، وتدني الدخل القومي للدولة بسبب طبيعة المنافسة التجارية العالمية من جهة أخرى، "فقوة الاتحادات العمالية تختلف حسب القدرة المادية للتنظيم، وحجم الدعم الحكومي الذي تحصل عليه هذه الاتحادات."[4]

ونظرا لخطورة النشاطات التي تقوم بها النقابات داخل التنظيم من خلال تهديدها باللجوء الى الاضراب بغية تغيير واقع العمل والتنظيم، فقد سارعت الحكومات الرأسمالية الى ممارسة ضغوطات عليها بقصد تشتيت جهودها واستقطابها لصالحها، وعمدت على خلق الصراعات داخل النقابات نفسها، منها خاصة في فرنسا حيث أصبحت هذه الحركات لا تقوم بدورها، نظرا لكثرة النزاعات الداخلية بين النقابيين الشيوعيين والكاثوليك، وانقسامها الى هيئات ضعيفة.[5]

([1]) يوسف سعدون ، **علم الاجتماع ودراسة التغير التنظيمي في المؤسسات الصناعية** ، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار عنابة، 2004، ص.13

([2]) Marcelle stroobants**: Sociologie du travail**, op.cit, pp 92- 93.

([3]) **المرجع السابق** ، ص 215..

([4]) مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 148.

([5]) يوسف سعدون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص.13

فإن قوة النقابة وقدرتها التفاوضية في القطاع الصناعي في فرنسا، يختلف بإختلاف نوع الصناعة، فهي تزداد في الصناعات سريعة النمو كصناعة السيارات، حيث تكون آلية التفاعل مباشرة بين العامل والعمل النقابي، وفقا لقوة ونشاط المؤسسة، ويؤدي ذلك الى زيادة الانخراط النقابي فيها والى استدامة النقابة، بينما يقل في صناعات اخرى متدنية الانتاج، ونفسر ذلك بأنه لا يكون العمل النقابي إلا في كنف اقتصاد مزدهر.

4) في ألمـانيا الاتحادية[1]:

لقد حققت الحكومة الألمانية ذروة استقطاب الاستثمارات عن طريق المنح النقدية السخية، ورغم أن ألمانيا هي البلد الغني نسبيا في أروبا، الذي لا يزال الرفاه موزعا بين سكانه في هذه الوضعية التي قد تقلل من الصراع الطبقي، إلا أن ذلك لم يكن في الواقع فالعمال لم يمنعوا من التسريح الناجم عن المنافسة الاقتصادية لبعض الصناعات، فالحادثة التي وقعت للمستشار "هاموت كول" في ماي 1991 بدار الثقافة التابعة لمصانع Buna بمدينة "chhopan" تبين واقعا مختلفا حيث لوحظ إحباطا لدى عمال هذه المدينة ، وكان البعض يصرخ " فكروا في عائلتنا " بسبب التسريح، حيث طالبت رئيسة النقابة العمالية لمصانع Buna بحماية 8 آلاف فرصة عمل متبقية من 18 ألف، فوضعية العمال لم تكن مختلفة عن باقي الدول الأروبية بشأن عمليات الفصل والتسريح والمطلبية العمالية بدورها تضمنت نفس الأهداف .

ثانيا) في أمريكا:

إذا كانت الحركة النقابية قد ظهرت في الدول الصناعية الأوروبية ، فإن في الولايات المتحدة الأمريكية قد شهدت نموا واسعا للمنظمات العمالية وذلك قبل أن يظهر نظام المصنع، والمنظمات الأولى قد تشكلت من التجاريين وصناع الأحذية وعمال الطباعة، وهي جمعيات حرفية قامت بالمساومة مع أصحاب رؤوس الأموال بشأن الأجور وساعات العمل...كما ساهمت السلطة البريطانية في نقل الثورة الصناعية إليها، وكذا ظهرت بوادر والنشأة الأولى للرأسمالية، ومنه تطور العمل وزاد الاحتكار الرأسمالي للأسواق العالمية، واستغلاله لليد العاملة، فكانت الطبقة العمالية متنوعة الأجناس لتتلاحم حول هدف واحد، وهو الدفاع عن حقوقها ومصالحها دون تمييز، وتكوين منظمات عمالية واحدة، والقيام بإضرابات .

وفي عام 1869 تشكلت منظمة " فرسان العمل" هدفها حماية مصالح عمال لمصنع الملابس، لتتوسع الحركة الى عمال باقي الصناعات. ولقد أثرت الأزمة الإقتصادية في تنظيم العمال وتشكيلهم لاتحادات وتحقيقهم للعديد من الامتيازات، منها تخفيض ساعات العمل الى ثماني ساعات، وتحسين الأمن والأجر...ونتيجة للظروف الصعبة في العمل تنامت الاضرابات العمالية في أمريكا ، لكن الشرطة قمعتها ومنها ما حدث في شيكاغو سنة 1886 حيث كانت النقابات تزيد من نشاطها لتتوسع الى أغلب الولايات، بتماسك عمالي إنبثق عنه تأسيس "الاتحاد الأمريكي للعمال" الذي يجمع 25 نقابة في الولايات المتحدة.[2]

([1])**المرجع السابق** ، صص 323-329.

([2]) عبد المنعم الغزالي الجبيلي: **تاريخ الحركة العمالية والنقابية في العالم**، مكتبة النهضة، بغداد – بيروت بدون سنة نشر،ص99

وفيما يتعلق بالنظام التشريعي فلقد سن قانون سنة 1842[1] حق تكوين نقابات عمالية حرة في الولايات المتحدة، لتدافع من خلالها عن مصالح الطبقة الشغيلة وتطورت الحركة النقابية في هذا البلد بعد الحرب العالمية الأولى حيث أصبح نشاطها يتمثل في حماية المصالح العمالية على مستوى كل القطر بإنشاء العديد من النقابات في كل مناطق البلاد وباتخاذها صفة الاستقلالية عن الدولة.

وإذا نظرنا الى دور الحركة النقابية في أمريكا، فإنها تطورت بشكل ملحوظ خاصة بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، نحو تحقيق حماية للاقتصاد الأمريكي أمام المنافسة اليابانية والأوروبية، وتوجيه نشاطاتها نحو المشاريع الاقتصادية فحسب،حيث كان لها قوة ضغط كبيرة، وعند إحصاء عدد النقابات سنة 1950 جمع اتحاد العمال الأمريكي نحو 108 نقابة أهلية(*) و 50 اتحادا بما فيه اتحاد الآلاسكا وبورتوريكو وأكثر من 800 هيئة مركزية من هيئات المدن والمقاطعات وما يربو عن 1200 نقابة محلية مندمجة مباشرة مع الاتحاد [2] لتساهم في تقوية الاقتصاد الأمريكي ونفوذه في العالم، إن النصوص القانونية المتعلقة بالقانون النقابي في أمريكا، قد أثبتت عدم انحيازها السياسي والدعوة للحرية في الانتماء النقابي، فجاء في احدى مواده أنه : "لا يمنع أي شخص من الإنتماء إلى نقابة بسبب دينه أو معتقده أو ميوله السياسي طالما أنه ليس عضوا في مؤسسة معادية للحكومة."[3]

وما يلاحظ أيضا في الحركة النقابية الأمريكية أنها قد ساهمت في المشروع الاقتصادي من خلال المشاركة في الإدارة "فالنقابة النموذج في الولايات المتحدة قد حصلت أثناء صراعها مع رب العمل على حق المشاركة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالاستخدام ومعدلات الأجور وكان يرمز لذلك الصراع بإسم إجراءات "التنظيم" و" التحكيم" [4]، وهي شكل من المشاركة العمالية في التسيير. ومن جهة أخرى يؤخذ على الحركة النقابية في أمريكا أنها قد عانت مشاكل الانقسام بين العمال الحرفيين والعمال نصف مهرة وغير المهرة مدة عقود الى أن تشكلت منظمة الاتحاد الامريكي سنة 1955 ووحدت النقابات الأمريكية بنسبة 80 %.

ثالثا) في اليابان:

خاضت الطبقة العمالية في اليابان بدورها نفس المسار لتكوين نقابات حرة تحمي بها الحقوق العمالية، وخاضت أيضا إضرابات عديدة في أواخر القرن التاسع عشر ضد الرأسمالية الصناعية في سنة 1897[5] حيث قام " سان كاتاياما" وهو اشتراكي قائد الحزب الشيوعي الياباني العمل من اجل تنظيم نقابات عمالية حرة ودعم تكوينها، فكان لعمال الحديد في طوكيو أن أسسوا أول تنظيم نقابي في تاريخ الحركة النقابية اليابانية ثم عمت باقي القطاعات الصناعية خاصة قطاعي النسيج والطباعة وفي سنة 1901 وأسس الحزب الاشتراكي بقيادته لكن الحكومة اليابانية اتخذت قرارات حله واستمرت المطلبية النقابية في الإضرابات لحماية مصالح الأجور

([1]) جمال البنا: **نشأة الحركة النقابية وتطورها** ، مطابع الجامعة العمالية، القاهرة ، ط2 1989، صص 54- 55.

([*]) **النقابة الأهلية** هي نقابات تحكم نفسها بنفسها لا ترجع أعمالها وقراراتها إلى نقابة المركزوتنتمي إلى الحركة العمالية القاعدية.

([2]) فلورنس بيترسون: **النقابات العمالية**، مرجع سبق ذكره، ص 52.

([3]) **المرجع السابق**، ص 82.

([4]) جورج فريدمان ، **مرجع سبق ذكره**، الجزء 2، ص 336.

([5]) عبد المنعم الغزالي الجبيلي: **مرجع سبق ذكره**، صص 159- 160.

العمالية خاصة بعد الحربين العالميتين، بالرغم من أساليب القمع كالاغتيالات والسجن والنفي. كما يسجل تاريخ الحركة النقابية في اليابان دور النقابي في التنظيم والتسيير الناجح للمؤسسة الاقتصادية، والذي ساهم في تطوير البلاد، كما أن النقابة "لا تدين بأي اتجاهات سياسية بالرغم من أنها قامت في ظل الاحتلال الأمريكي"[1]. فالنقابة اليابانية تعد في شكلها تنظيما عماليا نضاليا، وهي وسيلتهم للدفاع عن أنفسهم ضد كل أشكال الاستغلال الرأسمالي، وتهدف لتحسين الأجور و لحماية مناصب العمل وتحديد ساعات العمل والتأمين وغيرها من مسائل التوظيف...كما تعمل على تنمية الحركة العمالية وتنظيمها في شكل نقابات هادفة ولها كل الشرعية القانونية لحماية أعضائها ومنتسبيها، كما تعمل على توعية العامل وتشجيعه على العمل لتحسين انتاجية المصنع ومردوديته. خلاصة القول أن ظروف نشأة النقابات في المجتمع الصناعي الرأسمالي تبين تشابها في أن النقابات في مختلف الدول الغربية، قد ولدت في ظروف استغلال الرأسماليين، وكانت تسعى دائما للحصول على شروط عمل أفضل والرفع من الشأن الاجتماعي للعمال.

رابعا) في الاتحاد السوفياتي (سابقا) ودول أروبا الشرقية:

1) في روسيا:

إن للعوامل الاقتصادية ولعلاقات العمل وما ترتب عنها من ظروف اجتماعية سيئة سببا في نشأة الحركة النقابية في أروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، أما في كتلة دول أوروبا الشرقية وخاصة في الاتحاد السوفياتي، فإنها تختلف عن سابقتها، حيث كانت نشأة النقابات أمرا صعبا، نظرا للنظام القيصري الذي ساد في نهاية القرن الثامن عشر الذي كان معزولا عن الثورة الصناعية كان بتطبيق القوانين المستبدة الإقطاعية.

كانت انطلاقة الحركة العمالية سنة 1905، عندما تضامن العمال مع زملائهم المطرودين في مصنع التعدين بإضراب وبمسيرة عمالية عامة، حيث عمت الإضرابات في العديد من المصانع، وبموجب ذلك جاءت لجنة للإشراف على الإضراب وتنظيمه، فكانت النواة الأولى للحركة العمالية في روسيا، حيث تأسست أول نقابة لعمال السكة الحديد لتتوسع إلى باقي المصانع في موسكو، لكن الحكومة الروسية كانت تعمل على حل النقابات وسجن أعضائها، وبقيت الأوضاع كذلك إلى غاية الثورة البلشفية 1917 وتطورت الأوضاع السياسية وصولا الى إحداث النظام الشيوعي والإعلان عن الاتحاد السوفياتي سنة 1921.

وأصبحت النقابة تحمل أهدافا إيديولوجية محضة وتدعم الحزب الشيوعي على مستوى المؤسسة، وهي بذلك جهاز مساند للسلطة كون الملكية وسائل الإنتاج هي ملكية عامة، والأحزاب الاشتراكية هي تدعيم للطبقة العاملة، التي استطاعت أن تساهم في الشؤون السياسية وفي تسيير المؤسسة الإنتاجية. وبذلك فقد تشكلت النقابات العمالية في روسيا في أوائل القرن العشرين[2] في "بيترسبورغ" والتي شملت عمال التعدين بمساندة الفلاحين في مطلبية احتجاجية خصت وضعهم السيئ واتخاذ أسلوب الإضراب والمسيرات العمالية وذلك بين 1905 إلى 1910 . وبتقلد العمال مناصب عليا في السلطة فقدت دورها كمنظمة عمالية، كانت الأهداف

([1]) السيد حنفي عوض : **علم اجتماع العمل الصناعي** ، مرجع سبق ذكره، ص 126.

([2]) بورشكو: **نشوء النقابات في روسيا ونشاطها بين 1905- 1917**، المجلس المركزي للاتحاد السوفياتي ، موسكو 1961، صص 4- 14.

المحددة للنقابات هي تعزيز النظام الاشتراكي السوفياتي إيديولوجيا، أما الأهداف الإدارية فلقد كانت في المشاركة بإعداد الانتخابات في الهيئات الحكومية والمشاركة في تحفيز العمال على التضامن لهدف وطني واقتصادي، والعمل على تنظيم الإنتاج، فاعتبرت "النقابة نوعا من الضمير الاقتصادي للأمة داخل المشروع وبإسم المصلحة العامة تراقب الإدارة والعاملين"[1] ويقصد بذلك الرقابة على العمل من حيث معدلاته والعمل على تثقيف العمال ايديولوجيا خدمة للنظام الشيوعي.

2) في بولندا:

أما في بولندا فقد نشأ الحزب الاشتراكي الديمقراطي البولندي في سنة 1900، وقام هذا الأخير من خلال التحالف بين الحركة العمالية البولندية والروسية والنضال من اجل التحرر[2]، فقد كان للعمل النقابي نشاطات في الحزب اليساري الاشتراكي سنة 1833 والذي كان ينتقد البورجوازية ونظام الليبرالية، حيث قاد عداء ضد دول الوفاق الرأسمالية (فرنسا ، بريطانيا) خلال الحرب العالمية الأولى (1914- 1918) .وتمثلت وضعية العمال في بولندا أيضا في كثرة الصراعات والإضرابات، وذلك بعد التوجه نحو الخصخصة والاستثمار الأجنبي كعلاج الأزمة شأنها شأن باقي دول أروبا الشرقية، [3]التي عرفت النهج الشيوعي سابقا، وكانت نتائجها تقليص من اليد العاملة غير المؤهلة، فأرتفعت بذلك نسبة البطالة إلى 30 % في أوائل التسعينات من القرن الماضي، وانخفضت أجور العمال. وتعد تجربة بولندا في الحقل النقابي حديثة، فنقابة "التضامن" التي تأسست سنة 1986 كنقابة مستقلة عن الحزب الشيوعي، هي التي كانت تعمل على ترسيخ الإصلاح الاقتصادي، بعدما أن حققت قوتها سنة 1989 في البرلمان، وساهمت في المشروع الاقتصادي، بالتركيز على التفاوض مع أرباب العمل ومع الحكومة حول مسائل التعاقد والاجور. وبالرغم من ان الاقتصاد البولندي في هذه المرحلة قد عرف رواجا ونموا ملموسا بمعدل 20% سنة 1999 إلا أن وضعية العمال كانت مزرية من حيث انخفاض قدرتها الشرائية بغلاء السوق والأسعار، فجاءت الحركات الاحتجاجية والإضرابات العمالية تعبيرا عن عدم ثقة العمال بقادة هذه النقابة "التضامن" التي لم تخدم مصالحهم، وأصبحت لا تمثل إلا الحكومة، فتضاءل عدد منتسبيهامن 90% إلى40 % وهذا يمثل فعلا أزمة للعمل النقابي في هذا البلد.

3) في يوغوسلافيا:

أما في يوغوسلافيا فقد كانت الأوضاع مماثلة، لكن ما يميز الحركة العمالية هنا، هو مساهمتها في سياسة التسيير الذاتي للمؤسسات بتقديم حق المشاركة للعامل في التسيير والحضور الى اجتماعات الادارة واقتراح استراتيجيات العمل الجماعي خدمة للمصالح الاجتماعية والمهنية للعمال خلال السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي. إلا أن الوضع السياسي لأوروبا الشرقية قد فشل في هذا النموذج من النقابات بزوال النظام الاشتراكي وانهيار الكتلة الشيوعية ، فكان التحول الى الاقتصاد الليبرالي مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي، مما أدى

([1])جورج فريدمان: **مرجع سبق ذكره**، الجزء 2، ص 343.
([2]) عبد المنعم الغزالي الجبيلي: **تاريخ الحركة العمالية والنقابية في العالم** مرجع سبق ذكره ،ص 136- 137.
([3]) انظر: كاوجه محمد الصغير: ، مرجع سبق ذكره ، مأخوذ عن صدف محمد محمود: دور النقابات العمالية في التحول الاقتصادي خلال فترة التسعينات.الموقع الالكتروني:www.peps :eu.eg/esdc **بتاريخ2010/06/07**

ذلك الى مرحلة انتقالية من العمل النقابي ليعيد للنقابة نضالها المطلبي من أجل تحسين الأوضاع العمالية الاجتماعية والمهنية، والدفاع عن مصداقية التمثيل النقابي واستقلاليته عن أي ولاء سياسي أوإيديولوجي.

خامسا) في امريكا اللاتينية (البرازيل والمكسيك):

كانت سياسة البرازيل الاقتصادية دائما مع نظام الخصخصة وذلك بتسهيل الاستثمار الأجنبي في العديد من القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي غالبا ما يجعل المستثمر يلجأ الى تسريح عدد من العمال، والى تقليص أجورهم عند حالات العجز، وأيضا العمل على زيادة ساعات العمل وتوظيف النساء والأطفال بأقل أجر في العديد من الورشات الإنتاجية الفلاحية منها والصناعية، لصالح الشركات الاحتكارية، "فقد تأكد بالفعل على أن نتائج الإصلاح الاقتصادي كانت كارثية للعالم الثالث، وعواقبه الاجتماعية في أمريكا اللاتينية وفي المكسيك والبرازيل خلال الثمانينات والتسعينات، ثم في الأرجنتين سنة 2000 "[1]. كما أن للتغير الاقتصادي والسياسات الموجهة نحو عولمة اقتصادية، في مختلف دول العالم بما فيها الدول النامية، بدعوى التحول نحو حياة أفضل واقتصاد أحسن، لم يحقق سوى المشكلات الاجتماعية بتعميق الفقر أمام مصالح الشركات المتعددة الجنسيات،" فلقد التزمت دول شرق آسيا بالإصلاح الاقتصادي، لكن ماذا حدث؟ 30 مليون أندونيسي يعيشون دون خط الفقر.."[2] وكلها مظاهر لتأزم اجتماعي وهي ناتجة عن تبعية اقتصادية للغرب دون نجاح للنقابات المقيدة حريتها، هذه الوضعية التي تعيشها أمريكا اللاتينية تزداد صعوبة يوما بعد يوم، أمام تباطؤ للحركة المطلبية وفشلها في تغيير موازين القوى لصالح العمال، وفقدانهم كامل الثقة في دور النقابات وفي العمل النقابي.

-**خلاصة عامة:** لقد أدت التطورات الحاصلة في المجتمع الصناعي الغربي الى تطور الحركة النقابية خاصة بعد الحرب العالمية الاولى نتيجة القمع الذي عرفته النقابات في الدول الغربية، الأمر هذا دفع الطبقة العمالية الى تأسيس "الأممية" النقابية وذلك بالولاء للشيوعية السوفياتية، وكان ذلك بدوره سببا في تأسيس "أممية أمستردام" النقابية لمساندة البورجوازية في اروبا الغربية، خاصة مع التوسع الكبير في حجم الطبقة الكادحة، هذه الأخيرة تتكون من أعداد غفيرة من العمال في مهن مختلفة بشروط عمل قاسية، أو من الذين إن عملوا فإنهم يعملون في مهن تفتقر الى التنظيم، وبأدنى مستوى من الحقوق الانسانية، وينخفض لديهم مستوى الأمان الوظيفي. وبنمو الوعي الطبقي المناهض للرأسمالية في مختلف الدول الغربية كان التحسين من ظروف العمال، بسن قوانين لتنظيم العمل وللحد من استغلال العامل، واضحت الحركات النقابية تتجه إلى توحيد العمال لتحقيق طموحاتهم، والعمل بشكل متناسق فيما بين الحركات العمالية، وأضحت نقابات اليوم كمثيلاتها في عهد الرأسمالية الأولى تسعى لمنع سقوط مستوى الأجور ما دون المبلغ المدفوع، في مختلف قطاعات الصناعة ولدى مختلف الدول، خاصة بعد صدور قانون العمل الدولي 1966ما سمي بالعهد الدولي بالحقوق العمالية، لكنه كخلاصة عامة يلاحظ تراجعا في هذه الحقوق بعد سقوط النظام الاشتراكي ونمو الرأسمالية الجديدة، أي ما يعرف بنظام العولمة.

([1]) محمد العودي: **فقراء زمن العولمة**، دار التوحيدي للنشر والتوزيع ووسائط الاتصال، الرباط، ط1، 2008، صص 51-52.

([2]) محمد عبد القادر حاتم: **العولمة ما لها ...وما عليها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2005، ص 74.

المحور السادس

تطور الحركات العمالية في الوطن العربي

- تمهيد

أولا) ظروف نشأة الحركة العمالية في الوطن العربي:

1)في مصر

2)في تونس

3)في المغرب الاقصى

ثانيا) خصائص الحركة العمالية في الوطن العربي

- خلاصة عامة

- **تمهيد :**

لقد تطورت نشاطات الحركة العمالية في العالم في العصر الحديث، وأصبحت لها منعطفا هاما بالنسبة للطبقة العمالية وخاصة في المجتمعات النامية، فهي تدافع على النظام الاجتماعي في مجمله وتحارب الاستغلال السياسي والاقتصادي ، حيث أن المسألة النقابية ليست الدفاع عن العمال وعن حقوقهم في المصنع، وإنما هي مسألة لها بعد استراتيجي هام، بإعادة تنظيم وتوزيع الدخل أوالثروة وتحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع الواحد، فالنقابة ضمن مسار الحركة العمالية تعتبر " حركة اجتماعية ضد البؤس والتعسف الرأسمالي، فبعد أن تبلغ مستوى معينا من التطور تستطيع ممارسة نفوذها عبر الأحزاب الاشتراكية على القرارات السياسية، فإنه لا يمكنها أن تقتصر في نشاطها على الجانب المطلبي الضيق."[1]

أولا) ظروف نشاة الحركة العمالية في الوطن العربي:

إن تاريخ الحركة النقابية في العالم الثالث وفي العالم العربي خاصة، كان متنوعا بالأحداث بسبب تباين الأنظمة الاقتصادية والسياسية، ويمكن أن نحدد هذا التباين بعرضنا لمسار الحركة النقابية في بعض من الدول العربية، فيما يلي :

1) **في مصر:**

يعود تاريخ الحركة النقابية في مصر إلى عهد الحماية البريطانية سنة 1882 وخاصة أثناء نشاط أحزاب الأمة التي ساهمت في نمو الحركة العمالية، والقيام بالإضرابات الشاملة التي خصت قطاعات عدة منها عمال السجائر والذين أسسوا أول نقابة عمالية في مصر في سنة 1899 ، فقد ساهم السياسي " محمد فريد"[2] في بلورة الوعي السياسي ومنه الوعي النقابي للعمال المصريين في سنة 1910 حيث ألقى خطابا في الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني، تحدث فيه عن دور النقابات العمالية وأهمية التشريع الخاص بها قائلا: " إن لنقابات العمال قوة هائلة تخضع لها الحكومات وتطأطئ رأسها أمامها، ولقد أصبح حزب العمال في انجلترا من الأحزاب المسموعة الكلمة بمهمة من كرسوا حياتهم لخدمة هذه الطبقة من الأهالي".

وهنا يتأكد أن التحول الديمقراطي الذي يساير العمل السياسي يجسد صعود الطبقة العمالية الى السلطة، وبالتالي تتحقق طموحات المجتمع المصري في السيادة. كما كان للحرب العالمية الأولى أثر بالغ في نمو الوعي النقابي في مصر بحيث عمت التجمعات العمالية بتكوين نقابات خصت الصناعات الحرفية واليدوية وبعض المنشآت كصناعة التعدين، وأيضا فإن للحرب العالمية الثانية دور في نمو النقابات، وتعد نقطة تحول للعمل النقابي الذي اتخذ طابعا شموليا بالمطالبة بالقضاء على الحماية ومواجهة هيمنة الشركات الاحتكارية الأجنبية.

([1]) جورج فريدمان و بيار نافيل : **مرجع سبق ذكره** ، الجزء 2، ص 319.
([2]) علي محمد اسلام الفار: **علم اجتماع الصناعي**، مرجع سبق ذكره، ص 334.

ولقد اتجه العمل النقابي في مصر بعد الاستقلال الى الهدف التنموي ومن جهة أخرى قيد في الشأن المطلبي، فقد حكم على مضربي السكة الحديد[1] سنة 1986 بالسجن، لمطالبتهم بتحسين أجورهم.

وبعد الأزمة الاقتصادية فإن الحديث عن برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر والمستدل بإحصائيات أنه جاء بسبب العجز في الميزان التجاري المقدر ب(9.2 مليار دولار 1996/95 بعدما كان 7.6 مليار دولار عام 1985، وتصاعد حجم الدين إلى أن وصل 104 مليار بعدما كان 59 مليار دولار).

كما أن أغلب التقارير[2] التي خصت تقييم الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، تؤكد على أن برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، قد أدى إلى تصاعد كبير وتدفق لرؤوس الأموال أجنبية، كما أدى إلى انحسار فرص العمل (خاصة الشباب ذوي الشهادات) وإلى تفشي البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية في جميع القطاعات، وتدهور في نوعية الخدمة الصحية والتعليمية والاجتماعية، بشكل عام، وفعلا "في ظل الاقتصاد المعولم نجد كثيرا من الشركات تعتمد على تشغيل العمال المؤقتين .. وهؤلاء يتلقون أجرا أدنى وأيام عطل بأجر أقل ... وعليهم أن يتقبلوا بتحمل مخاطر اقتصادية أعظم، ويقنعوا بعدم الاستقرار[3].

ويتجلى الهدف الآخر للنقابات في سعيها نحو تحسين ظروف العيش مهما كانت ظروف العمل ومقاييسه، فتغيرت النظرة للعمل وطبيعته و"أحدثت متطلبات الاقتصاد الجديد الذي فرضته التحولات العالمية في هيكل العمالة... إذ يحل المهنيون والعمال العالميون والتكنولوجيون محل العمالة اليدوية ... ولكن قبول ما هو متاح من فرص، وليس وفقا للمؤهل أو المكانة، مما أدى إلى حدوث حالة من التناقضات في الحراك المهني والاجتماعي وتغير في اتجاهاته من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل، وفقا لمتطلبات سوق العمل وفائض عرض العمالة"[4].

2) في تـونس:

بدأ العمل النقابي في تونس في عهد الحماية الفرنسية وكان منطلقه في أواخر الخمسينات، وهو شبيها بالعمل النقابي في مصر من حيث النشاط السياسي الرافض للهيمنة الاستعمارية الفرنسية وذلك بقيادة النقابي " فرحات حشاد" الذي أسس النواة الأولى لنقابة اتحاد الشغل في تونس المدافعة عن العمال وعن سيادة البلاد ضد الحماية الفرنسية.

وتعاني تونس كباقي الدول النامية من الهيمنة والاحتكار الأجنبي، فكثيرا ما تتفشى البطالة خاصة بعد تسريح العمال في القطاعات الخاصة، حيث يمنع العمل النقابي ويذهب بعض الدارسين إلى أن دور النقابات في العالم الثالث منها حالة تونس غير مطلبي وقد حل ما " أصطلح عليه ب "النقابة المساهمة" التي لا تضع نصب أعينها مصالح العمال الفئوية بل مصالح المجموعة الوطنية المتمثلة في كسب رهان المنافسة والقدرة على

---

[1]) أوتكين: **ما هي النقابات؟ ، مبادئ المعارف الاجتماعية السياسية**، دار التقدم، موسكو 1989،صص80-81

([2]) جودة عبد الخالق: **سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في مصر**، تقرير مقدم للمؤتمر العلمي للبحوث الاقتصادية، القاهرة 1997، ص 10.

([3])ضياء مجيد الموسوي :**العولمة وإقتصاد السوق الحرة** ،مرجع سبق ذكره ص.67-68

([4])عبد الباسط عبد المعطي ،إعتماد علام :**العولمة وقضايا المرأة والعمل**، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ،مصر،2003،ص. 213

غزو الأسواق الخارجية...ولكن هذا التوجه لم يلق قبول الكثير من النقابيين الذين يعتقدون ضرورة تمسك النقابة بثوابتها النضالية المتمثلة في مواجهة الاستغلال"[1].

إن تدعيم مسار الخصخصة في تونس، كان بإصلاح هيكلي بدأ منذ الثمانينات، وذلك بتدعيم من صندوق النقد الدولي شأنها شأن باقي الدول النامية، ضمن هذا الاتجاه نحو الانفتاح الاقتصادي على السوق العالمية، ولم تكن خصخصة المؤسسات مطبقة على تلك التي تعيش صعوبات مالية أو المفلسة فقط، بل شملت مؤسسات القطاع العام أيضا، وذلك عن طريق البيع المباشر أوعن طريق البورصة، وكذا البيع عن طريق طلب العروض، وهنا بينت بعض الاحصائيات:[2] أن الخصخصة قد شملت 136 مؤسسة عبر 294 عملية بيع بقيمة 1340 مليون دينار تونسي، منها 142 عملية أدت خصخصة 54 مؤسسة بقيمة 1023 مليون دينار بين سنتي 1997 و2000 . كما بينت دراسة ميدانية[3]أن أصحاب المؤسسات المخصخصة لا يستطيعون الملاءمة بين المحافظة على حقوق العمال وضمان النجاعة الاقتصادية، وعادة ما ينتهون الى قرارات حمائية تعطي الأولوية للجانب الاقتصادي كتسريح العمال والتقليص من حقوقهم (أجور، ضمان إجتماعي، صحة....) وهي من أبرز الانعكاسات التي عمت قطاع الصناعة في تونس في هذه المرحلة، فكانت النقابات الحرة تعارض هذه الوضعية عبر الاضراب والمطالبة بحقوق العمال التي من بينها التأمين على المنصب والترسيم للمتعاقدين...

3) في المغرب الأقصى:

لا تختلف الحركة النقابية في المغرب عن باقي الحركات النقابية في المنطقة لتشابه الظروف السياسية والاقتصادية ولقد كان للمركزية النقابية المغربية منذ تأسيسها سنة 1953 العمل للمساهمة في تأطير الطبقة الشغيلة وتوحيد صفوفها وطرح مطالبها على الحكومة وعلى أرباب العمل، وان هذه "المطالب لم تتجاوز منذ الستينات الحق في العيش الكريم، ورفع القدرة الشرائية، وضمان الحق في الصحة والتعليم والسكن"[4].

كماأن الواقع العمالي يبرز ماتعانيه الطبقة العمالية المغربية من أوضاع صعبة من استغلال واحتكار في مجال العمل ومن تدني الأجور وصعوبات العمل والأمن، وبتطور نظام العمل مع نهاية التسعينات القرن الماضي تشكلت الثلاثية[5] التي تسعى للتفاوض، وهي تتكون من الوفد الحكومي ووفد الكونفدرالية العامة للمقاولات المغربية، والوفد النقابي، وهذا بدوره يتكون من مركزيتين نقابيتين الاتحاد العام للشغل وكتلة الشغل الديمقراطي.

([1]) سالم لبيض: ثقافة المؤسسة وأثر العولمة في المغرب العربي، مثال تونس، **مجلة إنسانيات**، عدد 22، مركز البحث في الأنتربولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، ديسمبر 2003، ص 58.

([2]) **المرجع السابق**،ص.55

([3]) الدراسة الميدانية لتمثلت في دراسة للباحث عبد الرحمان المرساني: الأبعاد الاجتماعية لتأهيل المؤسسات الصناعية في تونس ، بنزرت نموذجا، 1999/1998 ، في مقال ورد ل: سالم لبيض، **مرجع سبق ذكره**،صص58/57 .

([4]) يحيى بوقنطار: **تطور الحركة النقابية بالمغرب**، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، الرباط، ط1 2001، ص 62.

([5])**المرجع السابق** ، ص 222.

وتتجسد الحركة المطلبية للمغرب، حسب قراءاتنا لبعض الصحف حول واقع النضال النقابي في المغرب والتي ترصد في مقالات صحفية وفي المواقع الفضائية من الأنترنيت[1] ذلك الحجم المتنامي للاحتجاجات والاهتمام المطلبي بمسألة الحصانة النقابية، وكانت أهم مطالبها:

- إقرار الحقوق النقابية وضمان سلامة النقابيين وإطلاق سراح المحجوزين..
- ضرورة إشراك النقابات في مختلف القرارات والمشاريع الحكومية.
- حماية وتوسيع الحريات النقابية، ومراجعة منظومة الأجور...

ويؤكد أغلب النقابيين في تقاريرهم على ضرورة الاستفادة من خبرات النقابات الدولية [2] والتي لا تختلف في ظروفها عن واقع الاقتصاد في المغرب، بحكم أنها تنتسب إلى نظام واحد يطبق فيه اقتصاد السوق والمنافسة التجارية، بالرغم من تباعد الحدود واختلاف الثقافات والنظم الاجتماعية، حيث تستغل فيها القوى العمالية بعقود عمل غير دائمة وأجور زهيدة.

ثانيا) خصائص الحركة العمالية في الوطن العربي:

إذا كانت نشأة الطبقة العاملة في أوروبا وفي الدول الصناعية، هو نتاج عهد الثورة الصناعية، فإن ظروف نشأتها في دول العالم الثالث مختلفة، وخاصة في الوطن العربي، والتي خضعت للسيطرة الاقطاعية والرأسمالية الاستعمارية، وكرست بهيمنتها مظاهر التخلف والتبعية السياسية والاقتصادية، وأيضا وبإستغلالها الرأسمالي للأسواق العالمية واحتكارها للأسعار. وكان الاستعمار يعمل على نهب وامتصاص ثرواتها الباطنية، كما انعدمت بها الصناعة الحديثة التي لم تظهر إلا في أوائل القرن20م. كما أن لسياسة المنافسة الأجنبية على المنتجات والصناعات العربية إنعكاس على تدهور أوضاع العمال والحرفيين وخاصة الصناع في بعض المدن العربية، وحولتهم إلى عمال مأجورين في المؤسسات الصناعية الرأسمالية التي هي ملك الأجنبي. وكذلك فإن بعض الفلاحين قد شكلوا مع الصناع النواة الأولى للطبقة العاملة العربية، بعد هروبهم من استبداد الإقطاع نحو المدن للعمل في ورشات صناعة استخراجية وتعدينية، ومن هنا نجد أن الطبقة العمالية العربية تميزها خصائص مشتركة ، والتي منها:

1-أن الطبقة العمالية العربية قد نشأت في ظل التجزئة التي أوجدها المستعمر واعتمدت على أساليب تعسفية من أشكال الهيمنة الاقتصادية والسياسية.

2-ان تكونها لم يقترن بسقوط الأنظمة الإقطاعية وصعود البورجوازية كما حدث في الأنظمة الأوروبية (بعد عهد الثورة الفرنسية 1798)

3-أنها نشأت ضمن مشاريع اقتصادية أجنبية الهادفة لخدمة المصالح الاستعمارية.

([1]) م.ح :الطبقة العاملة في المغرب **في جريدة المناضل**، الأحد 1 مايـو 2005، العدد 7 الرابط:. webmaster@almounadila-a info

([2]) يحيى أبو زكريا: الحركة النقابية، التعددية النقابية، الثقافة النقابية، الموقع الالكتروني: bilahoudoud.net /shouth

4- ان نشأة الطبقة العمالية العربية وأوضاعها الاجتماعية جمعت بين الاضطهاد الاستعماري والاستغلال الطبقي وكان النضال والتحرري بمفهومه الواسع والشامل المحور الأساسي للحركة العمالية الوطنية ولطموحات الطبقة العمالية العربية.

فالعمل النقابي جاء كردة فعل للوضع الاستغلالي الاستعماري، وكان نشوء النقابات كحركة نضالية لهذه الطبقة في مرحلة متميزة، ولكنه كان ذلك متأخرا عنه في الدول الأوروبية، فقد بدأت النقابات العمالية تظهر تباعا لأوضاع سياسية، وفي فترات متفاوتة من القرن 19 م بسبب الظروف التاريخية لكل بلد ولنشأة هذه الطبقة في كل دولة عربية، وأيضا بسبب اختلاف مسارها وتطورها ونوع خبراتها التنظيمية[1].

إن وضعية الطبقية في المجتمعات العربية لها تاريخ طويل، فلقد عانت منذ فترة الاحتلال أسلوب الاستغلال بكل وحشية بإعتبار العمال أداة في يد المستعمر تستغل كالعبيد، والتي تعمل على تأمين فائض القيمة للإنتاج، شأنها شأن بلدان العالم النامي، في آسيا وأفريقيا وباقي دول أمريكا اللاتينية. ولكن بقيت الأوضاع على حالها في بعض المجتمعات بعد الاستقلال، حيث "أن الطبقة العمالية في الوطن العربي لم تتخلص نهائيا من كل ملامح البروليتاريا الموروثة عن عهد الاستعمار، والتخلص من هذه الملامح مرتبط بشكل حاسم بتصفية بقايا الاستعمار في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد"[2].

ولتسريع عملية الانتقال الاجتماعي والطبقي"[3] كانت ظاهرة التنمية بالأسلوبيين : النهج الاشتراكي والنهج الليبرالي، الذي شمل الدول العربية وبشكل متباين، حدد مساره وهدفه التنموي، بمحاولة للقضاء على وضعية التخلف ومواكبة عصر التكنولوجيا والتصنيع وغيرها من الطموحات، لكن يبقى الوضع للعديد من المجتمعات العربية على حاله ليعاني العمال تمايزا طبقيا وتبعية اقتصادية للغرب.

وتعد الطبقة الاجتماعية كمصطلح معاصر وأوروبي النشأة، التي لها خصائصها الاجتماعية ومحدداتها المهنية على مستوى النظام الرأسمالي ، كما أن لها اتجاهات وايديولوجية متميزة، لا تظهر عموما إلا في المجتمعات المتقدمة صناعيا، وبالتالي تتعارض هذه التشكيلة مع طبيعة تطور المجتمع العربي[4].

([1])عطية الصيرفي: **ظهور الطبقة العاملة المصرية من بين السخرة والرأس المال الأجنبي**، دار الثقافة الجديدة ، مصر،2006،صص95 .
([2]) ف.ل تياغو ننكو: **التركيب الطبقي للبلدان النامية**، ترجمة داود حيدر ومصطفى الدباس، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1972، ص 118.
([3])إحسان محمد الحسن: **التصنيع وتغير المجتمع**، دار الشؤون الثقافية، بغداد 1985، ص 59.
([4]) جورج ج جورفينتش: **دراسات في الطبقات الاجتماعية**، ترجمة أحمد رضا محمد، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1972، ص 226.

- **خلاصة عامة :**

بعد عرضنا لأهم مراحل تطور العمل النقابي في بعض دول الوطن العربي، نحاول أن نلخص أهم ميزات النشاط النقابي في هذه المنطقة:

- خصائص الحركة النقابية في الدول النامية والعربية منها، تتجسد في الدفاع عن السيادة الوطنية، والنضال السياسي في المراحل الأولى، لتساهم في بعث التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد الاستقلال .
- يعد عامل الاستعمار وطرق استغلاله للعامل في هذه الدول هو بمثابة بذرة العمل النقابي، كما يعد أيضا عامل المد الشيوعي خلال الحرب الباردة قاعدة للنضال النقابي في مبادئه وأهدافه في العديد من الدول النامية منها الدول العربية المدعمة ايديولوجيا من النظام الشيوعي نفسه.

وبذلك يعتبر العمل النقابي في الدول النامية متميزا من حيث النشأة عن سابقه من الدول الغربية، كما ينظر للنقابات في هذه المنطقة نظرة انتقاد كون العمل موجها دائما نحو أهداف وايديولوجية تخدم السلطة الحاكمة فحسب، وتصنف مسيرة الحركة النقابية العربية في ثلاث مجموعات وهي:

1- بلدان ذات عراقة نقابية وهي مصر، فلسطين، الأردن ، لبنان والجزائر.

2- بلدان يهيمن فيها الحزب على النقابة وهي السودان، ليبيا، سوريا، العراق واليمن.

3- بلدان لا يوجد فيها تنظيمات نقابية مثل السعودية، الكويت، والإمارات العربية فهي معادية للنقابي[1]

(1) سعد الدين ابراهيم: **النقابات العربية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 125.

المحـور السابــع

تطور الحركة العمالية في الجزائر

- تمهيد

أولا) تاريخية الحركة النقابية في الجزائر:

1)النقابة في عهد الاستعمار الفرنسي.

2)دور نقابة " الاتحاد العام للعمال الجزائريين" وهياكلها

ثانيا) مسار العمل النقابي في الجزائر بعد الاستقلال:

1)أسس واهداف نقابة" الاتحاد العام للعمال الجزائريين" بعد الاستقلال

2)العمل النقابي الاتحاد العام للعمال الجزائريين" في ظل النهج الاشتراكي

3)النقابات المستقلة في الجزائر

4)نقابة " الاتحاد العام للعمال الجزائريين" في ظل التعددية واقتصاد السوق.

-خلاصة عامة

- **تمهيد:**

إن الظروف التي أدت الى نشأة النقابات العمالية في الجزائر تختلف عن سابقتها من الدول، فرغم وجود هياكل نقابية تنشط لمصلحة العمال في اطار قانوني في أواخر القرن التاسع عشر، إلا أنها كانت تابعة للسلطة الفرنسية الاستعمارية، كما أن النقابة لم تكن نتاج تناقضات النظام الاقتصادي الرأسمالي في حد ذاته، وإنما جاءت أول نقابة وطنية نتيجة صراع سياسي انطلق من وعي بضرورة التغيير وبالنضال السياسي ضد الاستعمار، لما يحمله هذا الأخير من استغلال وتعسف ضد القوى العاملة الجزائرية.

أولا) تاريخية الحركة النقابية في الجزائر: عند عرض تاريخية التنظيمات النقابية في الجزائر، يمكننا الرجوع الى عهد الدولة العثمانية كمرحلة سابقة، هذه الدولة التي اتخذت عدة إجراءات لتنظيم الحرفيين والصناع، وخدمتهم مهنيا، فأطلقت عليها عدة تسميات كالطوائف والنقابات والأعراف[1] واشتملت هذه التنظيمات التشكيلة البنائية للنقابة كالتالي:

- **الشيخ** : له دور في تطوير الحرفة ومن واجبه أن يترأس احتفالات الطائفة بالمناسبات الدينية وإقامة العدل بين أفراد الطائفة، وإنزال العقوبات على المخالفين من أفرادها والاتصال بأصحاب الحرفة، وكان لقاء ذلك جمع الضرائب المفروضة على الحرفة لدفعها إلى الدولة[2].
- **الكاهية** : له الحق في الإشراف على أمور الطائفة بعد الشيخ ويعتني بدور الجودة في الصناعة وجمع المواد الخام وتوزيع الحرفيين وحماية مصالحهم.
- **الخبيران:** هما شخصان خبيران مهمتهما إعطاء الرأي في جودة الصناعة وحل الخلافات.

وحسب طبيعة النظام، فإن هؤلاء يشكلون مجلسا وظيفته الرئيسية السير بأمور الطائفة الحرفية، ولقد اعتمدت عليه الدولة في جمع الضرائب والاطمئنان على تطبيق القوانين أكثر من الهدف النقابي، وهناك العديد من أنواع النقابات الحرفية منها: صناعة الزيوت، نقابة الحياكة والغزل، صناعة الفخار والدباغين والزجاج والخبازين وغيرها من التجمعات الحرفية التي سبقت عهد الاستعمار الفرنسي.

1) النقابة في عهد الاستعمار الفرنسي:

لقد نشط العمال الجزائريون ابان الاحتلال من خلال الفروع النقابية الفرنسية، باعتبار الجزائر احدى مقاطعات فرنسا الاستعمارية، فتشكلت أول نقابة سنة 1880 من طرف عمال الطباعة وهي " الغرفة النقابية لعمال الطباعة في الجزائر" والتي ضمت 105 عضوا وبحكم الاستغلال الاستعماري كان الانخراط العمالي في النقابات للجزائريين في مختلف القطاعات الانتاجية وخاصة الصناعية محدودا جدا، ان لم نقل ممنوعا بسبب القوانين المجحفة منها "قانون الآهالي" لسنة 1871. وكان أول اضراب من عمال المطابع والأعمدة وصناع البراميل... في سنة 1884 دام 15 يوما للمطالبة بتحسين الأجور ولظروف العمل .

([1]) عبد الله خليفة الخياط: **الأوضاع الاقتصادية بولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني** ، أطروحة لنيل دكتورا دولة (غير منشورة)، جامعة محمد الخامس جامعة الرباط، (1997- 1998) المغرب ص 163.

([2]) لويس برنارد: **اسطنبول والإمبراطورية العثمانية**، ترجمة رضوان علي، مطبعة بنغازي، ليبيا 1974، ص 117.

كما نميز نشأة بعض النقابات الحرفية التي اعتمدت على حرفة معينة لتناضل من اجل مطالب مهنية واجتماعية منها: نقابة الطباخين 1886 ثم نقابة الحلاقين 1889 والنجارين 1891 والخبازين 1892.

وبعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918) تشكلت الأحزاب الوطنية بمجيء نجم شمال إفريقيا سنة 1926، حيث استطاعت نخبة من العمال، ليكون "نجم شمال افريقيا" لتوحيد صفوف عمال شمال افريقيا، وذلك في المهجر بعد إحتكاكها بالطبقة العمالية المهاجرة، التي تضم عمالا من عدة دول تعاني الاقصاء في المهجر أي في فرنسا. ومع عودة السياسيين المهاجرين الى الجزائر أسسوا أحزابا لحماية الجزائريين وخاصة العمال من كل استغلال خاصة في القطاع الفلاحي وفي الصناعة المنجمية. وبعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) أخذ التراجع في معدل الانخراط العمالي بالنقابات الفرنسية، وأخذ المسار السياسي في الجزائر نحو تبني الهدف الوطني فتشكلت "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" سنة 1946، والتي بادرت إلى الإعلان عن الثورة التحريرية ومنه إلى تعبئة العمال للنضال من أجل الحرية، وكانت الثورة المسلحة سنة 1954 نقطة تحول حاسمة في تاريخ الحركة العمالية الجزائرية أين استقلت النقابة الجزائرية عن النقابة الفرنسية، وبوعي عمالي أخذت الطبقة العمالية تساند الثورة وذلك بنشأة "الاتحاد العام للعمال الجزائريين" في 24 فيفري 1956على يد "عيسات إيدير".

وكان للتاريخ السياسي الدور الهام للنقابة في فهم الضرورة المساهمة في الحركة الوطنية، بنشرها لفكرة النضال التحرري في الأوساط الشعبية المتزامنة مع الثورة المسلحة وعمت كل التنظيمات الاجتماعية، ونذكر أنه في عهد سابق كانت " الحركة الشيوعية " ونقاباتها هي السباقة في تشكيل أول حركة عمالية في الجزائر، إلا أنها لم تواكب التطورات السياسية نتيجة تمسكها بالناحية المطلبية، وارتباطها التام بالحركة الشيوعية الفرنسية[1].

واذا كانت النقابة الشيوعية هي النواة الأولى للحركة النقابية المطلبية في الجزائر، فإنها لم تكن مواكبة للتطورات السياسية التي حملتها الحركة الوطنية ضد الاستعمار، كون هذه النقابة كانت على ارتباط تام ومطلق بالحركة الشيوعية الفرنسية، ولم تكن تعبر عن المصالح العمالية والوطنية الجزائرية.

إن تشكيل أول نقابة جزائرية بأهداف نضالية وسياسية، تزامن واندلاع الثورة التحريرية، بتجنيد العمال فيها ضد الاستعمار، وجعل النضال المطلبي أمرا مؤجلا، مما أعطى أسبقية الهدف السياسي في كل وضع واجهته نقابة "الاتحاد العام للعمال الجزائريين" UGTA بالتالي " فالنشاط النقابي يجب ان يكون عنصرا نشطا في الكفاح لهدم النظام الكولونيالي...إذ ولد " الاتحاد العام للعمال الجزائريين" من ضرورة التحرر الوطني الثوري "[2].

وكانت ردود فعل السلطات الفرنسية اتجاه النقابات الجزائرية بإستخدام العنف والقمع، حيث قامت بإعتقال النقابيين، فبلغت الاعتقالات 150 نقابيا وقتل وسجن العديد منهم ، واستشهاد مؤسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين المجاهد "عيسات إيدير".

([1]) نعيم بن محمد: **الحركة النقابية في الجزائر، واقع وآفـاق** ،مقال في الموقع الالكتروني: :www.syndicatsap maktoobblog.com

([2]) سعد بشاينية: **مرجع سبق ذكره** ،مأخوذ عن:

LN: projet analytique de développement du syndicalisme en Algérie, ed, Alger (El Chaab), pp 16-17 F

2) دور نقابة "الاتحاد العام للعمال الجزائريين" وهياكلها :

إن نقابة "الاتحاد العام للعمال الجزائريين" هي نقابة عمالية تأسست في خضم الثورة المسلحة، من قبل جبهة التحرير الوطني، وكانت أهدافها تدويل المشكلة النقابية الجزائرية، والتجنيد الفعال لكل العمال في العالم من اجل تأييد قضية العمال الجزائريين المضطهدين، ولتجسيد هذه الأهداف انضم الاتحاد إلى "الجامعة العالمية للنقابات الحرة " سنة 1957، والتي وجد فيها منبرا لتبليغ صوته إلى الرأي العام العالمي، كما تأسست فروع للاتحاد في كل من تونس والمغرب وحتى في فرنسا ، بهدف التعريف بالحركة النقابية في الجزائر، وكسب التأييد الدولي وتقديم المساعدات للاجئين الجزائريين، وإرسال بعثات من العمال الجزائريين، للتكوين وللتخصص في مختلف المصانع خارج الوطن، وتنظيم الطبقة العمالية ورص صفوفها لخدمة اهداف الثورة التحريرية كهدف أولي.

وكان للطبقة العمالية الجزائرية في المهجر وخاصة في فرنسا، الدور في تنظيم صفوف العمال، لمساندة النضال السياسي والمسلح في الجزائر وساهمت من خلال فروع هذه النقابة في تدعيم الثورة ماديا، من خلال الاشتراكات المالية التي كان يدفعها العمال المنخرطون بالنقابة في مختلف الفروع بالمدن الفرنسية بإشتراك مالي بلغ نحو 30 فرنك لكل عامل، كما كان الاتحاد ينظم العديد من الإضرابات[1] في الداخل و في الخارج خاصة في الفترة بين 1956-1957، وهذا لتأكيد على المشاركة الفعلية للجزائرية في الهدف التحرري، فبلغ عدد المشاركين في عضوية نقابة ال" ا.ع.ع.ج UGTA " [2] الى سنة 1961 نحو 135.202 عاملا منخرطا، وبلغت قيمة جمع الأموال 500 مليون فرنك فرنسي[3].

لقد استقطب "الاتحاد العام للعمال الجزاريين" العديد من العمال في مختلف القطاعات الاقتصادية الى جانب قيامه بالدور الثوري، فقد عملت "النخبة النقابية الدور الرائد في بعض الولايات منها ولاية عنابة في الفترة الاستعمارية بتمركز يد عاملة من أصول متواضعة جدا ريفية وفلاحية ، ولكن هذه النخبة النقابية لها طموحات عالية وبعيدة المدى، بلورتها الايديولوجيا الشعبوية للحركة الوطنية من جهة، والايدولوجيا الأممية للحركة النقابية العالمية من جهة ثانية... وذلك في مزارع الحوامض والكروم، بالإضافة إلى بروليتاريا حضرية في الميناء والسكك الحديدية، وهما قطاعان على درجة عالية من التطور لارتباطهما بتصدير منتوجات زراعية كالحمضيات والخمور، وكذلك لتسويق الموارد المعدنية للمنطقة الشرقية في حديد منجم الونزة، فوسفات الكويف وجبل العنق. (4)

كما تميزت التجربة التاريخية للحركة العمالية في مختلف مراحل النضال الثوري في الجزائر، بالإرادة القوية والانسجام في العمل السياسي، أي في عهد الاستعمار- فترة الحركة الوطنية والثورة - ولكن بعد

([1])François Weiss :**doctrine et action syndicale en Algérie** ,éd. CYCAS ,paris,1970, pp.19-20

([2]) إ.ع.ع.ج : UGTA الاتحاد للعمال العام الجزائريين

([3]) كمال القريشي: التقرير القطري: الاتحاد العام للعمال الجزائريين، عضو مجلس ولائي لنقابة المؤسسة لعمال التربية لولاية بومرداس، الجزائر، الموقع الالكتروني www.icatu 56 .org

([4]) عنصر العياشي: **النخبة النقابية المحلية تكوينها وتمثيلاتها**، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول " المجتمع الجزائري والممارسات السوسيولوجية" معهد علم الاجتماع جامعة الجزائر من 11 إلى 12نوفمبر 1994.

الاستقلال أفرزت الكثير من الخصائص والتي ميزت الايدولوجيا السياسية، "فسادت الجذرية عند النقابة في مطالبها الاقتصادية والاجتماعية، كما عمت النظرة المساواتية الرافضة للتمايز الاجتماعي.. هذه القيم السائدة اجتماعيا هي التي سنلاقيها وراء الكثير من الحركات الاحتجاجية بعد الاستقلال.[1]

فالاتحاد العمالي المتمثل في UGTA هي نقابة وطنية ولدت من رحم الظرف التحرري، ونشأت في أحضان "حزب جبهة التحرير الوطني" والتي واصلت تدعيمها للدولة ، وكانت ثمرة وجهد قيادة نضالية واعية بالمبادئ الوطنية، فجاء العمل إلى جانب جبهة التحرير الوطني ومنه التلاحم الشعبي الذي أدى الى قوة التماسك بين مختلف الشرائح الاجتماعية وخاصة العمالية منها، الذي كلل بالاستقلال سنة 1962 واستطاعت الجزائر أن تحقق السيادة الوطنية.

ويتكون "الاتحاد العام للعمال الجزائريين" من هيكل تنظيمي[*] هي على النحو التالي:

أ-**المجلس النقابي** : كتنظيم قاعدي في الاتحاد ويظم مجموع العمال المنخرطين في هيئاته التنظيمية الأفقية والتي لها وظيفة أداء المهام على مستوى منطقة جغرافية ويعمل على توسيع القاعدة النقابية كما ينسق مع الإدارة ويهدف إلى تسوية مشاكل العمال المهنية والاجتماعي وتتمثل هذه الهيئات الأفقية في:

3) اللجنة التنفيذية المحلية.
4) اللجنة التنفيذية الولائية.

وهياكل التنظيم العمودي فإنها تقوم بأداء المهام النقابية الاجتماعية لقطاع نشاط معين مهمته الأساسية هي التكفل بالمشاكل المختلفة للمنخرطين والعمل على تكوين العمال مهنيا وترقيتهم وينقسم بدوره إلى 3 أقسام :

5) نقابة المؤسسة.
6) النقابة الوطنية
7) الاتحادية الوطنية.

ب- المؤتمر الوطني: يقوم بعقد دورة عادية مرة كل أربعة سنوات ويمكن أن يعقد دورة استثنائية بطلب 3/2 أعضاء اللجنة التنفيذية يناقش قضايا العمال المتعلقة بظروفهم ولها صبغة سياسية، اقتصادية وثقافية.

ج- اللجنة التنفيذية الوطنية: هي الهيئة العليا تضم 181 عضوا منتخبا بالإضافة إلى الأمناء العامين للاتحادية الوطنية وتجتمع في دورة عادية مرة كل ستة أشهر أو دورة استثنائية بطلب من 3/2 الأعضاء أو بطلب من الأمانة العامة.

د- الأمانة العامة: تتكون من 13 عضوا بما فيهم الأمين العام يتفرع أعضاؤها للنشاط النقابي ويمنع عليهم ازدواجية المهام التنفيذية سواء النقابية أو الإدارية، تجتمع مرتين في الشهر وتعمل على إعداد ومراقبة وتقييم جميع نشاطات الاتحاد.

([1]) سمير أمين وآخرون: **العمال وتحديات القرن الواحد والعشرين**، دار العالم الثالث، الجيزة ط1، 2008، ص 92.

([*]) الهياكل التنظيمية وفروع النقابة "إ.ع.ع.ج" ومهامها إرجع الموقع الالكتروني: www.iners-ugta.org

أما القطاعات التي يمثلها الاتحاد العام للعمال الجزائريين فهي:

1) اتحاد عمال قطاع الحديد والصلب
2) اتحاد عمال الميكانيكا
3) الفدرالية الوطنية لعمال الطاقة
4) الفدرالية الوطنية لعمال التربية
5) الفدرالية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي
6) اتحاد عمال البناء
7) الفدرالية العمالية المالية.

ثانيا) مسار العمل النقابي في الجزائر بعد الاستقلال :

يختلف الوضع السياسي للجزائر غداة الاستقلال عن مراحلها التاريخية الأخرى ، حيث كانت تواجه وضعية اقتصادية وسياسية صعبة انعكست على الوضع الاجتماعي، مما استدعى الدولة تنظيم سياستها بمساهمة كل الهيئات الجماهيرية منها نقابة "إ.ع.ع.ج"، فكان الهدف الأولي استرجاع وتنظيم المؤسسات الوطنية الشاغرة التي تركها الاستعمار وحطم آلاتها بعد عملية الجلاء الاستسطاني، وذلك وفقا لقانون التسيير الذاتي بمساهمة العمال الجزائريين في تسيير هذه المؤسسات، ولكن لم يكن للنقابة أي برنامج خاص بالعمال سوى الهدف السياسي، ويمكن توضيح مسار العمل النقابي لنقابة"إ.ع.ع.ج" من خلال أسسه التنظيمية وأهدافه فيما يلي:

1) أسس وأهداف نقابة "الاتحاد العام للعمال الجزائريين" بعد الاستقلال :

لقد اعتبر إ.ع.ع.ج جهازا مدعما للحزب وحدد أهدافه في المؤتمر الأول في 2 سبتمبر 1969 من خلال تدعيمه للسلطة والعمل على تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية الأجنبية خاصة في قطاع المحروقات والمناجم وانتهاج النظام الاشتراكي بالدفاع عن مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية. كما كان يسعى لتعبئة العمال نحو الإيديولوجية الاشتراكية المنتهجة في الأسلوب التنموي للجزائر المستقلة، باعتباره النقابة الوحيدة الشرعية والمساندة للحزب"جبهة التحرير الوطني"، فكانت أولوية البناء والتشييد وتحقيق المصالح الوطنية الاجتماعية والاقتصادية، والقضاء على التخلف قبل أي عمل نقابي مطلبي آخر.

وتتمثل أسس وأهداف "الاتحاد العام للعمال الجزائريين" حسب ما نصت عليه المواد التالية[1]:

***المادة 01:** "الإتحاد العام للعمال الجزائريين المشار إليه باختزال " إ.ع.ع.ج"، هو منظمة نقابية مطلبية حرة ومستقلة من كل وصاية حزبية، وإدارية، وأصحاب عمل وموحدة، وديمقراطية بالنسبة لكافة العمال الجزائريين

([1]) ارجع القانون الأساسي "لنقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين" الموقع اللاكتروني:www.iners-ugta.org

الذين يتقاضون أجرة ومشابهها من نتاج عملهم اليدوي أو الفكري، ولا يستخدمون غيرهم من العمال لمصلحتهم ...

***المادة 02** : يتمتع الإتحاد ع.ع.ج بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية.

***المادة 03:** يوجد مقر الإتحاد العام للعمال الجزائريين بالجزائر العاصمة .

***المادة 04:** يستمد الإتحاد العام للعمال الجزائريين قوته من وحدة تنظيم العمال،وتجنيد منخرطيه من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية في إطار مبادئ ثورة أول نوفمبر 54.

وبذلك فإن المرجع الإيديولوجي المستمد منه القانون الأساسي للنقابة "إ.ع.ع.ج" هو مواثيق الثورة الجزائرية التي تسعى لخدمة المبادئ العامة للشعب الجزائري، وسيادته وتحقيق العدالة الاجتماعية ، لذلك يكون من أهداف هذا التنظيم تكريس دور الدولة في الدفاع عن مصالح العمال الاجتماعية.

2) العمل النقابي"للاتحاد العام للعمال الجزائريين" في ظل النهج الاشتراكي:

يمكننا توضيح علاقة التوجه التنموي للجزائر بعد الاستقلال، بإعتبارها مرحلة حساسة في مسار الحركة النقابية، والتي واجهت العديد من المعضلات المتعلقة بالطبقة العمالية منها أهمها مشكلة التوظيف[1].

ومنذ ميثاق الجزائر لسنة 1964 أصبحت اهتمامات الدولة في خلق مناصب الشغل بقدر ما تستطيع توفيره المؤسسات العمومية، بهدف التنمية الاجتماعية وكانت حركة التصنيع الأسلوب التنموي والسبيل الوحيد الذي يستطيع حل هذه المشكلة ، كما كان تبني الصناعة الثقيلة لبلوغ هذا المسعى بتوظيف اكبر حجم من الأيدي العاملة، فكان التوجه نحو النهج الاشتراكي يصحبه النصوص "التسيير الاشتراكي للمؤسسات" يعمل على توجيه كل الهيئات العمالية وخاصة النقابية لتحقيق مبادئ هذه السياسة التنموية ذات الأهداف الاجتماعية (توفير مصدر دخل لكل عائلة جزائرية).

فإذا اطلعنا إلى واقع المؤسسة الصناعية في هذه المرحلة يوضح أبعادا أساسية أهمها البعد السياسي والاجتماعي وخاصة الإيديولوجي المدعم للاشتراكية ، والمحدد في الإطار الرسمي ، الذي ينص على التمثيل العمالي في الادارة للمشاركة إلى جانب الإداريين في وضع واتخاذ القرار وفي التسيير، وهذا حسب المواثيق الرسمية كميثاق التسيير الاشتراكي ومن بين بنوده أن :" تكون حقوق العمال مضمونة بحسب نوع المؤسسة وتمارس هذه الحقوق على الخصوص بواسطة الاشتراك المباشر في التسيير"[2].

كما كان التنظيم النقابي يفرض الانتماء السياسي لممثلي العمال في حزب "جبهة التحرير الوطني " لترسيخ الفكر الاشتراكي ورفع وعي العمال بدورهم في الحفاظ على المؤسسات الاقتصادية كونها ملكهم، وهنا بدأ التركيز على فئة من النقابيين ففي "نهاية المؤتمر الثالث لسنة 1969 تم تجديد القيادة النقابية بنسبة 95 %

([1]) Nadji Safir: **Essai d'analyse sociologique**, Tome II, emploi et industrialisation, OPU, Alger , 1985, p 34.

([2])حزب ج.ت.و:**التسيير الاشتراكي للمؤسسات ،الميثاق والنصوص التطبيقية** ،لجنة الطباعة الشعبية للجيش،ديسمبر1975ص.11

بحيث غدت النقابة بعيدة كل البعد عن انشغالات العمال، إذ تمت تصفية القادة النقابيين المخضرمين ما بين الحركة النقابية الفرنسية إبان العهد الاستعماري والذين عاشوا الحركة الوطنية وحزب التحرير الوطني[1].

وكان القضاء على النقابة الاحتجاجية، وتحول "الاتحاد العام للعمال الجزائريين " الى مؤسسة تنظيمية تعمل على خدمة السلطة بتطبيق إيديولوجية الدعم السياسي والحزبي الحاكم "جبهة التحرير الوطني"على مستوى القاعدة[*] وإعادة بناء المؤسسات بعد عملية التخريب التي لحقت بها عقب جلاء المستوطنين، وبعدما تحولت جبهة التحرير الوطني إلى حزب واحد في البلاد، ليأخذ التوجه الاشتراكي مساره، ويعلن عن مشاركة العمال في التسيير من خلال مجلس العمال، الذي يعد في نفس الوقت مجلسا نقابيا على مستوى المؤسسة[2].

فجاء ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات، للدفاع عن العمال وعن مكانتهم، وجعل العامل منتجا ومسيرا وله الحق في الحفاظ على منصبه، كما أن له الحق في التكوين والتأهيل والمشاركة في التسيير، هذا كما نص عليه الميثاق "أن للعامل الذي أصبح منتجا ومسيرا وساعيا في سبيل تنوير المجتمع الحق الأساسي في العمل وفي حماية عمله، كما ان له الحق في تغيير وضعه في الصعيد الإنساني، فهو لم يعد الآن مجرد وسيلة للإنتاج.[3]

وبذلك تبلورت العديد من المبادئ والأفكار المتعلقة بالدور العمالي فانبثق عنها القانون الأساسي العام للعمال بتاريخ 5 أوت 1978 الذي يشكل مسعا آخر في تثبيت الايديولوجية الاشتراكية، وكمرحلة هامة في تاريخ الحركة العمالية من الجانب التنظيمي وعلاقات العمل.

لكن الواقع كان بعيدا عن أهداف القاعدة العمالية، فلقد "ترجم هذا الواقع بتبعية النقابة للدولة وصار النقابيون لا ينتخبون بحرية من طرف العمال وإنما يختارون من قبل الحزب الواحد حتى أصبح هؤلاء المنتخبون ينتمون للنظام السياسي أكثر منه لعالم الشغيلة.[4] كما أن العمل النقابي في هذه المرحلة "التسيير الاشتراكي للمؤسسات وذلك " من خلال جهاز المجلس العمالي كان عملا غامضا أين تضاربت الصلاحيات مع الأهداف النقابية والتي تعنى بمصالح العمال،وأضحى التداخل في المهام، وتعددت المجالس الممثلة للطبقة العمالية على مستوى المؤسسة الإنتاجية، والذي كان مصيره الصراع بين البنيتين الإدارة والنقابة وبين مجلس العمال ومكتب النقابة وخلية الحزب، كما أن دور العامل في المنظمة النقابية بقي بعيدا عن حقيقة أهداف العمل النقابي، وكانت النقابة تواجه عدة مشاكل كضعف الوعي لدى العديد من العمال، والجهل التام بمهام النقابة ويكمن ذلك في كون العامل كان منشغلا بمسائل الانخراط في النقابة، وجمع الاشتراكات، فكان اهتمامه بأمور تنظيمية فحسب"[5].

([1]) سعد بشاينية: **مرجع سبق ذكره**، ص 270.

([*]) ورد في **المادة 120** من **القانون الاساسي ل "ح. ج.ت.و"**سنة 1984، أن ألا يعين مسؤول على الهيكل النقابية إلا من كان مناضلا في الحزب.

([2]) إرجع **القانون المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات** رقم 74/71 المؤرخ في 16 نوفمبر 1971

([3]) ح.ج.ت.و: **التسيير الاشتراكي للمؤسسات - الميثاق والنصوص التشريعية** - اللجنة التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، ديسمبر 1975، ص 10.

([4]) سعد بشاينية **مرجع سبق ذكره**، ص 268.

([5]) Weiss F:**Doctrine et Action syndicale en Algérie doctrine et action syndical en Algérie** ,ed. **: la mondialisation, un phénomène pluriel** CYCAS,paris,1970, p 197.

ولقد بين التحليل السوسيولوجي للعديد من الدراسات أن واقع النقابات متباين من حيث الدور والأداء وذلك من خلال رأي بعض الباحثين "أن ممثلي العمال في التنظيمات يتباعدون تدريجيا وبشكل متزايد مصالح القاعدة العمالية التي إنتخبتهم لمثل هذه المناصب. ويستدل الباحثين على ذلك بضعف مشاركة ممثلي العمال في الاجتماعات والأنشطة النقابية، وقلة اهتمامهم بالمسائل النقابية، مما أدى الى تحكم الصفوة النقابية القليلة في مصير القاعدة العمالية العريضة."[1] وهذا ما يمكن تفسيره لمايعيشه الواقع النقابي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية خلال هذه المرحلة (أي الاشتراكية).

وأدى كل ذلك إلى مظاهر سلبية والى الاختلال الكبير في امكانيات العمل، كإرتفاع التكاليف أثناء الإنتاج والغياب الكلي للرقابة، وارتفاع التوظيف بدون مبرر واستفحال ظاهرتي التغيب ودوران العمل... وغياب التعاون ما بين التنظيم بالمؤسسة عن المستوى الذي كان سطره الميثاق وقانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات. وفي العديد من البحوث والدراسات الميدانية أيضا التي كانت حول واقع العمل النقابي في الجزائر في المرحلة التي سبقت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية التأكيد على أن " التنظيم النقابي النشيط على الساحة هو تنظيم عمالي بالأساس فإن التفسير الملائم لتباين معدل الانخراط يرتبط بقوة الشعور بالانتماء إلى العمال أو ضعفه ...مما يعبر عن تجذر تمثلات معينة عن النقابة باعتبارها تنظيما عماليا بالأساس وإدراك نضالاتها وممارساتها المطلبية كتجسيد لنزعة "عمالوية Ouvrièrisme "لا تليق بالإطارات مهما كانت المشكلات التي يواجهونها "[2] وهذا في تحليل خص الإطارات العاملة في المنشأة العمومية الجزائرية وانخراطها في النقابة، والذي يبرز لنا خلفية الممارسة النقابية كونها ذات تمثيل عمالي محض.

وفي ظل هذه الأوضاع تواصلت المركزية في عقدها الجلسات والمؤتمرات، فكان المؤتمر الخامس أول مؤتمر يناقش فكرة الاستقلالية النقابية خاصة بعد تطور النشاط الاقتصادي ليتوسع القطاع الخاص ويتزايد الاستياء العمالي سنة بعد سنة خاصة في مرحلة الثمانينات من القرن الماضي، والمتمثلة في الأزمة الاقتصادية 1986 بانخفاض عائدات البترول، لتكون بداية التأزم في الأوضاع المالية للمؤسسات الاقتصادية والاعلان عن إفلاسها.

ومن جانب آخر، فإن العمال والنقابة في مرحلة الاشتراكية وخلال مواثيقها، قد لمسوا مزايا في عدة مسائل، منها الحضور إلى الاجتماعات والملتقيات على مستوى المنشآت الإنتاجية الى جانب المسير والإداري و باقي الإطارات، وكانت له فرصة الإعلام بما يحدث من حولهم في العمل وفي هذا المجال فرصة لحماية أكثر وثقة وأمن بوجودهم داخل التنظيم.

في الأخير فإن الدور النقابي وواقع النقابة في عهدها السابق(عهد الاشتراكية) وما حملته من أفكار خصت المشاركة في التسيير وفي اتخاذ القرارات كان يصعب تنفيذها، فكانت القطيعة بين النص القانوني والواقع

([1]) طلعت ابراهيم لطفي ، **علم الاجتماع الصناعي**، دار غريب، القاهرة، 2007 ،ص.148

([2]) عنصر العياشي: **الإطارات في المنشأة العمومية الجزائرية، تمثلات الهوية والطموحات**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول " التنمية والثقافات الوطنية"، جامعة الجزائر 13-15 ماي 1995، ص9 .

أي الممارسة النقابية الفعلية للعمل النقابي، حتى أنه اعتبرت " النقابة جهازا متواطئا في خلق عناصر تحطم القطاع العمومي بحيث حملت مسائل وتناقضات منها: الترجمة المغلوطة للنصوص، الديمقراطية الغائبة التي سمح بإنتخاب مجالس عمالية واسعة التمثيل، انفصال المجالس العمالية عن قاعدتها العمالية ... ضعف مستوى التكوين الإيديولوجي للعمال المنتجين ، تهميش اللجان الدائمة الخمس ولم يكن من بين هذه اللجان التي تشتغل سوى لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية فقط"[1]، ونضيف هنا بأن المشكلة تتمثل أيضا في تحول النقابة إلى حركة سياسوية وابتعادها عن الحركة المطلبية التي جاءت من أجله النقابات والتي يحملها مفهوم أي تنظيم نقابي في العالم.

3) النقابات المستقلة في الجزائر:

تعمل النقابات المستقلة من خلال المشرع الجزائري لتجسيد الحرية النقابية والمطلبية العمالية، وعند تحليل ظروف نشأتها وطبيعة العمل النقابي لبعض النقابات المستقلة، حيث يكون طرح أبعاد هذا النوع من النقابات المستقلة عن نقابة" إ.ع.ع.ج" الاستقلالية في النشاط النقابي والحرية في ممارسة العمل النقابي، وهي نتاج الإصلاحات السياسية التي عقبت أحداث أكتوبر 1988 ثم الاعلان عن دستور الجزائر 1989.

وإن واقع العمل والتنظيم النقابي، بما يحمل من تغيرات جذرية في شتى المجالات وعلى مختلف الأصعدة المتعلقة بالحركة العمالية، ويمكننا من التحدث عن وجود تغير في المفاهيم التي سبق العمل بها، في الميدان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للنقابات ، خاصة بعد تلك الأوضاع الجديدة التي شهدتها المؤسسة والتحولات القانونية والتنظيمية في محيط العمل، بتطبيق التكيف الهيكلي، واستقلالية للمؤسسات، وعرفت في مرحلة الثمانينات القرن الماضي بالتعددية، وهنا بدأت التشكيلات السياسية بمختلف اتجاهاتها تتأسس بشكل غير مسبوق وظهور نقابات متعددة مستقلة سياسيا وكان تدعيمها للهدف المطلبي[2].

وإثر هذه الإصلاحات الاقتصادية سادت عمليات التسريح الواسعة في صفوف العمال خاصة في القطاع الصناعي بسبب غلق العديد من المصانع وانتشرت البطالة وأمام كل هذا كان المطلب العمالي يتخذ أسلوب الحركات الاحتجاجية والاضرابات الواسعة في القطاع الصناعي، إلا أنها وبسبب تعدد الاتجاهات والميولات الفكرية والسياسية تعددت النقابات، منها النقابات المهنية كنقابة قطاع التعليم وعمال الصحة والإدارة العمومية، ونقابات الادارة العمومية والتربية والتكوين والنقل والتجارة وغيرها...قد قاطعت نقابة ال.إ.ع.ع.ج لتفضل الانخراط في نقابات مستقلة وتخوض تجربة الاستقلالية لتحسين وضعيتها.

ان هذه النقابات الناشئة والحديثة، والتي أطلق عليها تسمية النقابات المستقلة، هي التي إستقلت عن أي ولاء سياسي، فكانت أولى هذه النقابات مولدا "المجلس الوطني لمدرسي التعليم العالي في سنة 1989، قبل

([1]) سعد بشاينية: **مرجع سبق ذكره**، ص 274.

([2]) نجاح سلام مسؤولة لجنة المرأة بالنقابة المستقلة لمستخدمي الادارة العمومية بالجزائر، ندوة لدار الخدمات النقابية والعمالية حول **النقابات المستقلة والتجربة الجزائرية** ، مارس 1990 بدار الخدمات النقابية بالجزائر –العاصمة-

صدور قانون يعترف بالتعددية النقابية ولم يعترف به، أي بالمجلس الا في سنة 1992، وحاليا يتجاوز عدد النقابات المستقلة اليوم 50 نقابة في العديد من القطاعات ويتفاوت تمثيلهم من قطاع لآخر."[1]

فالنقابة المستقلة أو الحرة في الجزائر هي نتاج التحول الديمقراطي، وما صاحبه من تغييرات بشأن الحقوق المدنية والحريات، ولكنها مازالت في طورها الأول من النشأة، كما أنها تجربة تعاني التشتت والانقسام وأغلبها يوجد في الوظيف العمومي والخدماتي. وأمام نشاط النقابات المستقلة في القطاعات الأخرى، مايزال ال "إ.ع.ع.ج" يحاول الحفاظ على دوره في العمل النقابي بالسعي إلى حماية مصالح الطبقة العمالية، ومواجهة المخلفات السلبية التي مست العمال من تسريح عمالي واسع، فكان الدخول في مفاوضات مع الحكومة وأرباب العمل وتشكلت الثلاثية، وهنا اعتبر "إ.ع.ع.ج" الشريك الاجتماعي الممثل الوحيد للعمال .

4) نقابة "الاتحاد العام للعمال الجزائريين" في ظل التعددية واقتصاد السوق:

إن " اقتصاد السوق" يعني اقتصاد قائم على تحرير الانتاج وزيادة إنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج والتطوير المستمر في المنتوجات وفي أنظمة العمل، وبذلك يكون الدخول في التنافسية لفرض الرأس المال ولمضاعفته. لكن هذا الاقتصاد الليبرالي الجديد، له آثار سلبية على الجانب الاجتماعي، بتدهور أوضاع العمال، إلى مستوى أقل من حد الفقر الأدنى الرسمي حسب العديد من الدراسات[2]. وتكون أهداف العمل النقابي الى مقاومة هذه الآثار بأسلوب تنظيمي لنقابة تجمع كل العمال وتكون تضامنية على مستوى مكان العمل، فيساعد ذلك على تقليص التشتت وضعف الموقف النقابي أثناء التفاوض وتقوية دورهم خلال الإضراب، كما تسعى النقابة إلى تمثيل المصالح المشتركة لأعضائها والدفاع عنها من خلال التأثير على السياسات المعتمدة والقرارات المتخذة، وحسب الاتجاهات النظرية الحديثة، كما جاء في المحور الرابع المتعلق بالاتجاهات النظرية ، فإن دور هذه النقابات هي محاولة التوسط بين تلك المصالح المتعارضة وتكييفها مع المطالب العمالية وفض النزاع ، إلا أن ما تفرضه قوانين العمل وما يمليه اقتصاد السوق يجعل العمل النقابي يقتصر على المطالب ذات الجانب الاقتصادي كالأجور والمنح ومناصب العمل فحسب.

ويبقى العمل النقابي لل"إ.ع.ع.ج" في إطار يحافظ على مكانته كتنظيم نقابي له الشرعية الواسعة، بإعتباره أقوى تنظيم نقابي على مستوى الدولة، وتواجهه أوضاعا اجتماعية صعبة ضمن معايير العمل ونظام التعددية واقتصاد السوق، الأمر الذي يفرض عليه تحديات كبرى لمواجهة أوضاع العمال من تسريح وتباطؤ في دفع الأجور وغلاء المعيشة... فكان اهتمام "إ.ع.ع.ج" إقامة حلف اجتماعي خلال فترة 1992- 1993 يتلخص في تدعيم النقابة لبرامج الحكومة مقابل أن تمنع إلحاق الضرر بمناصب الشغل، وباعتماد سياسة اجتماعية تعمل على تدعيم الأسعار، وتقديم المساعدات المالية لذوي الدخل الضعيف. وفي مسألة أخرى التي حضيت باهتمام خاص لدى قيادة ال"إ.ع.ع.ج" تتعلق بإعادة تصحيح الهيكل الاقتصادي بما يتعلق

([1])ياسين تملاوي :**النقابات المستقلة الجزائرية** ،مركز الدراسات الاشتراكية نوفمبر 2009،الموقع الالكتروني:www.socialist.net

([2]) زهرة بدبودة: **سياسات التصحيح الهيكلي بين مقاربات اقتصادي حول العالم الثالث وصندوق النقد الدولي**، رسالة ماجيستير في الاقتصاد جامعة الجزائر 2001، ص 151.

بالخصخصة، فكانت مواقف هذه النقابة تتأرجح بين الرفض المبدئي والقبول التكتيكي لبرنامج التعديل الهيكلي، الذي اقترحه صندوق النقد الدولي منذ الإمضاء على إعادة جدولة الديون الخارجية سنة 1994[1].

- **خلاصة عامة :**

كان تشكل الطبقة العمالية في الجزائر من طبقة عمالية تكونت منذ العهد الاستعماري منها المؤهلة وذات الأصول الفلاحية، وأنها طبقة متميزة ما بعد الاستقلال بحركية التصنيع في السبعينيات من القرن الماضي وبصلاحيات اجتماعية وسياسية شملت النهج الاشتراكي، وتحولت بموجبها الدولة خلال هذه المرحلة الى دولة عمالية (بتدعيم النقابة) لكن وبعد مرحلة من الزمن وفي وضعها الراهن، أضحت تواجه الطبقة العمالية صعوبات التحول نحو اقتصاد السوق ومعايير النيو اللبيرالية، بعد تخلي الدولة عن تدعيمها للعمال ومكتسباتهم.

ان الفعالية الاقتصادية كمسعى ومطمح للتنمية في الجزائر، وفقا للإصلاحات المتضمنة وتطبيقا للخصخصة وحرية التعامل والتعاقد، تجسد تنامي لفرص الاستثمار الخاص، المدعم من قبل الشركات الضخمة الأجنبية والمحلية في العديد من القطاعات الاقتصادية، والتي أدت الى ظروف مغايرة وصعبة على واقع الطبقة العمالية وعلى مسار العمل النقابي نحو التعددية والاستقلالية. كما جسد انقسامات في صفوف هذه الطبقة بين طبقة مؤهلة وأخرى غير مؤهلة، بين الدائمة وغير الدائمة، وفي المقابل ساهمت هذه التحولات الاقتصادية والسياسية، وامتلاك هذه الطبقة امتيازات معتبرة، تخص حرية النشاط النقابي وحرية التعبير والحق في الاضراب .

([1]) **المرجع السابق** ، صص111- 112.

الخاتمــة:

بعد عرضنا لجوانب التحليل السوسيولوجي للحركات العمالية وفي خاتمة هذا العمل المتواضع نذكر بأن النقابات والحركات العمالية جزء متكامل، يتخذ أشكالا متباينة بتباين المجتمعات، ليجسد دور وأهمية النقابة في المجتمع سياسيا ، اجتماعيا واقتصاديا، ولتكون دراسة هذه المنظمة العمالية من الناحية السوسيولوجية في ضوء معايير أساسية هي: البناء والوظيفة ، الأهداف والبيئة، الآليات والفاعلين . وتحليل هذه المعايير يتطلب التعمق في المصطلح ، من عدة زوايا منها خاصة التنظيمية، والتشريعية، والاجتماعية.

كما أن المتطلع للحقل المعرفي وللتراث العلمي في علم الإجتماع خاصة عمل وتنظيم، يجد أن هنالك تعدد في الإتجاهات والمقاربات النظرية التي عالجت قضايا الطبقة الشغيلة والحركة العمالية والنقابية، كل منها حسب إطارها المرجعي ومنطلقاتها الأيديولوجية.

ونبين من خلال ما جاء في عرضنا لهذه المطبوعة، أن العمل النقابي في ظل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية يشكل تحدي كبير للعمال خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، هذه الوضعية التي تستوجب رفع الصراع لبناء مؤسسات فعالة بالزيادة في الانتاج والتحسين من الكفاءة المهنية ولا يتحقق ذلك الا بالاهتمام بدور الثقافة النقابية في المنظمة الاقتصادية بغية مواكبة المجتمعات المتطورة .

هذا وفي الأخير، نحمد الله سبحانه وتعالي على انجازنا لهذه المطبوعة، وهذا العمل العلمي المتواضع وإعداده في صورته الحالية آملين في وجهه الكريم أن نكون قد قدمنا شيئاً ولو ضئيلاً، يمكن أن يساهم في مجال البحث العلمي.

قائمة المراجع:

- **القواميس والمعاجم:**

1- اسماعيل عبد الكافي: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، مؤسسة كتب عربية للنشر والتوزيع الاردن،2005 .

2- بودون وف. بوريكو : **المعجم النقدي لعلم الاجتماع** ، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

3- جان فرانسوا دورتيه: **معجم العلوم الانسانية**، ترجمة جورج كتورة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ، 2009.

4- جمال الدين بن محمد الأنصاري :**لسان العرب** المجلد 4، دار الكتب العلمية، بيروت 2003

5- جمال بن الشيخ وآخرين : **قاموس البدر** ،البدر الساطع للطباعة والنشر، الجزائر 2007

6- محمد الفيروز أبادي:**القاموس المحيط**، دار المعرفة، بيروت، لبنان،المجلد الأول، 1977

7- محمد عاطف غيث : **قاموس علم الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ،2005

8- عيسى مومني : **قاموس الممتاز**، دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر،2000

9- وضاح زيتوني: **المعجم السياسي**، دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ،2006

- **الكتب :**

10- أنتوني غدينز: **علم الاجتماع** ، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة 4، 2005

11- آلان توران : **نقد الحداثة**، ترجمة أنور مغيث ، المجلس الأعلى للثقافة مصر 2003

12- آلان غريتش وآخرون:**أطلس العولمة**، ترجمة سمير العطية، مطبعة دار الكتب، لبنان 2003

13- أحمد حسن البرعي: **علاقات العمل الجماعية (النقابات)**، الجزء ا ،دار الفكر العربي القاهرة 1976.

14- أحمد يوسف القرعي: **الحركة النقابية الافريقية في عالم متغير**، الهيئة العامة للكتاب،مصر 2007.

15- إحسان محمد الحسن: **التصنيع وتغير المجتمع**، دار الشؤون الثقافية، بغداد 1985،

16- أوتكين : **ما هي النقابات ؟** دار التقدم، موسكو ، سنة 1989

17- باركر وبراوان وآخرون: **علم الاجتماع الصناعي**، دار الكتب الجامعية ، الإسكندرية 1999.

18- بورشكو: **نشوء النقابات في روسيا ونشاطها بين 1905- 1917**، المجلس المركزي للاتحاد السوفياتي ، موسكو 1961.

19- تشالز تيللي: **الحركات الاجتماعية 1786-2004**،ترجمة ربيع وهبة، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة القاهرة 2005.

20- جورج لوفان: **الحركة النقابية في العالم**، ترجمة إلياس مرعي، منشورات عويدات بيروت،1980.
21- جورج فريدمان وبيار نافيل: **رسالة في سوسيولوجيا العمل** ،الجزء 1 و 2 منشورات عويدات، بيروت وديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1985
22- جمال البنأ : **أزمة النقابة**، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة 1981.
23- جمال البنأ: **نشأة الحركة النقابية وتطورها** ، مطابع الجامعة العمالية، القاهرة ، ط2 1989.
24- جورج ج جورفينتش: **دراسات في الطبقات الاجتماعية**، ترجمة أحمد رضا محمد، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1972.
25- حنفي السيد عوض :**الحركات السياسية للطبقة العاملة** ،مكتبة وهبة ،القاهرة ،1ط1987
26- حنفي السيد عوض: **علم الاجتماع الصناعي**، مكتبة وهبة، القاهرة 1988.
27- حسن الساعاتي : **علم الاجتماع الصناعي** ،دار النهضة العربية ،بيروت،1980
28- خضر زكريا : **نظريات سوسيولوجية** ، دار الأهالي،سوريا،ط.1، 1998.
29- الفيلالي مصطفى : **مجتمع العمل**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2006
30- فلورينس بيترسون : **النقابات العمالية** ، **تاريخها** ، **حقيقتها**، **عملها**، ترجمة إيميل خليل بيدس ، المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر بيروت، ط1، 1972.
31- ف.ل تياغو ننكو: **التركيب الطبقي للبلدان النامية**، ترجمة داود حيدر ومصطفى الدباس، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1972.
32- ريمون آرون : **ثمانية عشر درسا في المجتمع الصناعي** ، مؤسسة فرانكلين ، القاهرة ط1، 1968.
33- رونالد أهرنبرج ورزبيرت سميث: **اقتصاديات العمل**، ترجمة فريد بشير طاهر ، دار المريخ، الرياض، السعودية 1994،
34- ريمون آرون: **ثمانية عشر درسا في المجتمع الصناعي** ، مؤسسة فرانكلين،القاهرة 1968.
35- زيدان عبد الباقي: **علم الاجتماع المهني**: دار الفكر العربي، القاهرة 1976.
36- سمير أمين وآخرون: **العمال وتحديات القرن الواحد والعشرين**، دار العالم الثالث، مصر، 2008.
37- سمير إبراهيم حسن:**الثقافة والمجتمع**، دار الفكر آفاق ومعرفة متجددة،ط1،دمشق2007
38- طارق كمال ، **علم النفس المهني والصناعي**، مؤسسة شباب الجماعة، الإسكندرية، 2007
39- طلعت ابراهيم لطفي:**الخدمة الاجتماعية العمالية**،دار غريب للطباعة والنشر،مصر 2008.

40- طلعت ابراهيم لطفي ، **علم الاجتماع الصناعي**، دار غريب، القاهرة، مصر 2007 .
41- عابد الجباعي وحسن يوسف اللمع: **الطبقة العاملة السورية وحركتها النقابية**، الاتحاد العام للنقابات العمالية، دمشق سوريا 2002.
42- عبد الباقي صلاح الدين: **الجوانب العلمية والتطبيقية في إدارة الموارد البشرية بالمنظمات**، مكتبة الوهبة، مصر 2001.
43- عبد الباسط محمد حسن: **علم اجتماع صناعي**، مكتبة غريب، القاهرة ، مصر ط3، 1982 .
44- علي محمود اسلام الفار: **علم اجتماع الصناعي** ، دار المعارف القاهرة ،1985
45- عبد المنعم الغزالي الجبيلي: **تاريخ الحركة العمالية والنقابية في العالم**، مكتبة النهضة، بغداد – بيروت بدون سنة نشر.
46- عطية الصيرفي: **ظهور الطبقة العاملة المصرية من بين السخرة والرأس المال الأجنبي**، دار الثقافة الجديدة ، مصر،2006.
47- لويس برنارد: **اسطنبول والإمبراطورية العثمانية**، ترجمة رضوان علي، مطبعة بنغازي، ليبيا 1974.
48- ماركس وانجلز: **في الحركة النقابية** (الطبقة الكادحة في انجلترا 1848) ترجمة طلال الحسيني وصونيا الخوري طعمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1975.
49- محمد حسين منصور: **قانون العمل** ، دار الجامعة الجديدة، القاهرة،مصر 2007
50- محمد السويدي: **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986
51- محمد فاروق الباشا: **التشريعات الاجتماعية، قانون العمل**،دار المعارف للطباعة دمشق،1990.
52- محمد الصغير بعلي: **تنظيم القطاع العام في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992
53- محمد حسين منصور: **قانون العمل**، دار الجديدة، الازارطية، مصر 2007.
54- محمد عبد الكريم الحوراني: **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2007
55- محمد ظريف : **الحقل السياسي المغربي**، منشورات علم اجتماع السياسي، مطبعة النجاح، الدار البيضاءالمغرب، 2002 .
56- مدحت القريشي: **إقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر،عمان ، الأردن، ط.1، 2007

57- نبيل صقر، فراح محمد الصالح: **تشريعات العمل (نصا وتطبيقا)**، النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بالعمل دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 2009.

58- نور سليمان جاسر : **دور النقابات في الإنتاج وفي تنفيذ برنامج العمل الوطني**_، دراسات عمالية، دار الثقافة الجديدة، دمشق، ط1 1972

59- هارولد لاسكي : **نقابات العمال في المجتمع الحديث**، ترجمة أحمد رضوان عز الدين مطبعة الدار المصرية ، القاهرة 1957

60- يحيى بوقنطار: **تطور الحركة النقابية بالمغرب**، سلسلة مؤلفات جامعية، الرباط، 2001.

61- يوسف سعدون : **علم الاجتماع ودراسة التغير التنظيمي في المؤسسات الصناعية**، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار عنابة، 2004،

- **المجلات والملتقيات:**

62- سعد الدين ابراهيم: النقابات العربية، **سلسلة انتاج ثقافة المجتمع المدني** ، دار الأمين للنشر والتوزيع،أفريل 1988 القاهرة.

63- عبيد أحمد: نضال العمال الجزائريين لتحقيق الاستقلال النقابي ، **مجلة المرشد**، العدد9 سبتمبر1988، الجزائر .

64- غالب فريحات: إشكالية المشاركة في الحياة السياسية ودور التربية في الوطن العربي، **مجلة الفكر العربي**، الإنماء العربي للعلوم الإنسانية العدد 95، بيروت 1999 .

65- سالم لبيض: ثقافة المؤسسة وأثر العولمة في المغرب العربي، مثال تونس، **مجلة إنسانيات**، عدد 22، مركز البحث في الأنتربولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، ديسمبر 2003

66- عنصر العياشي: **النخبة النقابية المحلية تكوينها وتمثيلاتها**، الملتقى الوطني حول " المجتمع الجزائري والممارسات السوسيولوجية" معهد علم الاجتماع الجزائر من 11 إلى 12نوفمبر 1994.

67- عنصر العياشي: **الإطارات في المنشأة العمومية الجزائرية، تمثلات الهوية والطموحات**، مداخلة في الملتقى الدولي حول " التنمية والثقافات الوطنية"، جامعة الجزائر 13-15 ماي 1995.

68- نجاح سلام مسؤولة لجنة المرأة بالنقابة المستقلة لمستخدمي الادارة العمومية بالجزائر، ندوة لدار الخدمات النقابية والعمالية حول **النقابات المستقلة والتجربة الجزائرية** ، مارس 1990 بدار الخدمات النقابية بالجزائر –العاصمة–

- **المراسيم والقوانين:**

69- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية (رقم 23) المتضمنة قانون رقم 14/90 المؤرخ في 2 جوان 1990 المتعلق بتعديل **ممارسة الحق النقابي**.

70- قانون العمل رقم 11/90 المؤرخ في 21 أفريل 1990، **النصوص التشريعية والتنظيمية**، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 1990،

71- **قانون العمل** النصوص التشريعية والتنظيمية، المعهد الوطني للعمل ،الأمر رقم 02/90 المؤرخ في 6 فبراير 1990 يتعلق بالوقاية من نزاعات العمل وحق الإضراب، ، الجزائر 1990

72- حزب ج.ت.و:**التسيير الاشتراكي للمؤسسات** ،**الميثاق والنصوص التطبيقية** رقم 74/71 المؤرخ في 16 نوفمبر 1971،لجنة الطباعة الشعبية للجيش، ديسمبر 1975.

- **الأطروحات:**

73- الهمامي عبد الرزاق: **أي دور للنقابات في ظل واقع اليوم ضمن اتفاق الشراكة** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة تونس 1998، غير منشورة.

74- عبد الله خليفة الخياط: **الأوضاع الاقتصادية بولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني** ، أطروحة لنيل دكتورا دولة (غير منشورة)، جامعة محمد الخامس جامعة الرباط، المغرب 1998.

75- زهرة بدبودة: **سياسات التصحيح الهيكلي بين مقاربات اقتصادي حول العالم الثالث وصندوق النقد الدولي**، رسالة ماجيستير في الاقتصاد جامعة الجزائر 2001.

- **مواقع الأنترنيت:**

76- محمد زين الدين: الأحزاب والنقابات وهيئات المجتمع المدني علاقات تقاطع ام تكامل؟ **الحوار المتمدن**، العدد 1905 بتاريخ 4 ماي 2007، الموقع الالكتروني: .www.ahewar.org

77- الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، مقال بعنوان: التوجهات المستقبلية في مجال الثقافة العمالية (تصورات في المؤتمر الثاني عشر لنقابات العمال العرب2006) على الموقع الالكتروني: www.isatu56.org

78- كمال القريشي: التقرير القطري: الاتحاد العام للعمال الجزائريين، عضو مجلس ولائي لنقابة المؤسسة لعمال التربية لولاية بومرداس، الجزائر، الموقع الالكتروني .www.icatu 56 .org

79- نعيم بن محمد: **الحركة النقابية في الجزائر، واقع وآفاق** ،مقال في الموقع الالكتروني: www.syndicatsap maktoobblog.com:

80- ياسين تملاوي :**النقابات المستقلة الجزائرية** ،مركز الدراسات الاشتراكية نوفمبر 2009،الموقع الالكتروني:www.socialist.net

81- الطبقة العاملة في المغرب **في جريدة المناضل**، الأحد 1 مايو 2005، العدد 7
الرابط: webmaster@almounadila-a info

82- يحيى أبو زكريا: الحركة النقابية، التعددية النقابية، الثقافة النقابية، الموقع الالكتروني:
bilahoudoud.net /shouth

Dictionnaire :

83- Suavet .Th. **dictionnaire économique et social**, éd. économique et humanisme. les éditions ouvrières 9ed initiation éco. 1975.

84- **Dictionnaire Encyclopédique : Larousse**,Paris ,1999 vol.1

• Ouvrage :

85- Alain Touraine ,**La Conscience ouvriere** , ed.de seuil, paris 1979

86- Alain Touraine :**sociologie de l' action ;**Paris ;ed.du seuil,1965.

87- Alain Touraine, Michel. Wicviorka, François. Dubet: **le mouvement ouvrier** ;Paris 1997.

88- Marcelle Stroobants: **sociologie du travail**, 2e éd. direction de François de singly,Paris 2007 .

89- Pièrre Bouvier: **Travail et expression ouvrière**, éd. égalité, Paris 1980.

90- Marcelle Stroobants: **sociologie du travail**, 2éme ed, sans la direction de français de singby, paris, 2007.

91- François Weiss :**doctrine et action syndicale en Algérie** ,éd. CYCAS ,paris,1970

92- Nadji Safir: **Essai d'analyse sociologique**, Tome II, emploi et industrialisation, OPU, Alger , 1985

• Internet :

93- Rapport annuel des violations des droit syndicaux (2002), confédération international des syndicaux libre, Bruxelles.**www.itrus-csi.org**

94- Don Gallin(president du global institute -GLI-): article forum:**Entre conséquence et resistance** ;domaine public www.domaine public,ch/articles.21 sep2001